

كلية الآداب الدراسات العليا

تدهور الأراضي الزراعية في جبال فلسطين الوسطى

حالة دراسية لمنطقة شمال غرب محافظة رام الله

**Degradation of Farmland Area in the Central Mountains of
Palestine: A Case Study about the North-West Region of
Ramallah**

محمود محمد حمدان أبو شمه

إشراف

الدكتور: عثمان علي شركس

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية

المعاصرة/ تركيز جغرافيا من كلية الآداب الدراسات العليا في جامعة بيرزيت،

فلسطين

أيار - 2006



كلية الآداب الدراسات العليا

ندهور الأراضي الزراعية في جبال فلسطين الوسطى

حالة دراسية لمنطقة شمال غرب محافظة رام الله

**Degradation of Farmland Area in the Central Mountains of
Palestine: A Case Study about the North-West Region of
Ramallah**

محمود محمد حمدان أبو شمه

تاريخ المناقشة: 2006/5/22

لجنة المناقشة:

د. عثمان شركس (رئيساً)

د. مروان غانم (عضواً)

أ.د. محمد أبو صفت (عضواً)

د. أحمد حماد أبو حماد (عضواً)

الإهداء

إلى والدي

رمز العطاء والتضحية والحنان

إلى

إخوتي وأخواتي

إلى

زوجتي العزيزة

التي كانت لي مثل الوفاء والمساعدة والعون والصبر

وسر نجاحي وسعادتي

إلى

أبنائي صغيرهم قبل كبيرهم

إلى

كل الأصدقاء الذين قدموا كل عون ومساعدة

كلمة شكر

الحمد والشكر لله على نعمه الجزيلة وعلى ما منّ به علي من الصحة والعافية؛ ما مكنتني من المثابرة ومواصلة البحث لإنجاز هذه الدراسة.

ثم الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور عثمان علي شركس الذي كان نعم الأستاذ المساعد والمساند والمشرف، وكذلك إستاذي الفاضل الدكتور كمال عبد الفتاح الذي كان أخا كبيرا ناصحا ومرشدا، والدكتور أحمد حمّاد الذي كان الأخ الوفي، وأشكر لجنة المناقشة الدكتور مروان غانم، والدكتور محمد أبو صفت، وكذلك أشكر جميع أساتذة دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت وأخص بالذكر الأستاذ المهندس عبد الله عبد الله، والأستاذ المهندس أحمد النوباني، و د. حسين الريموي والأستاذ خليل عمر.

كما وأقدم شكري وخالص تقديري إلى كل الأخوة والزملاء والأصدقاء وأخص بالذكر الأستاذ حسن الصادق، لأنه كان نعم الأخ والصديق الذي ما بخل بشيء علي، والأستاذ مروان زهد لجهوده الكبيرة، والشكر الكبير للمشرف التربوي والمحرف اللغوي الأستاذ حسن عميره، والشكر الكبير للأخ المشرف التربوي الأستاذ محمد صبحي أبو حطب، والشكر للأخت ندى نبهان لجهودها الطيبة.

كما وأشكر كل من قدم لي العون والمساعدة في مختلف مؤسساتنا الوطنية، ومنها مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ووزارة الزراعة، ودائرة الإحصاء المركزية. وشكري الجزيل ومحبي لزوجتي، وأبنائي الأعزاء؛ لمساهماتهم الفعالة في جميع مراحل إعداد البحث وحتى طباعته.

قائمة المحتويات

الصف

العنوان

حة

ا		الغلاف
ب		قرار لجنة المناقشة
ج		الإهداء
د		كلمة شكر
هـ - ز		قائمة المحتويات
ح - ط		قائمة الجداول
ي		قائمة الخرائط
ك		قائمة الصور
ل		قائمة الأشكال
م		قائمة الملاحق
ن -		الملخص
س		Abstract
ع - ف		الرسالة الفصل الأول
1	مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها	1
1	المقدمة	1.1
3	مشكلة وأسئلة الدراسة	2.1
5	أهمية الدراسة	3.1
5	أهداف الدراسة	4.1
6	حدود الدراسة	5.1
6	صعوبات ومحددات الدراسة	6.1
6	فرضيات الدراسة	7.1
7	منهجية وأدوات الدراسة	8.1
11	جمع العينات وتدوين البيانات	9.1
12	تجفيف التربة وقياس الأوزان	10.1
13	قياس كمية المياه الناتجة عن الجريان السطحي	11.1
13	عينات الفحص المخبري	12.1
14	الدراسات السابقة	13.1
17	محتويات الدراسة	14.1

		2	الفصل الثاني
19	الخصائص البيئية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة		
19	المقدمة	2.1	
19	الخصائص البيئية الطبيعية لمنطقة	2.2	
19	موقع منطقة الدراسة	1.2.2	
20	أهمية منطقة الدراسة	2.2.2	
21	الوضع الجيولوجي	3.2.2	
22	الوضع الطبوغرافي	4.2.2	
23	أنواع التربة	5.2.2	
26	الوضع الجيومورفولوجي	6.2.2	
28	الخصائص المناخية	7.2.2	
39	الوضع المائي	8.2.2	
41	الغطاء النباتي	9.2.2	
43	الخصائص البيئية البشرية لمنطقة	3.2	
43	الديمقراطية السكانية لمنطقة الدراسة	1.2.3	
44	الخصائص الاقتصادية لسكان منطقة الدراسة	2.2.3	
			الفصل الثالث
45	النتائج والمناقشة	3	
45	المقدمة	1.3	
45	خصائص الأرض الزراعية	2.3	
53	العوامل البشرية التي تساهم في تدهور	3.3	
53	العوامل الاقتصادية	1.3.3	
56	العوامل الاجتماعية	2.3.3	
58	التنوع في استخدام الأرض	3.3.3	
63	العوامل الإدارية والفنية	4.3.3	
64	سعر وقيمة الأرض الزراعية	5.3.3	
68	نظام الإرث والملكية	6.3.3	
70	الحيوانات والرعي الجائر	7.3.3	
72	الاحتلال الإسرائيلي	8.3.3	

78	العوامل الطبيعية التي تساهم في تدهور	4.3	
79	الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة	1.4.3	
81	انجراف التربة	2.4.3	
86	كمية الانجراف في وحدة المساحة لمنطقة	3.4.3	
	الأرض البور		
91	كمية الانجراف في وحدة المساحة لمنطقة	4.4.3	
	النباتات الطبيعية		
96	كمية الانجراف في وحدة المساحة لمنطقة شجر	5.4.3	
	الزيتون		
96	تحليل النتائج ومقارنتها لمختلف مناطق الدراسة	6.4.3	
102	مقارنة كميات الانجراف بالدراسات السابقة	7.4.3	
103	أشكال الانجراف في منطقة الدراسة	8.4.3	
104	الخاتمة والتوصيات	4	الفصل الرابع
104	المقدمة	1.4	
104	طرق علاج وصيانة الأرض الزراعية	2.4	
104	إقامة الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية	1.2.4	
106	إعادة توزيع الملكية	2.2.4	
107	ارتفاع قيمة الأرض بعد استصلاحها	3.2.4	
108	تنظيم وإدارة الأراضي	4.2.4	
109	توفير مصادر للدعم المادي والفني والتسويقي	5.2.4	
109	استثمار مياه الأمطار والجريان السطحي	6.2.4	
110	النتائج	3.4	
112	التوصيات	4.4	
113			قائمة المراجع
117			الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
30	أمطار منطقة الدراسة.	1
33	متوسط الحرارة العظمى في منطقة الدراسة.	2
36	المعدل الشهري للإشعاع الشمسي لمنطقة رام الله /كيلو واط/س/م	3
	2.	
37	عدد ساعات الإشعاع الشمسي لمنطقة رام الله والقدس 1998م.	4
38	المتوسط الشهري للرطوبة النسبية حسب الشهر لسنة 1998م.	5
38	كميات التبخر ملم/ لسنة (1997-1998م).	6
47	توزيع الملكية في منطقة الدراسة.	7
50	مساحة الأرض التي تراجعت فيها زراعة المحاصيل الزراعية.	8
51	نسبة المعتمدين في دخلهم على الزراعة.	9
52	نسبة ما تشكله الزراعة من دخل للمزارعين.	10
59	أثر مقالع الحجارة على الأراضي الزراعية.	11
61	أثر الزحف العمراني على الأرض الزراعية.	12
64	تطور سعر وقيمة الأرض في منطقة الدراسة ما بين عامي (1967-	13
	1992م).	
65	سعر وقيمة دونم الأرض بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام	14
	(1992م).	
68	مساحة الأراضي التي كان يمتلكها الجد أو الأب.	15
69	مساحة الأرض التي يمتلكها الفرد حالياً في منطقة الدراسة عام (16
	2005م).	
80	مكونات وعناصر تربة منطقة الدراسة.	17
81	كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية	18
	الأولى في منطقة الأرض البور.	

- 19 83 كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية الثانية في منطقة الأرض البور.
- 20 87 كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية الأولى في منطقة الغطاء النباتي الطبيعي.
- 21 89 كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية الثانية في منطقة الغطاء النباتي الطبيعي.
- 22 92 كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية الأولى في أرض مزروعة بشجر زيتون.
- 23 94 كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية الثانية في أرض مزروعة بشجر زيتون.
- 24 97 كمية التربة المنجرفة غم/م² حسب نوع استخدام الأرض وحسب درجة الانحدار في العاصفتين المطريتين.
- 25 100 كمية التربة المنجرفة في مناطق الدراسة وحسب نسبة الجريان السطحي.

قائمة الخرائط

الصفحة	اسم الخريطة	الرقم
20	خريطة محافظة رام الله	1

قائمة الصور

الصفحة	اسم الصورة	الرقم
8	أحد المثلثات المستخدمة في جمع التربة المنجرفة.	1
9	بعض مناطق البور الرعوية في منطقة الدراسة	2
10	بعض مظاهر الغطاء النباتي الطبيعي في منطقة	3
	الدراسة	
11	منطقة مزروعة بشجر زيتون	4
13	عينات من التربة المنجرفة أثناء تجفيفها	5
23	بعض مظاهر طبوغرافية منطقة الدراسة	6
27	بعض الجروف الصخرية في منطقة الدراسة	7
27	كهف الناطوف (شقبا)	8
43	بعض مظاهر التنوع النباتي في منطقة الدراسة	9
46	زراعة مروية في منطقة الدراسة (عين سينيا)	10
48	زراعة مروية حول بعض الينابيع (نع عين البلد عجول)	11
49	أراضي متدهورة كانت مزروعة بأشجار العنب والتين	12
	في منطقة الدراسة	
60	تنوع استخدام الأراضي (مقال حجارة)	13
62	حجم الانتشار العمراني لمدينة البيرة لعام 1948	14
63	تطور الانتشار العمراني لمدينة البيرة لعام 1995	15

72	جدران استنادية متهدمة	16
77	بعض ممارسات الإحتلال الإسرائيلي	17

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
85	كمية التربة المنجرفة في العاصفتين وحسب درجة الانحدار في الأرض البور	1
86	نسبة الجريان السطحي في العاصفتين وحسب درجة الانحدار في الأرض البور	2
91	كمية التربة المنجرفة في العاصفتين وحسب درجة الانحدار في منطقة النباتات الطبيعية	3
95	كمية التربة المنجرفة في العاصفتين وحسب درجة الانحدار في الأراضي المزروعة بشجر الزيتون	4
102	كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في مناطق الدراسة	5

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملاحق	الرقم
117	كميات الأمطار الساقطة على محافظة رام الله ومنطقة الدراسة من (1974-2005)	1
118	بعض بنايع منطقة الدراسة	2
120	عدد سكان التجمعات السكانية ومساحة ارض كل تجمع	3
121	إستبانة الدراسة	4

ملخص الرسالة

تدهور الأراضي الزراعية في جبال فلسطين الوسطى: حالة دراسية

لمنطقة شمال غرب
محافظة رام الله

إعداد: محمود محمد حمدان أبوشمة

إشراف: د. عثمان شركس

كثيرة هي الموارد التي منحها الله سبحانه وتعالى لبني البشر، إلا أن التفاوت في الأهمية بين مورد وآخر إنما يعود إلى مدى اثر ذلك المورد في مختلف مظاهر الحياة، فهناك العناصر الرئيسة الثلاث لظهور الحياة البشرية والنباتية والحيوانية وهي: الماء والهواء والتربة، وليس غريبا أن تكون التربة هي الوعاء الحافظ للماء، والمنتج للأكسجين من خلال عمليات الإنبات؛ لهذا أصبحت التربة منذ وقت ليس بقصير هي محطة اهتمام وعناية لمختلف بني البشر؛ لأن صيانة التربة والمحافظة عليها ما هو إلا صيانة وحماية لموارد أساسية من موارد الحياة ، وبما أن الإنسان وما ينتج عن نشاطاته المتنوعة هو المسؤول بدرجة كبيرة عن كثير من مظاهر تناقص وضعف

القدرات الإنتاجية للأرض إذ لا بد وأن يكون المسؤول أيضا عن سبل الحماية والمحافظة عليها؛ لأن الأمر أصبح متعلق بإنتاج وتوفير غذاء الذي أصبحت الحاجة له والطلب عليه تزداد يوماً بعد آخر، ولا ننسى العوامل الطبيعية التي تساهم في تدهور الأرض ، وإضعاف قدرتها الإنتاجية، وذلك بفعل عمليات الانجراف بوساطة الأمطار سواء كان ذلك بالجريان السطحي أو بالتناثر ، وانجراف التربة إنما يعني إزالة وإضعاف قدرة الأرض على الإنتاج، إذن ليس غريباً أن تلتقي العوامل البشرية مع العوامل الطبيعية، وتتفاعل مع بعضها البعض؛ لتدمير وإضعاف أهم الموارد الطبيعية وهي التربة.

أما بخصوص التربة في منطقة الدراسة فهي ليست مورد لإنتاج الغذاء فحسب بل إنها تعني للإنسان الفلسطيني: الانتماء للوطن والأرض؛ لهذا إن الاهتمام بمورد التربة لا يقل أهمية عن الاهتمام بالهوية الوطنية.

وكمحاولة متواضعة قام الباحث بهذه الدراسة؛ للمساهمة في التعرف على العوامل الطبيعية والبشرية التي تساعد على تدهور الأراضي الزراعية، وإضافة حلقة في سلسلة حلقات دراسة علمية متخصصة في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، قام الباحث بتحديد منطقة الدراسة، وهي منطقة شمال غرب رام الله كجزء من منطقة جبال فلسطين الوسطى، وتم تحديد متغيرات الدراسة البشرية، المتعلقة بالنشاطات البشرية المختلفة، ومتغيرات الدراسة الطبيعية المتعلقة بانجراف التربة بفعل الجريان السطحي، وذلك للبحث في العلاقة المتفاعلة بين هذه المتغيرات.

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة: أن للعوامل البشرية المختلفة أثر كبير على تراجع

وتدهور الأراضي الزراعية مثل: ملكية الأرض ونظام الإرث، والقيمة الإنتاجية والاقتصادية للأرض الزراعية، واستصلاح وصيانة الأرض الزراعية، إضافة للعوامل السياسية، والاقتصادية، والفنية والإدارية، والاجتماعية ومنها: الهجرة والتغير الوظيفي. كما وأن للعوامل الطبيعية المختلفة أثر كبير على تراجع وتدهور الأراضي الزراعية، فمثلاً: كانت كمية التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي في مناطق الأرض البور قد بلغت 475 كغم/دونم سنوياً وهي أكثر المناطق بالنسبة للانجراف. بينما في الأرض ذات الغطاء النباتي فقد بلغت 338 كغم/دونم سنوياً، وبلغت في الأرض ذات الاستخدام الزراعي الشجري 243 كغم/دونم سنوياً.

**Degradation of Farmland Area in the Central Mountains of Palestine: A Case Study
about the North-West Region of Ramallah**

Abstract

Various are the resources that are granted by God to human beings. Nevertheless, they are not equally important; the difference in their value and importance refers to the extent to which a resource affects the various aspects of human life. Among these resources are the three basic resources that are essential for the existence of man, animals, and plants on earth.

These resources are water, land, and oxygen. It is not strange then that, the land or soil is the most important resource of them since it is the vessel that preserves water and the production source of oxygen through the vegetation process. Hence, land, from the early beginnings of mankind on earth, has received the greatest attention and care, simply because taking care of it means preserving the scarce resources available for mankind.

Since man through his various activities is responsible for the deterioration and decrease in land productivity, he should be responsible for the process of protection, maintenance, reclamation, and preservation of land.

This responsibility of preserving the land should be given the priority since it is associated with preserving the food that is increasingly demanded. There are of course other factors responsible for the deterioration of land and its productivity; these factors include soil erosion by rain either as surface flow or soil dispersion. In sum, both human and natural factors interact to damage land, and this should be faced by a greater sense of responsibility towards preserving the most important resource that man has on earth.

As an attempt to preserve this important resource, the researcher has conducted this study, taking into account the added importance that land has for Palestinians. It does not only mean the source of food, but it also means national identity and existence. Hence, this study tries to identify the human and natural factors that are responsible for the deterioration of farmland in the Palestinian midland mountains. To achieve this, the researcher has chosen the region of North-western Ramallah as a representative area of Palestinian midland mountains. He has also identified the various human and natural variables affecting the erosion of soil in the area so as to study the relationship between

these variables and soil erosion.

The study concludes that the various human factors such as land ownership, inheritance system, economic value of land, farmland reclamation, political and,

economic variables, technical and management variables, immigration, and change of profession result in the deterioration of farmland in the area of study. The same can be said about the natural factors such as the surface flow of rainwater that cause soil erosion.

This study has demonstrated that amount of the annual soil erosion is 475 kilogram's per donnum in the wasteland, 338 kilogram's per donnum in the farmland, and 243 kilogram's per donnum in the forest land.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها

1.1 المقدمة:

الكثير من المساحات الزراعية في العالم أخذت تتراجع وتدهور سواء بسبب الإنسان ونشاطاته المتنوعة أو بسبب العوامل الطبيعية المختلفة. فمثلاً: قلص الإنسان الكثير من الأراضي الزراعية التي تزرع فعلياً وحتى الصالحة للزراعة؛ نظراً لتعدد نشاطاته مثل: إقامة المنشآت، والمصانع، والأماكن السكنية، وسوء استغلال الأرض، وتخریبها كإقامة مكبات النفايات عليها، أو مقالع الحجارة، أو الكسارات. وما إلى غير ذلك من الممارسات الخاطئة، لذلك نجد أن الكثير من المساحات الزراعية تراجعت في مختلف دول العالم (جور، 1984، خفاف، 1995، الريحاني 1989، عبد القادر، 1995)، النامية منها خاصةً كما هو الحال في الدول الإفريقية مثل: جنوب أفريقيا، والدول الآسيوية مثل: الصين، والباكستان وهذا ما ينطبق على فلسطين كما في منطقة غزة، حيث حولت الكثير من الدونمات الزراعية إلى مناطق سكنية بالإضافة إلى الكثير من المساحات الزراعية في الضفة الغربية (عليان، 1999، عورتاني، 1986).

وكانت لسياسة الاحتلال الصهيوني المتمثلة: بمصادرة الأراضي؛ لإقامة المستوطنات عليها، وسياسة التخریب، والتدمير لمساحات واسعة من الأراضي

الزراعية دور في تدهور الأراضي الزراعية، (دائرة الاحصاء المركزية، 1997، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، 2001، ومقابلات شخصية). وهناك الكثير من المساحات الزراعية قد تم تقليصها بسبب سوء استغلالها، واستخدامها، حيث تراجعت القدرة الإنتاجية لها، فكثير من المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة تراجعت مساحتها، وإنتاجيتها، مثل: أشجار العنب، والتين، ولم يبقى كمحصول سنوي وشجري سوى شجرة الزيتون التي هي أيضاً عانت، وما زالت تعاني كباقي المحاصيل الزراعية سواء من حيث تراجع طاقتها الإنتاجية، أو من حيث تراجع مساحة الأرض المزروعة بها.

أما فيما يتعلق بنمط الزراعة السائدة في منطقة الدراسة فهي على الأغلب زراعة بعلية تعتمد على الأمطار. وبما أن أمطار فلسطين متذبذبة من حيث الموعد، والكمية، والتوزيع من سنة لأخرى، فإن ذلك يؤدي إلى تذبذب في الإنتاج الزراعي أيضاً من سنة لأخرى.

أما المساحات الزراعية المروية فهي تكاد تكون نقاط متناثرة هنا وهناك ولا تمثل: بأي حال من الأحوال نطاقات زراعية متكاملة، وهي أيضاً لها مشاكلها، وذلك من حيث صعوبة توفير مياه الري لها، وارتفاع أسعار المياه، وصعوبة التسويق، وضعف الإنتاج، كما تتعرض التربة لعمليات الانجراف مع كل فصل شتاء بفعل المياه الجارية، وهذا يساهم في تدهور وتراجع في مساحة الأراضي الزراعية، كما أن الرعي الجائر والتحطيب غير المسؤول من ممارسات الإنسان الخاطئة على الأرض

الزراعية وغطائها النباتي.

من هنا فالتربة تعتبر أحد أهم الموارد الطبيعية؛ لأنها تشكل المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء، خاصة وان هناك طلب متزايد على الغذاء؛ نظراً للنمو السكاني المتزايد لهذا يعتبر توفير الغذاء من اكبر تحديات المجتمعات البشرية: النامية منها خاصة.

أما بخصوص التربة في فلسطين بشكل عام، وفي منطقة الدراسة بشكل خاص فهي تعني الأرض، والالتواء. ومن جانب آخر تعتبر التربة أحد أهم وسائل جمع وحماية وتخزين المياه، التي يستفاد منها عن طريق الإنبات الزراعي.

إن دراسة طرق حماية التربة والمحافظة عليها أخذت تقلق بال المختصين على مستوى العالم كافة؛ لأن تدهور الأراضي الزراعية يعتبر أحد أهم مشاكل العصر الحالي؛ لذا كانت هنالك عدة دراسات لهذا الموضوع على المستوى العالمي، والإقليمي، وأخرى على المستوى المحلي، ومن أمثلة هذه الدراسات: أن في الولايات المتحدة أجريت عدة دراسات، وأبحاث بينت أن الوقت اللازم لتكوين طبقة من التربة سمكها (20سم) في أرض بور، قد يصل إلى 50 ألف سنة بينما قد لا يستغرق جرف هذه الطبقة عدة سنوات، وربما عدة ساعات من المطر العاصف (هاوز، 1999).

أما إقليمياً فتوصلت دراسة (رشيد، 1981) إلى أن تشكل طبقة من التربة سمكها (3سم) قد تحتاج ما بين 4 إلى 10 قرون، وذلك حسب طبيعة الأرض،

والغطاء النباتي، والعوامل المؤثرة في ذلك.

وتعمل هذه الدراسة على إظهار أهم العوامل البشرية والطبيعية التي تعمل أو تساهم في تدهور وتراجع مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، وبالتالي ضعف طاقتها الإنتاجية، ولمعرفة كمية التربة المنجرفة سنويا بفعل الجريان السطحي، خاصة أن الطبقة التي تتعرض للانجراف؛ هي التي تتواجد فيها المغذيات اللازمة للإنبات والإنتاج الزراعي؛ لذلك لم يقتصر البحث في هذا المجال على الدراسات النظرية، بل تجاوزها إلى إجراء الدراسات الميدانية المتمثلة: بتوزيع الاستبيانات البحثية، والمقابلات الشخصية، والمشاهدات المباشرة، والصور، وفي الجانب الطبيعي اعتمد الباحث على القياسات الميدانية، والمخبرية للتربة؛ للوصول إلى عملية ربط مشترك بين العوامل البشرية، والطبيعية وما لهذا الربط من علاقة تفاعلية تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

من هنا تأتي كبر المسؤولية على كافة المؤسسات في المجتمع والمعنيين والباحثين؛ من أجل بناء أرضية فكرية بحثية، تتناول العوامل التي تساعد على تدهور الأراضي الزراعية، والوقوف على أهم السبل والطرق الممكن توفيرها واستخدامها في صيانة وحماية التربة والنهوض بالزراعة ليس في منطقة الدراسة فحسب، بل بشكل متكامل في كافة مناطق فلسطين.

2.1: مشكلة وأسئلة الدراسة

إن منطقة الدراسة المتمثلة بالجزء الشمالي الغربي من محافظة رام الله، هي جزء لا يتجزأ من البناء الجغرافي والطوبوغرافي لجبال المنطقة الوسطى من فلسطين، وتخضع لنفس الظروف المناخية السائدة فيها؛ ولهذا فهي تتأثر بالعديد من العوامل الطبيعية والبشرية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية، ولذلك يمكن القول: أن العوامل الطبيعية المتمثلة بالمناخ وعناصره المختلفة، وارتفاع وشدة انحدار التضاريس، ونوع التربة، تؤثر على تدهور الأراضي الزراعية، من خلال أثرها على انجراف التربة في منطقة الدراسة.

أما العوامل البشرية المتمثلة بالهجرة الداخلية والخارجية، وقلة المردود المادي للنتاج الزراعي، بالإضافة إلى أثر الزحف العمراني والعوامل السياسية، ونظام الإرث وملكية الأرض، وما لهذه العوامل من دور في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، وبهذا تجسدت مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

(ما هي العوامل التي أدت إلى تدهور الأراضي الزراعية في شمال غرب رام الله؟)

أما أسئلة الدراسة فهي كما يلي:

1- ما هي العوامل الطبيعية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في شمال غرب رام الله؟

أ- هل للعواصف المطرية دور في تدهور الأراضي الزراعية في شمال غرب رام الله؟
 ب- هل للمظهر الطبوغرافي دور في تدهور الأراضي الزراعية في

شمال غرب رام الله؟.

ج- هل لنوع التربة وخصائصها دور في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

2- ما هي العوامل البشرية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في شمال غرب رام الله؟.

أ- هل لهجرة السكان من الأرياف إلى المدينة، أو إلى خارج الوطن دور في تدهور الأراضي الزراعية؟.

ب- هل للتغير الوظيفي والمهني دور في تدهور الأراضي الزراعية في شمال غرب رام الله؟.

3- ما هي العوامل السياسية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في شمال غرب رام الله؟.

أ- هل لسياسة الاحتلال وممارساته دور في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

ب- هل لمصادرة الأراضي ولانشطة الاستيطان اليهودي دور في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

ج- هل لسوق العمل الإسرائيلي للقوى العاملة الفلسطينية أثر في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

د- هل لسياسة منع التصدير للمنتجات الزراعية أثر في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

4 - ماهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

أ- هل لممارسة نمط الزراعة الموسمية أثر في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

ب- هل لتفتت ملكية الأراضي الزراعية أثر في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

ج- هل للرعي الجائر دور في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

د- ما أثر ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلّة الإنتاجية الزراعية في تراجع الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟.

هـ- هل لارتفاع تكاليف صيانة التربة والأراضي الزراعية أثر في تدهور وتراجع الأراضي الزراعية؟ .

3.1: أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى الحالة المستمرة من التراجع والتدهور بالنسبة للأراضي الزراعية في فلسطين بشكل عام، وفي منطقة دراسته بشكل خاص؛ نظراً للتراجع الكبير في عمليات إعمار واستصلاح الأراضي الزراعية، وبما أن محور

الصراع في فلسطين هو الأرض؛ لما تمثله من حالة شد وانتماء للإنسان الفلسطيني عبر التاريخ؛ لهذا أصبح لا بد من الاهتمام بالأرض والعودة إليها من جديد.

لفتح آفاق بحثية أخرى تتعلق بالأراضي الزراعية، واستصلاحها؛ لأن مظاهر التدهور أخذت تظهر على الأرض الزراعية خلال الثلاثين عاما الماضية - أي بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 - حيث أصبح الكثير من المساحات الزراعية متروكاً بوراً وغير قادرة على الإنتاج مجدداً، لظهور الممارسات الصهيونية بحق الأراضي الزراعية الفلسطينية في منطقة الدراسة مثل: مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من قبل الاحتلال الصهيوني، وتحويلها إلى مستوطنات، ومعسكرات لجيش الاحتلال، وشق الطرق الالتفافية في المناطق الزراعية في منطقة الدراسة.

4.1: أهداف الدراسة

أ- تهدف الدراسة إلى فهم و معرفة أسباب تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

ب- تهدف الدراسة إلى التعرف على آثار تدهور الأراضي الزراعية على سكان منطقة الدراسة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- تهدف الدراسة إلى التعرف على أفضل السبل والطرق الممكن استخدامها

وتطبيقها على منطقة الدراسة؛ لمقاومة تدهور الأراضي الزراعية والمحافظة عليها.

5.1: حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: وتشمل دراسة المنطقة الزراعية الواقعة شمال غرب رام الله. وتضم أراضي قرى: ترمسعيا، وسنجل، وجلجليا، وعبوين، وعاروره، ومزارع النوباني، وقرأوه بني زيد، وبيت ربما، وديرغسانه، والنبي صالح، ودير نظام، وأبو شخيدم، وعابود، واللبن الغربي، ورتيس، وشقبا، وبيتللو، والمزرعة القبلية، وكوبر، وبيزيت، وعين سينيا، وجفنا، ودير عمار، ودورا القرع، والمزرعة الشرقية، وسلواد، وعجول، ودير السودان، وعطارة، وأم صفا، وبرهام، وجيبيا، وكفرعين، ودير أبو مشعل. خريطة رقم (1).

2- الحدود الزمانية: تشمل الدراسة حالة الأرض الزراعية في منطقة الدراسة خلال الفترة

الممتدة من عام 1967 - 2005.

3- الحدود البشرية: دراسة عينات سكانية من مزارعي منطقة الدراسة .

6.1: صعوبات ومحددات الدراسة

وهي المعوقات التي تعترض الدراسة وتشمل الآتية:

أ- معوقات مادية نظراً لارتفاع تكاليف الدراسة وما يلزمها من تنقل وسفر بين هذه

القرى.

ب- معوقات أمنية وخاصة في ما يتعلق بالمخاطر على الطرق وفي الميدان نظرا للظروف

الأمنية التي نعيشها جميعاً.

ج- معوقات علمية تتمثل: بقلة المراجع والدراسات السابقة عن موضوع منطقة الدراسة.

7.1: فرضيات الدراسة

1- تفترض الدراسة: أن العوامل الطبيعية المختلفة تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في

شمال غرب رام الله .

2- تفترض الدراسة: أن العوامل البشرية المختلفة تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في

شمال غرب رام الله.

3- تفترض الدراسة: أن العوامل السياسية المختلفة تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في

شمال غرب رام الله.

4- تفترض الدراسة: أن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تساهم في تدهور

الأراضي الزراعية.

8.1: منهجية وأدوات الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على الدراسة الميدانية والعينات المخبرية، بالإضافة إلى الاستبانة والمقابلات الشخصية والتحليل الإحصائي (SPSS) والملاحظة واستعان الباحث بالخرائط والصور. وبعد أن تم تحديد منطقة الدراسة على الخريطة وميدانياً قام الباحث بجمع المعلومات المتعلقة بالظروف البيئية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة.

فمن حيث الخصائص الطبيعية تم دراسة العناصر التالية: الموقع لمنطقة الدراسة، والمناخ، ومظاهر السطح، والتربة، وجيولوجية، وجيومورفولوجية المنطقة، والمياه والنبات.

وبشريا تم دراسة العناصر التالية: عدد التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، وعدد السكان في تلك التجمعات، والنشاطات الاقتصادية لمنطقة الدراسة، واستخدامات الأراضي الزراعية. واستكمالاً للدراسة قام الباحث بتصميم استبانته بحيثيه تضمنت عدة متغيرات هي :

- ملكية الأرض ونظام الارث.
- القيمة الإنتاجية والاقتصادية للأرض الزراعية.
- استصلاح وصيانة الأرض الزراعية.
- العوامل السياسية المؤثرة على منطقة الدراسة.

- دعم الأراضي الزراعية.

- العوامل الاجتماعية ومنها: الهجرة والتغير الوظيفي.

وذلك للخروج بمدى أثر هذه العوامل على تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة . أما بخصوص استبيانات الدراسة فقد وزع الباحث 190 استمارة على 19 تجمع سكاني من أصل 34 تجمع في منطقة الدراسة، وهذا العدد من العينات يشكل حوالي (70%) من مجتمع الدراسة، وقد تم إسقاط 18 استمارة؛ لعدم توفر معايير الثبات، والصحة فيها، وبالتالي تم اعتماد 172 استمارة للتحليل الإحصائي، وقد روعي في اختيار عينات الدراسة: عدد السكان في كل تجمع سكاني، والتوزيع الجغرافي لهذه التجمعات، ونمط الزراعه السائده.

وبعد أن تم جمع المعلومات الأولية المتعلقة بالعناصر المذكورة؛ استعداداً للقيام بالدراسة الميدانية قام الباحث بعدة زيارات ميدانية؛ لتحديد مناطق أخذ العينات من التربة لفحصها بالإضافة إلى الصور الميدانية.

أما في المجال الطبيعي الميداني وهو انجراف التربة والعوامل المؤثرة في ذلك فتم التعرض للعديد من المتغيرات مثل: درجة الانحدار، والغطاء النباتي الطبيعي، وحرارة الأرض، والجدران الاستنادية، ومكونات التربة، والتركيب العضوي لها، وكمية المطر الساقطة، وشدة الغزارة، واتجاه السفوح، والجريان السطحي، وطول فترة الجفاف.

وتحقيقاً للدراسة في المتغيرات المذكورة، ولتحديد كمية المياه الجارية، وكمية

التربة المنجرفة في كل منطقة من مناطق الدراسة، فقد تم إعداد وتجهيز 12 منطقة اختبارية؛ لقياس كمية الجريان السطحي، وكمية انجراف التربة في كل منها، وذلك من خلال تصميم إطار معدني على شكل مثلث قاعدته إلى أعلى ورأسه إلى أسفل وبمساحة 300سم مربع، وارتفاع جوانبه 12سم وقد تم اختيار كل منطقة حسب المواصفات والقياسات الميدانية المطلوبة من حيث الانحدار، ونوع الإستخدام للأرض.

تم تثبيت كل مثلث في منطقة الاختبارية مع توصيل أنبوب بلاستيكي من رأس المثلث السفلي، إلى قنينة أو زجاجة فارغة بسعة 2 لتر لكل منها، كما تم حفر خندق حول المثلث؛ لتجنب تدفق المياه من الجوانب، ولعزل منطقة الاختبار عما يجاورها؛ وذلك لايجاد حوض تصريف فقط في مساحة كل مثلث، الصورة رقم (1)

(1)

الصورة رقم (1) أحد المثلثات المستخدمة في جمع التربة.



أما بخصوص اختيار مواقع قياس الدراسة فتم مراعاة العناصر الطبيعية الرئيسة المؤثرة في ذلك الإختيار، مثل: التنوع في مظاهر سطح الأرض من حيث الانحدار، حيث تم اعتماد أربعة مستويات من الانحدار لكل منطقة، وكذلك الأمر بالنسبة لنوع استخدامات الأراضي، وإجراءات الصيانة؛ لمنع انجراف التربة، وقد تم تحديد مواقع الدراسة على النحو الآتي:

الموقع الأول: ويمثل: أرض بور رعوية (منطقة عين الجمل غرب بير زيت) يضم الموقع الأول 4 نقاط قياس تتمثل: بأرض بور تستخدم للرعي. ولكل نقطة قياس درجة انحدار مع مثلث معدني، بالإضافة الى وعاء محكم؛ لتجميع الماء الجاري والتربة المنجرفة لكل نقطة قياس، وصنفت نقطة القياس الأولى

بدرجة انحدار ما بين (0 - 5 درجات) والثانية من (5 - 10 درجات)، والثالثة من (10 - 15 درجة)، والأخيرة أكثر من 15 درجة.

أما من حيث استخدام الأرض فهذه المنطقة تستخدم للرعي نظراً؛ لنمو الأعشاب الرعوية فيها أثناء فصل الشتاء، والربيع ولا يوجد أية اجراءات لصيانة التربة فيها أما نوع التربة فهي تربة طينية حمراء (السمقة) يتراوح سمكها ما بين (10سم - 40سم)، الصورة رقم (2) .

الصورة رقم (2) بعض المناطق الرعوية في منطقة الدراسة.



الموقع الثاني : ويمثل: أرض نبات طبيعي (منطقة جيبيا).
يحتوي هذا الموقع على اربع نقاط قياس تحتوي كل منها على مثلث معدني
بمساحة 300 سم² لتحديد منطقة القياس، وما يجري فيها من مياه سطحية، وما

يتم فيها من انجراف للتربة، وقد تم تصنيف نقاط القياس ايضا حسب درجة الانحدار وهي من (صفر- 5 درجات) ومن (5 - 10) ومن (10- 15) والأخيرة أكثر من 15 درجة .

وقد حددت درجات الانحدار بنفس الطريقة التي حددت فيها نقاط الموقع الأول ، أما نوع التربة فهي تربة حمراء (السمقة)، أما من حيث مجالات استخدام أراضي هذا الموقع فهي غير مستغلة، و فقط تظهر فيها النباتات الطبيعية مثل: التنش، (البلان) والسَّويد، والخروب والقوص، والكتيلي، والبلوط القصير، الصورة رقم (3) .

الصورة رقم (3) بعض مظاهر الغطاء النباتي الطبيعي في منطقة الدراسة.



الموقع الثالث : ويمثل: منطقة مزروعة بشجر الزيتون (وادي عياش

غرب بيرزيت).

يضم هذا الموقع أربع نقاط قياس تحتوي كل منها على مثلث معدني بمساحة (300سم) مربع؛ لتحديد كمية المياه الجارية وحجم التربة المنجرفة؛ وذلك حسب كل درجة انحدار، حيث تم تحديد درجات الانحدار بنفس طريقة تحديدها في الموقع الأول والثاني.

أما نوع التربة في هذا الموقع فهي أيضا تربة حمراء (السمقة) Terra rossa وبمعدل سمك ما بين (40 - 90 سم). أما مجالات الإستعمال لأراضي هذا الموقع فهي مزروعة بأشجار الزيتون وتستخدم فيها الحراثة والصيانة للجدران الإستنادية، الصورة رقم (4).

الصورة رقم (4) منطقة مزروعة بشجر الزيتون(وادي عياش).



9.1: جمع العينات وتدوين البيانات

قام الباحث في هذه المرحلة بإعداد نماذج خاصة ومؤرخة لنقاط القياس في مواقعها الميدانية، وذلك حسب إن كان يوجد تربة منجرفة، أو مياه متجمعة من الجريان السطحي في أوعية التجميع، وقد اعتمد الباحث في قياساته على عاصفتين مطريتين هما على النحو الآتي:

أولاً: العاصفة المطرية الأولى

كانت بتاريخ 15+16/12/2005، وهي ثاني عاصفة مطرية في موسم شتوي 2005/2006 وكان السبب في عدم رصد العاصفة الأولى من الموسم الشتوي عام 2005-2006 هو قلة إمكانية حدوث الجريان السطحي، أو الانجراف للتربة في أول عاصفة مطرية، نظرا لجفاف التربة وتشققها وقدرتها على استيعاب كميات كبيرة من المياه، وهذا ما جعل الباحث يركز على العاصفة المطرية الثانية، والثالثة من الموسم.

تم تسجيل إثنتي عشرة قراءة في العاصفة المطرية الأولى، ولكن تم رصد خلل في قياس أحد المواقع في المنطقة الأولى ذات الأرض البور وعلى درجة انحدار ما بين (10 - 15 درجة) فقد لوحظ أن مثلث القياس قد تزحزح عن موقعه في أثناء العاصفة المطرية، وقد يكون السبب في ذلك هو شدة الرياح ومواجهة المنحدر لتلك الرياح من جهة، وبسبب قرب نقطة القياس تلك من طريق مرور الأغنام والرعاة من جهة أخرى.

ثانياً العاصفة المطرية الثانية

كانت هذه العاصفة بتاريخ 22+23+24/12/2005 حيث تم تسجيل البيانات المتعلقة بكميات المياه الساقطة في هذه العاصفة، وبعد أن انتهت العاصفة المطرية الأولى قام الباحث بنزع الأوعية المخصصة لجمع المياه الجارية والترية المنجرفة، وعددها (12) وعاء مع تسجيل بيانات كل نقطة قياس من حيث خصائص ومواصفات كل نقطة، وبشكل خاص درجة الانحدار ونوع استخدام التربة. ثم وضع الباحث محلها (12) وعاء جديداً استقبلاً للعاصفة المطرية الثانية التي حدثت بتاريخ 22-24/12/2005 فقد تمكن الباحث من أخذ قياسات كامل نقاط الدراسة، وهي اثنا عشرة نقطة وذلك بفضل إجراء بعض التعديلات والصيانة على أجهزة القياس مثل: تثبيتها في التربة بشكل اقوى مع وضع بعض القضبان المعدنية حول المثلاث المعدنية من الخارج، وهذا ما ساعد على بقاء الأجهزة ثابتة دون اقتلاعها.

وظهرت القياسات: وهي مجموع كمية التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي لكل نقطة قياس، وحسب درجة انحدارها مع كمية الجريان السطحي، وما يمثل: هذا الجريان من مجموع كمية الأمطار الساقطة في كل عاصفة مطرية.

10.1: تجفيف التربة وقياس الأوزان

قام الباحث بعملية تجفيف لتربة كل عبوة بعد أن تم سحب المياه المتجمعة من الجريان السطحي في كل عبوة بواسطة مضخه خاصة؛ وذلك لرصد كمية المياه

السطحية الجارية وربطها مع كمية التربة المنجرفة لكل نقطة قياس ، ثم قام الباحث بتجفيف التربة بتعريض أوعية تجميع التربة لأشعة الشمس المباشرة، حتى جففت بالكامل، ثم عمل الباحث جداول تفريغ خاصة لكل نقطة قياس، وتم وزن كل عينة لمعرفة حجم الانجراف، والعوامل المؤثرة في انجراف تربة كل نقطة من نقاط عينه الدراسة، الصور رقم (5).

الصورة رقم (5) عينات من التربة المنجرفة اثناء تجفيفها



11.1: قياس كمية المياه الناتجة عن الجريان السطحي
 قام الباحث بسحب المياه المتجمعة والناتجة عن الجريان السطحي في كل عبوة؛ بوساطة مضخة وتم قياس كل كمية منها؛ للوقوف على حجم الجريان السطحي في منطقة الدراسة، ونسبة ما يمثل هذا الجريان من كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة. كما قام الباحث بدراسة العوامل المؤثرة في كمية

المياه الجارية مثل: الغطاء النباتي العشبي، والشجري، ونوع استخدام الأرض مثل: الأرض البور والأرض المزروعة بشجر الزيتون ودرجة انحدار السفوح.

12.1: عينات الفحص المخبري

قام الباحث بفحص ثلاثة عينات من التربة تمثل: الأولى منطقة الأرض البور الرعوبه، والثانية منطقة الغطاء النباتي الطبيعي، والثالثة الأرض المزروعة بشجر الزيتون؛ لمعرفة مكونات التربة من حيث نسبة الطين، والغرين، والرمل، والمحتوى العضوي في كل منطقة، وقد تم فحص العينات في مختبر التربة في جامعة الخليل - كلية الزراعة، - واستخدم في فحص عينات التربة طريقة (Pipet).

13.1: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات عالمية وأخرى عربية، وقليلة هي الدراسات المحلية التي أجريت على انجراف التربة. وقد تناولت معظم هذه الدراسات انجراف التربة في دول ومناطق تختلف تماماً في ظروفها الطبيعية والبشرية عن طبيعة وظروف البيئة الفلسطينية، وهناك فقط بعض الدراسات التي أجريت في البيئة الأردنية قد تكون مشابهة في بعض ظروفها للبيئة الفلسطينية. كما تناولت هذه الدراسات سواء العالمية أو العربية أثيرعامل واحد أو مجموعة من العوامل في بيئة محدد باستخدام أسلوب البحث العلمي الميداني والمباشر؛ لقياس كميات التربة المنجرفة وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات :

1- دراسة (أبو حماد، 2004)، تناول فيها دراسة العديد من العوامل المؤثرة على

الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي في المنطقة الوسطى من جبال فلسطين، فقد تعرض لدور المصاطب والجدران الاستنادية في رطوبة التربة، واثـر ذلك في توفر الظروف والبيئة المناسبة لعمليات الإنتاج الزراعي، والعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، ونظام الملكية للأرض، وأثر كل ذلك على إدارة الأرض وإنتاجها الزراعي، وقد أظهرت النتائج أن لهذه العوامل دوراً كبيراً في تدهور الأراضي الزراعية في المنطقة الوسطى من جبال فلسطين .

2- دراسة (شركس، 2005)، حول أثر الاحتلال الصهيوني وسياسته في تدهور الأراضي الزراعية في فلسطين. فقد تطرق إلى الممارسات الإسرائيلية التي أدت إلى مصادرة الأراضي الزراعية؛ لبناء المستوطنات من جهة وكذلك إصدار العديد من الأوامر العسكرية؛ لإغلاق مناطق أخرى، وتعرض الكثير من الأراضي لعمليات التجريف، والتخريب مما أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية وتراجع إنتاجيتها. وتراجع الكثير من النباتات مثل: السوسنيات، والنباتات المستساغة للرعي، وحلّت محلها النباتات غير المستساغة - أي السامة بالنسبة للحيوانات - مثل: نبات البلان محل نبات السوسن .

3- دراسة (أبو صفت، 1998)، والتي قام فيها بإجراء اختبار بحثي على منطقتين دراسيتين مختلفتين من حيث الخصائص العامة للاستخدام والتربة، وقد تم رصد كمية الجريان السطحي في كل منهما وقد حدد العديد من العوامل التي تتحكم في الجريان السطحي مثل: الغطاء النباتي العشبي، وإجراءات صيانة الأرض مثل:

الحرثة وغيرها، ومن نتائج دراسته ايضا ان نسبة الجريان السطحي تتراوح ما بين (0 - 25%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة.

4- دراسة (شموط، والحسيني، 1969)، قدرت كمية الرواسب المنقولة بفعل الجريان السطحي للعام المطري 1963/ 1964 بحوالي 1.04 مليون طن لأحواض: وادي شعيب، والزرقاء، ومنطقة والواله في الأردن، و قدرت الدراسة أن الطبقة السطحية من التربة ولعمق (14سم)، قد تتعرض للانجراف خلال قرن إذا بقيت معدلات الانجراف للتربة على هذا الحد .

5- دراسة (بطيخي، وعريبات، 1983)، فقد قاما بتقدير كمية التربة المنجرفة بفعل المياه والرياح لمختلف المناطق في الأردن ما بين اربد ومعان وتم توزيع المنطقة على (331) عينة دراسية وقد أظهرت النتائج أن كمية الانجراف كانت كما يلي :

- 242 عينة معدلات الانجراف فيها ما بين 0 – 1000كغم/ دونم/سنويا
- 66 عينة معدلات الانجراف فيها ما بين 1000 - 5000كغم/دونم/سنويا.
- 17 عينة معدلات الانجراف فيها ما بين 5000 - 20000كغم/دونم/سنويا.
- 6 عينات معدلات الانجراف فيها تزيد عن 20000كغم/دونم/سنويا.

6- دراسة (أبو حلو، 1985)، حول قابلية التربة للانجراف في منطقة منخفض

البقعة وقد اعتمد في دراسته على أسلوب المسح الجيومورفولوجي، وفقاً لنظام المعهد الدولي لمسوحات الفضاء وعلوم الأرض، وقد بينت دراسته أن قابلية التربة للانجراف تتأثر بعدة عوامل منها: نسيج التربة ، انحدار الأرض، طول السفح، الغطاء النباتي، المطر.

7- دراسة (العنانزة، 1986)، حيث قام بدراسة الناتج الرسوبي لحوض وادي كفرنجة، وذلك باستخدام مصيدة التناثر، وصندوق جمع رواسب الجريان السطحي على عينة من الحوض الأوسط للوادي، خلال الفترة الواقعة ما بين تشرين ثاني 1985 وشهر نيسان 1986، ولمساحة 4 أمتار مربعة، في تربة محروثة وأخرى غير محروثة ، وعلى انحدار عشرين درجة، وكانت التربة المحروثة طينية رملية وغير المحروثة تربة طينية ، وكانت نتائج دراسته أن معدل الانجراف في الأرض المحروثة حوالي (3838.5 غم /4 متر مربع) وهذه تساوي (959.5 كغم /دونم سنوباً)، وفي الأرض غير المحروثة كانت كمية التربة المنجرفة حوالي (1359.7غم/4 متر مربع) وهذه تساوي (339.7 كغم/دونم سنوباً)، كما توصل إلى أن لعامل المناخ الأثر الأكبر في التأثير على معدلات الانجراف في الحوض.

8- دراسة (الظاهر، 1989)، حول قابلية التربة للانجراف في حوض وادي شعيب وذلك باستخدام المسح الجيومورفولوجي والصور الجوية وفق أسلوب المسح الهولندي، واختبار ذلك إحصائياً ومقارنة نتائج دراسته مع نتائج دراسة منخفض

البقعة؛ وذلك بالاعتماد على اثر درجة ميل السفوح، والغطاء النباتي، وعامل التربة على كمية الانجراف.

9- دراسة (طعيمة، 1989)، فقد قام بدراسة التربة في منطقة الموقر، وتعرف على انواع التربة السائدة وتوزيعها، وتحديد الاستعمال الأمثل لها، واعتمد على تحليل آفاق التربة وتحديد مكوناتها من المعادن، وقد بينت الدراسة أن التربة في منطقة الموقر لها قابلية شديدة للانجراف، وخاصة الصفيحي منه في تلك المنطقة؛ بدليل انتشار الحصى الصغيرة على سطح التربة.

10- دراسة (الدباس، 1994)، حول انجراف التربة في منطقة السلط، حيث قام الباحث بقياس انجراف التربة بفعل الجريان السطحي، وبفعل تناثر قطرات المطر بالاعتماد على القياس الميداني للانجراف وخلص إلى أن العوامل المؤثرة في انجراف التربة في منطقة الدراسة هي عامل اجراءات الصيانة للأرض، والغطاء النباتي، وعامل التربة، والمطر، وعامل الحصى .

11- دراسة (جوابرة، 1995)، تبين أن أهم العوامل المؤثرة في انجراف التربة في منطقة الموقر في الأردن هي كمية المطر، وشدة المطر، وشكل المنحدر، ونسبة الحصى، ودرجة انحدار السفح، واجراءات صيانة الأرض، وطول المنحدر.

12- دراسة (الحمدان، 1996)، حول انجراف التربة في منطقة الأزرق في الأردن، حيث دلت نتائج الدراسة أن كمية التربة المنجرفة في منطقة الأزرق سواء بفعل الجريان السطحي أو بالتناثر هي كميات قليلة، إذ تقدر بحوالي (

480كغم/دونم/سنويا)، ولعل السبب في انخفاض كمية التربة المنجرفة في هذه المنطقة هو جفاف المنطقة وصحراوتها.

يتضح من الدراسات السابقة أن المناطق شبه الرطبة وشبه الجافة تتعرض لعمليات الانجراف سنويا سواء بفعل الجريان السطحي، أو بفعل تناثر قطرات المطر، نتيجة اصطدامها بسطح الأرض، والنتيجة هي فقدان كمية كبيرة من التربة السطحية، وهذا ما يجعل عملية الانجراف هي إحدى أهم عوامل تدهور الأراضي وعلى وجه الخصوص الزراعية منها، وهذا له أثاره السلبية على مختلف عمليات الإنتاج الزراعي؛ لذلك إن هذه الإشكالية تتطلب تضافر الجهود الفردية والجماعية والحكومية والأهلية كافة؛ للمساعدة في الحد منها، والتخفيف من نتائجها خاصة؛ وأن إزالة طبقة رقيقة سطحية من التربة يعني: إزالة معظم المكونات العضوية والمخصبات اللازمة للإنبات. لذلك تعتبر هذه المشكلة إحدى أهم العوامل الطبيعية التي ساهمت في تدهور مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في منطقة جبال فلسطين الوسطى، وخاصة في منطقة الدراسة، إذ أصبح هناك تفاعل بين هذه العوامل الطبيعية والبشرية. وكانت النتيجة تدهور مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وإهمالها وتركها.

14.1: محتويات الدراسة

تضمنت الدراسة أربعة فصول، حيث احتوى الفصل الأول على استعراض

لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها كذلك تم التعرض إلى حدود الدراسة المكانية والزمانية والبشرية، كما تعرض الباحث إلى المعوقات والصعوبات التي واجهها قبل وأثناء الدراسة. بالإضافة إلى ذلك تعرض الباحث إلى فرضيات ومنهجية وأدوات الدراسة واصفا الدراسة وخطوات تنفيذها، كما تم تناول الدراسات السابقة القريبة والمتعلقة بموضوع الدراسة .

أما الفصل الثاني، فقد اشتمل على الخصائص البيئية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، فهناك وصف لموقع وأهمية منطقة الدراسة، وتطرق الباحث لجيولوجية وطبوغرافية وتربة وجيومورفولوجية منطقة الدراسة، بالإضافة للمناخ والمياه والنبات فيها. أما الخصائص البشرية، فتعرض الباحث للخصائص السكانية من حيث: عدد التجمعات السكانية، والخصائص الاقتصادية لمنطقة الدراسة .

أما الفصل الثالث، فيضم النتائج والمناقشة، فقد تناول الباحث فيه خصائص الأرض الزراعية، والقيمة الاقتصادية للزراعة، واستعمالات الأراضي في منطقة الدراسة. والعوامل البشرية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية ، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتنوع في استخدام الأرض، والعوامل الإدارية والفنية، وسعر وقيمة الأرض الزراعية، ونظام الارث والملكية ، والحيوانات والرعي الجائر، والإحتلال الإسرائيلي. وقد دعّم الباحث دراسته بالعديد من الجداول والصور، كما تعرض الباحث للعوامل الطبيعية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية، فمثلاً: هناك النتائج المخبرية لفحص التربة في ثلاثة مواقع من منطقة الدراسة

وهي: منطقة الأرض البور الرعوبة، ومنطقة ذات غطاء نباتي طبيعي، وثالثة مزروعة بشجر الزيتون.

وقد اعتمد الباحث على قياس كمية التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي من خلال عاصفتين مطريتين في الموسم الشتوي 2005 -2006، وتم قياس كمية التربة المنجرفة في كل موقع، وذلك حسب درجة الانحدار، وحسب نسبة الجريان السطحي، وتطرق الباحث إلى قياس كمية الانجراف السنوي في وحدة المساحة لكل منطقة، وتعرض أيضاً إلى اشكال الانجراف في منطقة الدراسة .

أما الفصل الرابع، فيضم الخاتمة التي تطرق فيها الباحث إلى طرق علاج وصيانة الأرض الزراعية، والاستنتاجات التي توصل اليها.

وأخيراً اختتم الباحث دراسته بأهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا النوع من الدراسة الحديثة في فلسطين وتساهم في التخفيف من مشاكل تدهور الأراضي الزراعية فيها.

الفصل الثاني

الخصائص البيئية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

2.1: المقدمة :

يتم التطرق في هذا الفصل إلى الخصائص البيئية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، فهناك وصف لموقع وأهمية منطقة الدراسة، وسيتم دراسة الوضع الجيولوجي، والطبوغرافي، وتربة، وجيومورفولوجية منطقة الدراسة، بالإضافة للمناخ بعناصره المختلفة من أمطار، وحرارة ورطوبة، ورياح، وكذلك سيتم توضيح الوضع المائي لمنطقة الدراسة سواءً المياه السطحية أو الجوفية، وأيضاً سيتم التعرف على الغطاء النباتي لمنطقة الدراسة.

أما الخصائص البشرية فسيتم التعرض للخصائص السكانية، من حيث عدد التجمعات السكانية، وعدد سكان هذه التجمعات، والخصائص الاقتصادية لهم.

2.2 أولاً: الخصائص البيئية الطبيعية لمنطقة الدراسة

1.2.2: موقع منطقة الدراسة

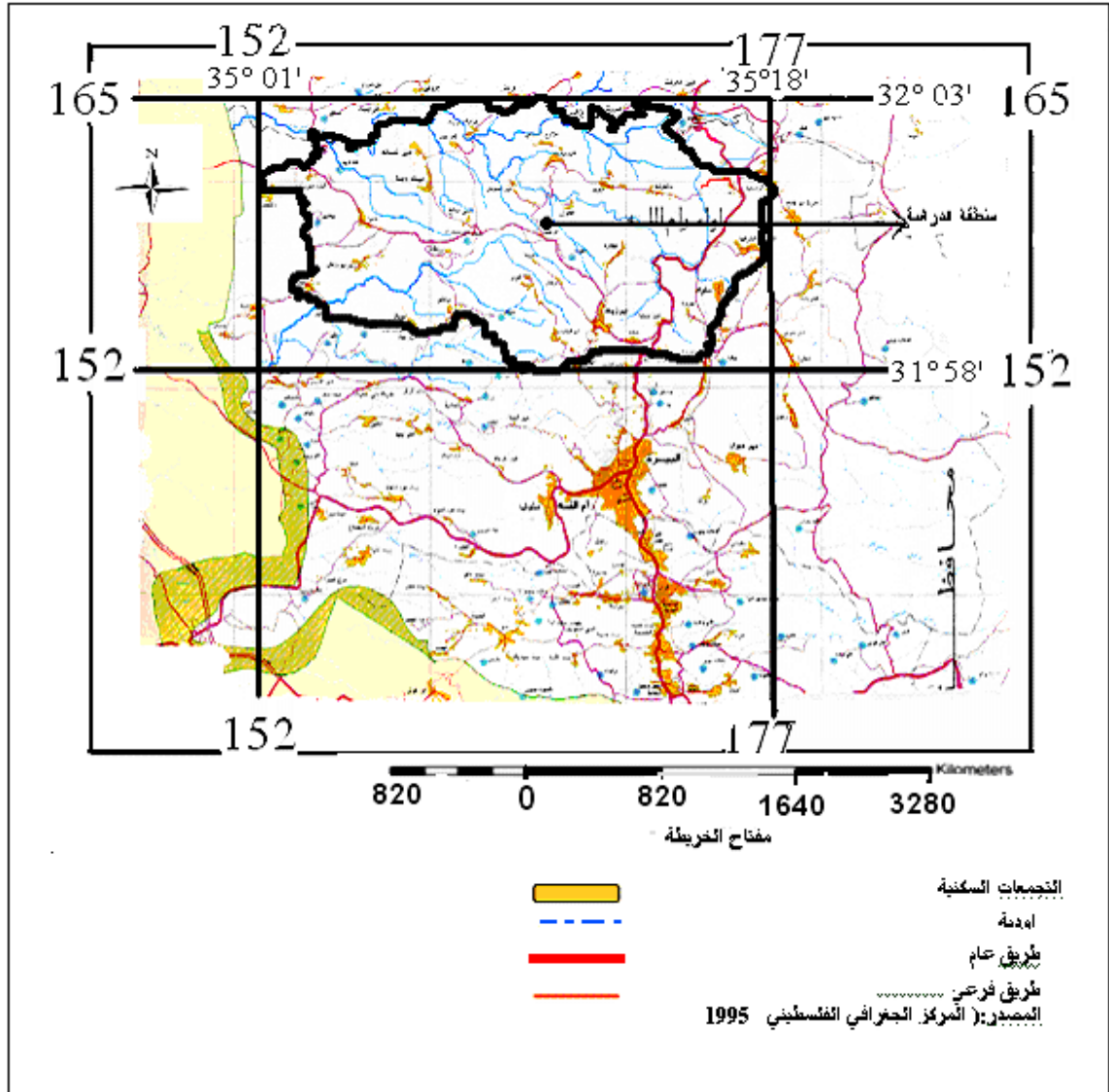
الموقع الجغرافي :

إن المنطقه المدروسه تشكل ما نسبته (41%) من محافظة رام الله، وتقع في الجزء الشمالي الغربي منها، وتمتد جغرافيا من الشرق مع خط تقسيم المياه مع ذرى جبال فلسطين الوسطى بطول (13 كم)، وتمتد من جهة الشمال مع خط تقسيم المياه لأحد روافد وادي سريده وهو ما يعرف بوادي الشاعر، الذي يحاذي حدود محافظة سلفيت بطول (31.5 كم)، أما من جهة الغرب فتمتد بطول (13.5 كم)، ومن جهة الجنوب فتمتد بطول (22 كم) وهي بهذا تشغل ما مساحته (350 كم²)

الموقع الفلكي:

تمتد منطقة الدراسة فلكياً ما بين خطي طول (35° 01' - 35° 18') شرق خط غريتش ودائرتي عرض (31° 58' - 32° 03')، شمال خط الاستواء الخريطة. أما الموقع المساحي لمنطقة الدراسة، فتقع على شبكة الإحداثيات المساحية الفلسطينية ما بين خطي شرق (152 إلى 165)، وما بين خطي شمال (152 إلى 177). الخريطة رقم (1).

الخريطة رقم (1) خريطة محافظة رام الله ومنطقة الدراسة .



المصدر: المركز الجغرافي الفلسطيني.

2.2.2 أهمية منطقة الدراسة

تعتبر محافظة رام الله بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص ذات أهمية بالغة سواء من حيث الموقع المتوسط لها من فلسطين، أو كونها معبراً لفلسطين بالاتجاه شمالاً أو جنوباً أو حتى شرقاً أو غرباً، وتعتبر مدينة رام الله- محط اهتمام الجميع؛ لكونها تمثل: العاصمة السياسية المؤقتة لفلسطين.

كما تعتبر منطقة الدراسة وهي شمال غرب رام الله من المناطق الأكثر فقراً خاصة التجمعات السكانية الواقعة إلى الغرب من منطقة الدراسة. وهي بذلك من المناطق التي تستحق الدراسة والعناية بها؛ للتعرف على احتياجاتها ومشاكلها المتنوعة؛ لكي تصبح من ضمن أولويات اهتمام الباحثين والمسؤولين وتقديم الحلول لها .

3.2.2: الوضع الجيولوجي

تشكلت منطقة الجبال الوسطى ومنها منطقة الدراسة ببيتها الجيولوجية كما هو الحال في بناء مختلف مناطق فلسطين بشكل عام عبر العصور الجيولوجية المختلفة. ففي حقب ما قبل الكامبري تكونت القاعدة الغرانيتية الصلبة لفلسطين، وقد ظهرت ثلاث مجموعات من الصخور هي الصخور الغرانيتية، وتظهر في جنوب فلسطين في منطقة النقب ووادي عربة، ومجموعة الصخور الرسوبية وتظهر في جنوب فلسطين مثل: الصخر الرملي، والطيني، ومجموعة الصخور المتحولة وتظهر أيضا في جنوب فلسطين ومن أهم صخورها صخر الشيست، والنايس. وفي حقب الحياة القديمة التي تضم العصر الكامبري، والبرمي، تكونت الصخور الرسوبية مثل: الحجر الرملي، والطيني وتوجد هذه الصخور على أعماق ما بين (370-480م).

أما حقب الحياة المتوسطة والتي تضم العصر الترياسي، والجوراسي، والكريتاسي؛ وصخور هذه العصور هي صخور رملية طينية. أما العصر الكريتاسي

فنتشر تكويناته على مساحة كبيرة من فلسطين خاصة في جنوب ووسط فلسطين كما هو الحال في منطقة القدس، ورام الله، والخليل. أما حقبة الحياة الحديثة فتضم الزمن الجيولوجي الثالث والرابع ومعظم تكوينات هذه الحقبة هي من الصخور الطباشيرية الطينية، وتنتشر في معظم فلسطين من شمالها إلى جنوبها . (عابد، والوشاحي، 1999، ص 47-64).

أما تكوينات المنطقة الوسطى من فلسطين فتتكون من طبقات سفلية من الحجر الجيري السميك، الذي قد توجد فيه بعض المستحاثات. أما الطبقات الوسطى فمكونة من ترسيبات متعاقبة على شكل طبقات رقيقة من الحجر الجيري، وبعض طبقات أخرى من الغضار والمارل، أما الطبقات العليا فتتكون من الحجر الجيري الغني بالقواقع؛ لهذا يغلب على التكوين الجيولوجي للمنطقة الوسطى الحجر الجيري الدولوميتي مع كميات قليلة من صخور المارل والغضار، كما وتوجد كتل سميكة من الحجر الجيري حيث تشكل جروفا بسمك (15- 20 م).

وتعتبر مرتفعات منطقة القدس ورام الله جزءاً من الطية المحدبة التي يمتد طرفها الجنوبي في منطقة جبال الخليل وحلحول بينما يمتد طرفها الشمالي في منطقة شمال رام الله عند تل العاصور الذي يرتفع حوالي (1016م) فوق مستوى سطح البحر، ويرجع الجيولوجيون أن أصول هذه الطية تعود إلى حقبة الزمن الجيولوجي الثالث، حيث أخذت منطقة رام الله شكلها النهائي. (الحمامده، 2003، ص 35).

4.2.2: الوضع الطبوغرافي

تتكون المرتفعات الوسطى من فلسطين من مجموعة من الجبال مثل: جبال الخليل في الجنوب، وجبال القدس ورام الله في الوسط، وجبال نابلس في الشمال. وتمتد هذه السلسلة الجبلية الوسطى باتجاه شمالي جنوبي بطول حوالي (130 كم) وبمتوسط عرض من الشرق إلى الغرب (50 كم) ، كما وتضم المرتفعات الوسطى مجموعة من المقعرات مثل: مقعر بيت ساحور، وبيت فجار جنوب القدس ، ويتراوح متوسط ارتفاع هذه الجبال ما بين (800 م إلى 900 م) فوق مستوى سطح البحر يعلوها في جبال الخليل قمة جبل النبي يونس في منطقة حلحول والذي يرتفع (1027 م) وبلية قمة جبل تل العاصور شمال رام الله الذي يرتفع (1016 م) وفي منطقة نابلس يرتفع جبل عيبال الى 940 م، وتسهيلا للدراسة يمكن تقسيم المنطقة الوسطى إلى:

1- السفوح الشرقية

تتحد السفوح الشرقية من أعالي مناطق خط تقسيم المياه في وسط منطقة الجبال الوسطى باتجاه حفرة الإنهدام وبمتوسط ارتفاع لهذه السفوح من (900 م) فوق مستوى سطح البحر المتوسط وتنخفض إلى (412 م) عند مستوى سطح البحر الميت، ولا يزيد طول هذه السفوح عن (40 كم) باتجاه الشرق، حيث تطل على منطقة الغور بجروف حادة وأخاديد وعرة؛ نظراً لعمليات التصدع التي رافقت نشأة إنهدام البحر الميت.

2- السفوح الغربية

تمتد السفوح الغربية من ذرى الجبال الوسطى أي خط تقسيم المياه على جبال شمال رام الله عند قمة جبل تل العاصور (1016م) بالقرب من المزرعة الشرقية وسلواد وتنتهي تدريجياً غرباً بارتفاع لا يتجاوز (400م) عن مستوى سطح البحر بالقرب من قرى رنتيس واللبن الغربي، وديرأبومشعل، وشقبا.

وأهم ما يميز السفوح الغربية لمنطقة الدراسة؛ بأنها متدرجة الارتفاع كلما ابتعدنا عن البحر المتوسط بالإتجاه شرقاً وتضم العديد من الأودية التي لها عدة مسميات محلية مثل: وادي عجول، وادي البلاط، وادي سريده الذي تقدر مساحة حوضه بحوالي 331 كم²، (عابد، والوشاحي، 1991 ص-372)، (الصورة رقم 6).

(الصورة رقم 6) بعض مظاهر طبوغرافية منطقة الدراسة .



5.2.2: انواع التربة

تعتبر التربة الوسط الحيوي الضروري؛ لتفاعل مختلف العناصر والعمليات اللازمة لقيام الحياة النباتية عليها. وهي بذلك تعتبر بمكوناتها المختلفة: من ماء، وهواء، ومواد معدنية، وعضوية، وأملاح عنصرًا أساسيًا من عناصر النظام الحيوي وهذا تتكون التربة بمختلف خصائصها الكيميائية والفيزيائية من تفاعل عدة عوامل هي:

1- صخر الأم

هي المادة الأولية التي تتكون منها التربة بعد عمليات التجوية وتحولها إلى حطام صخري بمختلف الأحجام (هاوز، 1999، ص 74)، كما ويظهر أثر صخور الأم على نسيج التربة، وهذا ما يتضح من تربة فلسطين بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص، فتربتها مشتقة من الصخور الجيرية والطباشيرية، والدولوميتية، والمارل، والحجر الرملي، ولهذه التكوينات أثر كبير في تشكيل مختلف انواع التربة في منطقة الدراسة مثل: التربة الحمراء التيراروزا، وتربة الرندزينا ذات اللون البني الغامق. (عابد، والوشاحي، 1999، ص 323).

2- المناخ

يعتبر المناخ بعناصره المختلفة: من حرارة، وأمطار، ورطوبة، ورياح، وتبخّر من أهم العوامل المشكّلة للتربة، وتعتبر الأمطار أحد العوامل المساعدة في تشكيل تربة منطقة الدراسة وذلك من خلال سقوط الأمطار واصطدامها المباشر

بالصخور؛ مما يضعف من تماسك الصخر وبالتالي تسهل عملية تفتته وتكسره وتحلله بواسطة عمليات التجوية الميكانيكية والكيميائية، وكذلك الأمر بعد حدوث الجريان السطحي للمياه وما ينتج عن احتكاك المياه الجارية المباشر بسطح الصخور (أبوسمور، 1991، ص 200). وكون المنطقة الوسطى ومنطقة الدراسة هي من المناطق التي تتساقط عليها الأمطار بمعدل (400-900 ملم /سنويا)، توزع على فصل الشتاء مما يجعل العواصف المطرية لها الأثر الواضح والكبير في تشكيل تربة هذه المناطق سواءً من خلال الإصطدام المباشر لقطرات المطر بالصخور والترية، أو من خلال الجريان السطحي لاسيما وأن الجريان السطحي، في هذه المناطق يعتبر من أبرز سماتها.

3- العامل الطبوغرافي

يتضح دور التضاريس في تشكيل التربة وذلك من خلال الانحدار الشديد، وطول السفوح، حيث يؤدي سقوط الأمطار واصطدامها مباشرة بالسفوح المنحدرة إلى زيادة تكسر وتفتت، وإذابة الصخور؛ نظراً لزيادة سرعة الجريان على السفوح المنحدرة والطويلة. وهذا ما يساعد على تكون التربة، وبالتالي تجمعها وتراكمها بسمك كبير في أدنى السفوح الجبلية، بينما يقل سمك التربة ولا يتجاوز بضعة سنتيمترات في أعالي السفوح الجبلية (أبوسمور، 1991، ص 20). وهذا ما يظهر على السفوح الجبلية في منطقة الدراسة، حيث يلاحظ أن سمك التربة لا يتجاوز

بضع سنتمترات على سفوح جبال المزرعة الشرقية وسلواد وعطارة بينما يتحسن سمك التربة على مدرجات هذة الجبال وعلى سفوحها الدنيا (عابد، والوشاحي، 1999، ص 319).

4- العامل الحيوي

يظهر دور العامل الحيوي من خلال النباتات والحيوانات، حيث تساهم النباتات في تكوين التربة وذلك من خلال النشاط الميكانيكي لجذور النباتات الذي يعمل على تفكك وتكسر الصخور، كما تقوم النباتات بإذابة الصخور الكلسية؛ من خلال إفرازها لأحماض من جذورها أو من خلال تحلل بقاياها، وهذا ما يكسب التربة اللون الداكن الغامق من جهة وبكسبها الخصوبة والمواد العضوية من جهة أخرى. أما دور الحيوانات كالماعز والأغنام فيتمثل بدور ميكانيكي من خلال الحركة والسير على الأرض، حيث تعمل الحيوانات على تكسر وتفتت الصخور من جهة، وبدور كيميائي من خلال تحلل البقايا الحيوانية الذي يؤدي بدوره إلى إفراز أحماض تذيب الصخور الكلسية من جهة أخرى (شريف، 1960، نديوي والسعدون، 1988، ومحمود، 1990).

5- عامل الزمن

يعتبر عامل الزمن ضرورياً لتكوين التربة الناضجة التي ترتفع فيها القدرة الإنتاجية وذلك من خلال تفاعل مختلف عناصر ومكونات التربة ببعضها البعض،

ولذلك كلما زاد زمن عمر التربة كلما كانت أكثر نضجا، كما هو الحال في تربة المناطق السهلية التي يزيد عمرها عن بضعة ملايين من السنين (أبوسمور، 1991، ص 202).

أما تربة منطقة الدراسة والنتيجة عن تفاعل العوامل السابقة فهي على النحو الآتي:

- التربة الحمراء (Terra Rossa)

تنتشر هذه التربة في الجبال الوسطى من فلسطين وتعود في منطقة الدراسة. وتكونت هذه التربة من تجوية صخور جيرية، ودولوميتية صلبة والتي تعود إلى العصر الكريتاسي الأعلى، وذلك من خلال عملية غسل الصخور الجيرية أو الدولوميتية الصلبة بمياه الأمطار، حيث تذيب هذه المياه كربونات الكالسيوم وبالتالي يتركز أكسيد الحديد والألمنيوم والسيليكا، وتتفاعل هذه الأكاسيد ببعضها البعض حيث تصبح التربة غنية بالمواد المعدنية المختلفة من جهة، وتكتسب التربة اللون الأحمر من جهة أخرى، وهذا أهم ما يميز تربة منطقة الدراسة حيث أنها ذات لون أحمر مائل إلى البني الفاتح مع كمية قليلة من المواد العضوية، وتعتبر غنية بالمواد الطينية والغرينية؛ فهي تحتوي على أكثر من (30%) طين و(50%) غرين وأقل من (20%) رمل. (أبوحماد، 2004، ص 11) أما بخصوص سمكها فهو قليل لا يتعدى بضعة سنتيمترات على السفوح العليا بينما يزداد سمكها على السفوح الدنيا.

- تربة الرندزيننا :

تنشأ تربة الرندزينا على الصخور الجيرية الطرية أي - الصخور الطباشيرية والمارلية -، ولاتظهر هذه التربة على الصخور الجيرية الصلبة، وقد تشتمل هذه التربة على بعض الغرين المنقول بالرياح وأهم ما يميز هذه التربة بأن لونها بني أحمر، كما أنها أكثر سمكاً من التربة الحمراء وأكثر غنى بالمواد العضوية، وترتفع فيها نسبة الجير.

تنتشر هذه التربة في نطاقات ضيقة من الجبال الوسطى وفي منطقة الدراسة وهي مرافقة لمناطق وجود التربة الحمراء، وتنتشر على مدرجات الجبال وفي سفوحها الدنيا، ويتراوح سمكها من 40 - 70 سم وهذا ما يجعلها صالحة لظهور بعض النباتات الطبيعية مثل: البلوط، كما وتصلح لزراعة أشجار الزيتون، والعنب، والتين، واللوزيات. (الحمادة ، 2003 ، ص 42).

6.2.2: الوضع الجيومورفولوجي

تحتوي المنطقة الوسطى من جبال فلسطين ومنطقة الدراسة على العديد من

المظاهر الجيومورفولوجية مثل:

الأودية الفصلية التي شقت مجاريها باتجاه الغرب نحو السهل الساحلي الفلسطيني لتصب في البحر المتوسط، ولهذه الأودية العديد من المسميات المحلية أهمها وادي الشاعر، ووادي البلاط، ووادي عجول. وتتحد هذه الأودية مع بعضها بالقرب من قرية قراوه بني زيد لتشكل مجرى واحد ويتدفق مائي كبير، وهنالك

وادي برقين ووادي عابود وتلتقي جميع هذه الأودية ببعضها؛ لتشكل وادي سریده بالقرب من دير بلوط، واللبن الغربي الذي يتجه غرباً باتجاه السهل الساحلي الفلسطيني.

وهناك أيضاً وادي كوبر الذي يصبح وادي الزرقا ثم يتجه غرباً بين قرى ديرأبو مشعل وشقبا وشبتين وهو جزء من حوض وادي الناطوف، (عابد، والوشاحي، 1999، ص 372). وتتميز بعض هذه الأودية بالأكواع النهرية العميقة، وبعض الخوانق كما في وادي البلاط، ووادي عجول.

كما تكثر في المنطقة الجروف الكارستية التي تنشأ عن عمليات التجوية، الكيميائية والميكانيكية. حيث تنشط عمليات الإذابة في الصخور الكلسية، وتظهر هذه الجروف في المنحدرات، ومجاري المسيلات المائية كما في وادي الحرامية، وقد ينهار قسم منها؛ لتشكل تراجعاً في المجرى المائي، (أبو صفت، ص 162-175)، (الصورة، رقم 7).

(الصورة رقم 7) بعض الجروف الصخرية في منطقة الدراسة.



كما وهناك العديد من المغارات المتنوعة في أحجامها وأشكالها في المنطقة
(الصورة، رقم 8) .

(الصورة، رقم 8) أحد المغارات في منطقة الدراسة، مغارة الناظوف (شقبا)



أما فيما يتعلق بالسفوح الجبلية لمنطقة الدراسة؛ فيلاحظ أن درجة الانحدار
شديدة تتراوح ما بين (25- 40) درجة في أعالي المرتفعات كما في منطقة خط

تقسيم المياه، مثل: منحدرات جبل تل العاصور، وجبال سلواد، وسنجل، وعارورة، وعطارة، بينما طول سفوحها قصير يتراوح ما بين (250م-350م)، وبالاتجاه غرباً يقل انحدار هذه السفوح ليصل ما بين (20-25 درجة)، ولكن يزداد طول المنحدر ليصل إلى أكثر من (350م). وأما ارتفاع السفوح في غرب منطقة الدراسة فأصبحت لا تتجاوز (300-400م) ودرجة انحدارها قليل ما بين (15-20) درجة. وبهذا يلاحظ أن السفوح الغربية لمرتفعات منطقة الدراسة هي أقل انحداراً، وأكثر طولاً من السفوح الشرقية لنفس المرتفعات الغربية؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن السفوح الغربية تتعرض للرياح الغربية الماطرة شتاءً أكثر، وهذا ما يؤدي إلى نشاط عمليات التجوية الميكانيكية والكيميائية فيها.

أما في فصل الصيف فتتعرض هذه السفوح للتشميس، وبالتالي للتمدد، والتقلص، وهذا يؤدي إلى تقشر وتفتت الصخور، وبحلول فصل الشتاء الماطر تجرف هذه المفتتات لترسب في المناطق السفلى من المنحدرات خاصة؛ وأن صخور منطقة الدراسة كلسية تستجيب لعمليات التجوية المختلفة، بينما السفوح الشرقية لمنطقة الدراسة فتقع في ظل المطر؛ وهذا يقلل من أثر الأمطار والرياح الغربية في تسوية انحدار سفوحها بالمقارنة مع السفوح في المنطقة الغربية .

7.2.2: الخصائص المناخية

يعتبر مناخ منطقة الدراسة المتمثل: بمناخ المنطقة الجبلية الوسطى من

فلسطين جزءاً لا يتجزأ من مناخ فلسطين بشكل عام. حيث يتصف بأنه حار معتدل صيفاً، ومعتدل دافئ ماطر شتاءً، ويمكن توضيح عناصر مناخ منطقة الدراسة على النحو الآتي :

1- الأمطار

تعتبر الأمطار من أهم عناصر المناخ حيث أن لها آثاراً واضحةً على مختلف مظاهر الحياة البشرية، والنباتية والحيوانية، فللأمطار دور كبير في تحديد مظاهر ومناطق الإنتشار البشري، والعمراني، والزراعي والتحكم في مناطق الرعي، وأن الأمطار بوفرته أو نقصها أو تذبذبها هي التي تحدد الرخاء أو الجفاف، وهي أيضاً التي تقرر نجاح أو فشل المواسم الزراعية البعلية المعتمدة عليها.

أما بخصوص نوع الأمطار وموسم سقوطها في منطقة الدراسة فهي أمطار ناتجة عن مرور المنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط التي تسقط أمطارها شتاءً على منطقة الدراسة، (جامعة القدس المفتوحة، 2002، ص 75) .

أما بخصوص موسم سقوط الأمطار فهي تسقط على ثلاث فترات هي :

- أ - أمطار خريفية مبكرة: وهي الأمطار التي تسقط في فصل الخريف وإن كانت بكميات جيدة هذا يعني بداية موسم زراعي جيد؛ لطرح البذار مبكراً.
- ب- أمطار شتوية: وتسقط في فصل الشتاء وإن سقطت بكميات وفيرة وتوزع جيد فإن هذا يعني أن موسم الإنبات الزراعي جيد.

ج- أمطار ربيعية متأخرة : هي التي تسقط في شهر آذار، ونيسان وإن سقطت

بكميات جيدة وتوزيع جيد هذا يعني أن الموسم الزراعي الصيفي جيد مع بداية فصل الصيف؛ لأن ذلك يوفر الرطوبة للزراعة البعلية الصيفية، وبشكل عام يمتد فصل سقوط الأمطار من شهر أيلول وحتى شهر أيار، ولكن أمطار المنطقة غير منتظمة؛ لأنها مرتبطة بقدوم المنخفضات الجوية عبر البحر المتوسط. وهذه المنخفضات غير منتظمة؛ في نشأتها وتكوينها، وهذا يعني أن الأمطار تتذبذب في سقوطها من حيث المواسم والكميات ومن سنة إلى أخرى وهذا ما يجعل الزراعة المطرية في منطقة الدراسة أيضا متذبذبة، وغير مستقرة كما هو حال أمطارها، (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1) معدل كميات الأمطار الشهرية / ملم لخمس محطات مدرسية في منطقة الدراسة (بيرزيت، سنجل، بني زيد، دير أبو مشعل، المزرعة الشرقية)

.(1997-2005)

السنة	ايلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانو أول	كانو ثاني	شباط	اذار	نيسا	ايار	المجموع السنوي ملم
98 - 97	___	23.6	52.7	139	159	74	176	4	2	630.3
99 - 98	___	2.1	4	28	79	68	106	15	5	307.1
2000 - 99	___	0.5	24	77	197	65	63	2	___	428.5
2000-2001	___	58	36	88	87	121	6	___	18	414
2001-2002	___	21.5	55	140	198	46	81	92	11	644.5
2002-2003	___	5.6	21	212	133	238	174	33	___	816.5
2003-2004	___	___	38	98	95	101	25	7	1	400
2004-2005	___	___	142	70	179	161	34	9	___	595
الشهري	___	13.9	46.5	108.5	140.8	109	83	20	4.6	539
النسبة المئوية	___	2.6%	9%	21.1%	26.8%	20.5%	15.5%	3.7%	0.8%	100%
نسبة كل موسم	11.6%			68.4%			20%			
	أمطار الخريف			أمطار الشتاء			أمطار الربيع			

المصدر: (البيانات من محطات مدرسية في منطقة الدراسة).

إن الأمطار في منطقة الدراسة كما هو حال المنطقة الوسطى تبدأ بالسقوط في فصل الخريف، وبكميات قليلة إلى متوسطة خاصة في شهر تشرين أول وتشرين ثاني، فكانت أمطار تشرين الأول بمعدل (9,13 ملم) سنوياً. بينما تحسنت الأمطار في شهر تشرين الثاني لتصل إلى معدل (47 ملم) لنفس الفترة وهذه تمثل: 9% من كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة. ويلاحظ أن كميات الأمطار تأخذ بالإزدياد بشكل واضح في شهر كانون أول إذ بلغ معدل التساقط للفترة المذكورة حوالي (5,108 ملم) وهذه تشكل ما نسبته 21,1% من كمية التساقط، وتزداد الكمية في كانون ثاني لتصل إلى (8,140 ملم)، وهذه تشكل ما نسبته 26,8% من كمية التساقط، أما الأمطار الساقطة في شهر شباط على منطقة الدراسة فهي (9,109 ملم) وهذه تشكل ما نسبته 15,5% من مجموع كميات الأمطار الساقطة على المنطقة ولنفس الفترة الزمنية .

كما يلاحظ أن كميات الأمطار أخذت تقل بالتدرج في شهر آذار ونيسان وأيار فمثلاً إن معدل كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة خلال شهر آذار كانت (83 ملم)، وهذه تمثل: ما نسبة 15,5% من مجموع كمية التساقط بينما أمطار شهر نيسان انخفضت لتصل إلى (20 ملم) أي ما نسبته 3,7% من الكمية الكلية، أما شهر أيار فقد انخفضت الكمية لتصل إلى (4,6 ملم) وهي تمثل: ما نسبته 0,8% من الكمية الكلية الساقطة على منطقة الدراسة ولنفس الفترة الزمنية. وأهم ما يستتج من هذه الأرقام والنسب أن أمطار فلسطين بشكل عام والمنطقة الوسطى

ومنطقة الدراسة بشكل خاص تقسم إلى ثلاث فئات هي:

ا - أمطار الخريف وتمثل: ما نسبته 11.6% من كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة.

ب - أمطار الشتاء وتمثل: ما نسبته 68.4% من كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة وهي أشهر كانون أول وثنائي وشباط.

ج - أمطار الربيع وتمثل: ما نسبته 20% من كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة وهي أشهر آذار ونيسان وأيار.

نستنتج مما سبق أن قمة الشتاء في منطقة الدراسة تتمثل: في ثلاثة أشهر هي الفترة التي تغزر فيها الأمطار والتي تكون فيها التربة أكثر عرضة للانجراف السطحي، خاصة وأن منطقة الدراسة جبلية منحدره السفوح ومتدرجة الارتفاع، وهناك العديد من المناطق الجرداء الفقيرة بغطائها النباتي؛ وهذا ما يساعد على المزيد من الانجراف والتعرية لمنطقة الدراسة .

وبدخول موسم الجفاف الطويل المتمثل: بأشهر حزيران وتموز وآب وأيلول، التي تتميز بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة؛ ما يؤدي إلى تجفف التربة وتشققها، وهذا بدوره يجعل التربة تستقبل الموسم المطري الجديد بقابلية عالية للانجراف والتعرية .

2- الحرارة

تعتبر الحرارة من الضوابط المناخية الرئيسة التي يظهر تأثيرها على مختلف

مظاهر الحياة البشرية والنباتية والحيوانية بل لها دور رئيسي في رسم نظم الضغط الجوي والرياح والتكاثف والتبخر. وصولاً إلى مختلف مظاهر التجوية الميكانيكية والكيميائية، ومن هذه الخلفية فإن مناخ منطقة الدراسة حار جاف صيفاً ومعتدل ماطر شتاءً، لذلك فالمتوسط السنوي لدرجة الحرارة فيها حوالي (16) درجة مئوية وهو أقل من معدل حرارة المناطق الساحلية التي يصل إلى 25 درجة مئوية ومنطقة الأغوار التي يصل إلى 24 درجة مئوية، (دائرة الاحصاء المركزية، 1998). وتتأثر حرارة منطقة الدراسة بنفس العوامل التي تتأثر بها حرارة فلسطين بشكل عام وهي كالآتي:

ا - البحر المتوسط : يكون دوره في خلق التوازن الحراري في المناطق المجاورة له وخاصة الساحلية منها، ويمتد تأثيره ليصل إلى المنطقة الجبلية الوسطى ومنها منطقة الدراسة، حيث يصل منه نسيم البحر نهاراً؛ ليلطف من حرارة النهار وخاصة صيفاً.

ب - الارتفاع التضاريسي: إن العلاقة عكسية بين الارتفاع ودرجة الحرارة، فكلما ارتفعنا إلى أعلى تنخفض درجة الحرارة، وبما أن المنطقة الجبلية الوسطى يتراوح ارتفاعها ما بين (400م إلى 1000م) هذا ما جعل معدل الحرارة السنوي فيها يصل إلى حوالي (17) درجة مئوية، في جبال القدس ورام الله، (عابد، والوشاحي، 1999، ص 363) .

ج- الموقع الفلكي: تقع فلسطين بشكل عام ضمن المنطقة المدارية شبه المعتدلة، وأن الإمتداد الطولي الكبير لها من الشمال إلى الجنوب أدى إلى تفاوت في درجة الحرارة ما بين المناطق الشمالية والجنوبية؛ نظرا لقرب المناطق الجنوبية من المؤثرات المدارية الحارة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حرارة الأطراف الجنوبية من فلسطين بعكس المناطق الوسطى والشمالية التي تتميز باعتدال الحرارة فيها.

د - الرياح السائدة:

تهب رياح الخماسين الحارة والجافة على منطقة الدراسة في فصل الربيع والصيف مؤدية إلى ارتفاع في حرارة المنطقة.

وعند دراسة الحرارة تفصيلياً من موسم لآخر نجدتها تتخفص في فصل الشتاء إلى أدنى مستوى لها، ففي شهر كانون أول وثاني وشباط لعام 1997 انخفضت الحرارة إلى معدل (7,7) درجة مئوية، في هذه الشهور وهي درجة منخفضة؛ ولهذا الإنخفاض أثر كبير على نمو النباتات وعلى نوعها وتوزيعها الجغرافي، خاصة وأن هذا الإنخفاض في درجة الحرارة في هذه الشهور يترافق مع قمة موسم سقوط الأمطار فيها، الذي يقدر بحوالي (372 ملم) وهذه الكمية تشكل ما نسبته 60% من كمية السقوط لنفس السنة البالغة (630 ملم) كما في الجدول رقم (1). وهذا ما يؤدي إلى ضعف الغطاء النباتي العشبي؛ مما يقلل من تماسك التربة وبالتالي سهولة تعرضها للانجراف وخاصة السطحية منها ونفس الأمر بالنسبة

لحرارة شهور فصل الشتاء لسنة 1998، حيث بلغت متوسطات حرارة هذه الشهور حوالي 5.5 درجة مئوية وهذا يترافق مع قمة أمطار موسم هذه الشهور الذي يقدر بحوالي (175 ملم) وهذه الكمية تشكل ما نسبته 57% من كمية السقوط لنفس السنة البالغة (307 ملم)، (محطات مدرسية).

أما مع قدوم فصل الصيف الحار والجاف فيتعرض الغطاء النباتي للجفاف السريع، وتتشقق التربة؛ نتيجة للتبخر والجفاف خاصة وأن درجة الحرارة قد تصل في معدلها لشهور الصيف إلى حوالي (29) درجة مئوية، (الجدول رقم 2).

الجدول رقم(2) متوسط الحرارة العظمى في المنطقة الجبلية الوسطى ومنطقة

		فصل الخريف			فصل الصيف			فصل الربيع			فصل الشتاء				
السنة	كانون 1	كانون 2	شباط	أذار	نيسا	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين 1	تشرين 2	م/سنة		
97	13.6	13.3	9.6	12.	17.	25.	27.2	28.	27.	25.	19	20.4			
								5	3	9					
	المعدل الفصلي			12.1	18.6			27.7			23.1				
98	15.7	11.1	13.	14.	22.	26	28.2	30.	32.	29	26	22.1	22.6		
								9	2						
	المعدل الفصلي			13.4	21			30.4			25.7				
	معدل العام الفصلي			12.8	19.8			29			24.4				

الدراسة .

المصدر: (دائرة الاحصاء المركزي، احصاءات مناخية، 1999).

يتضح من دراسة معدلات الحرارة لشهور الصيف الحار والجاف أن التربة في منطقة الدراسة تكون في حالة من الجفاف والتشقق، ومع قدوم فصل الشتاء تكون أكثر إستجابة لعمليات الانجراف خاصة في مناطق السفوح المنحدرة.

3- الإشعاع الشمسي

يعتبر الإشعاع الشمسي المصدر الرئيسي لطاقة الغلاف الجوي كما ويعتبر العامل الأساسي في التغيرات المناخية المختلفة، لذلك يمكن إعتبار هذا العامل من العوامل المؤثرة في مختلف مظاهر الحياة النباتية في منطقة الدراسة؛ وذلك لما يوفره من ساعات التشميس للمنطقة وما ينتج عن ذلك من طاقة حرارية تكون هي المسؤولة عن درجة الحرارة للمنطقة المدروسة وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في الإشعاع الشمسي مثل:

أ_ زاوية سقوط الأشعة الشمسية:

كلما كانت الأشعة الشمسية الواصلة للأرض عمودية أو شبه عمودية كانت تلك الأشعة أقوى وأكثر تركزاً؛ لأنها تتركز على مساحة أقل من المساحة التي تنتشر عليها الأشعة المائلة . وبهذا نجد أن الأجزاء الجنوبية والوسطى من فلسطين ومنها منطقة الدراسة تقع تحت تأثير الأشعة شبه العمودية؛ نظراً لاقترابها من مدار

السرطان التي تكون الشمس عمودية عليه في شهر حزيران وتحديداً يوم (21 / 6) من كل عام، وهذا ما يفسر ارتفاع حرارة أشهر الصيف في منطقة الدراسة. فمثلاً: عند قياس زاوية سقوط أشعة الشمس على المنطقة الوسطى ومنطقة الدراسة والتي تقع ضمن دائرة عرض 32 درجة شمالاً تكون زاوية سقوط الأشعة عليها يوم 21 حزيران كما يلي: $32 - 23.5$ (مدار السرطان) = 8.5 درجة عرض، الفرق بين مدار السرطان ومنطقة الدراسة وبما أن زاوية سقوط أشعة الشمس يوم 21 حزيران تكون (90) درجة على مدار السرطان بهذا تصبح $90 - 8.5 = 81.5$ درجة زاوية سقوط أشعة الشمس على منطقة الدراسة وهي شبه عمودية. بينما نجد أن زاوية سقوط أشعة الشمس على منطقة الدراسة يوم 22 كانون أول كما يلي: $+32 + 23.5$ (مدار الجدي) = 55.5 درجة عرض المسافة بين المكانين وهي مدار الجدي ومنطقة الدراسة.

وبهذا تصبح زاوية سقوط أشعة الشمس على منطقة الدراسة كما يلي: $90 - 55.5 = 34.5$ درجة زاوية سقوط أشعة الشمس وهي زاوية مائلة؛ وهذا ما يفسر قلة نصيب فلسطين من الحرارة والإشعاع الشمسي شتاءً بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

ب_ طول النهار

يختلف طول النهار من مكان لآخر على سطح الأرض حسب دوائر العرض

فنجده بطول (12) ساعة عند خط الاستواء، ويبدأ بالازدياد بالاتجاه شمالاً في فصل الصيف حتى يصبح عند نقطة القطب الشمالي 6 شهور نهاراً وهذا يؤدي إلى أن المناطق في النصف الشمالي صيفا ومنها فلسطين ومنطقة الدراسة تتعرض إلى ساعات تشميس أطول، فمثلاً: إن طول النهار في فلسطين يصل إلى حوالي (14) ساعة في شهر حزيران وتموز وآب وهذا ما يفسر ارتفاع الحرارة في هذه الشهور؛ وذلك نظراً لشبه عمودية الشمس من جهة ولطول النهار فيها من جهة أخرى. أما في فصل الشتاء فيحدث العكس، حيث يصبح نهار فلسطين في أشهر كانون أول وكانون ثاني وشباط ما بين (10-11) ساعة والليل يطول ليصل ما بين (13-14) ساعة وهذا يعني قلة ساعات التشميس التي تتعرض لها منطقة الدراسة، بالإضافة إلى ميلان الأشعة الشمسية التي تكون بزاوية حوالي (34.5) درجة؛ وهذا ما يفسر انخفاض حرارة منطقة الدراسة في هذه الأشهر شتاءً .

ج _ ارتفاع وامتداد التضاريس

يظهر أثر ارتفاع التضاريس على درجة الحرارة إذ كلما ارتفعنا إلى أعلى انخفضت درجة الحرارة، ولهذا نجد أن منطقة الدراسة تتراوح في ارتفاعها ما بين (400م- 1000م) فوق مستوى سطح البحر مما يجعل الحرارة تتخفض فيها ما بين (2 - 5) درجات في المتوسط . أما بخصوص امتداد التضاريس وميل السفوح وأثره في الإشعاع الشمسي فنجد أن المناطق المدارية تكون أشعة الشمس فيها شبه عمودية، بينما المناطق الشمالية والجنوبية منها تصبح الأشعة الشمسية مائلة.

أول	ثاني							ن			ن	ن
		أول	ثاني									
2.75	2.87	3.89	4.8	6.25	7.42	7.92	7.72	7.27	6.00	4.19	2.81	
			1									
3.17		6.16		7.63		4.33		5.32				

المصدر: (عابد، والوشاحي، 1999، ص 365).

يلاحظ من الجدول أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كمية الإشعاع الشمسي

الساقطة على منطق

رام الله ومنطقة الدراسة وبين درجة الحرارة؛ فيلاحظ أن أشهر الشتاء يتدنى فيها

الإشعاع الشمسي ليصل إلى (3.17) كيلو واط؛ نظراً لميلان الأشعة الشمسية،

وارتفاع نسبة التخمير التي تحجب الأشعة الشمسية من جهة أخرى؛ وهذا يؤدي إلى

تدنى في درجات الحرارة في تلك المنطقة لتصل إلى (8.12) درجة مئوية بينما

يلاحظ ارتفاع الإشعاع الساقط على منطقة الدراسة في فصل الصيف يصل إلى (

7.63) كيلو واط في الساعة لكل متر مربع وفي نفس الوقت يلاحظ ارتفاع في

درجة حرارة المنطقة في فصل الصيف لتصل إلى معدل حوالي (29) درجة

مئوية، (الإحصاء المركزي، 1999)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اختلاف ساعات

التشميس من شهر لآخر ومن موسم لآخر، (الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4) عدد ساعات الإشعاع الشمسي لمنطقة رام الله والقدس 1998.

المعدل السنوي	فصل الخريف			فصل الصيف			فصل الربيع			فصل الشتاء			المعدل الفصلي
	تشرين 2	تشرين 1	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شبا ط	كانون 2	كانون 1	
8.9	7.9	9.3	9.8	12.1	13	11.5	10.1	10	6.3	6.5	4.6	5.7	القدس و رام الله
	9 ساعة			12.2 ساعة			8.8 ساعة			5.6 ساعة			المعدل الفصلي

المصدر : (دائرة الإحصاء المركزي، إحصاءات مناخية، 1999).

يلاحظ من الجدول أن فصل الصيف يمثل: أطول ساعات اشعاع شمسي على مدار السنة فيصل معدل الإشعاع إلى حوالي (12.2) ساعه يومياً؛ وذلك لقرب عمودية الشمس من مدار السرطان، ولخلو الجو من التغييم صيفا، بالإضافة إلى طول النهار الذي يصل ما بين (13-14) ساعة صيفاً. بينما نجد أن ساعات التشميس في فصل الشتاء تتخفف لتصل ما بين (5- 6) ساعات يومياً؛ والسبب في ذلك هو ميلان أشعة الشمس وقصر النهار وارتفاع نسبة التغييم.

4- الرطوبة

تعتبر الرطوبة من أهم عناصر المناخ والتي يظهر أثرها بوضوح على مختلف مظاهر الحياة على سطح الأرض. وعند الحديث عن الرطوبة فإننا نتحدث عن بخار الماء الموجود فيالهواء الذي جاء نتيجةً لعملية التبخر من مصادرها المختلفة سواء

من المسطحات المائية. مثل: البحر المتوسط الذي يمنح مناطق فلسطين المختلفة الكثير من الرطوبة. أو من التربة التي تعتبر خزان للمياه السطحية المتسربة إليها في فصل المطر أو من الغطاء النباتي سواء العشبي أو الشجري الذي يزود الجو بالكثير من كميات الرطوبة من خلال عمليات التتح. وعند دراسة الرطوبة في منطقة الدراسة والتي هي جزء من المنطقة الجبلية الوسطى نجد أن عمليات التبخر تكون قليلة شتاءً؛ نظراً لتدني درجات الحرارة بينما في الوقت نفسه ترتفع الرطوبة لتصل إلى حوالي (70%)؛ بسبب انخفاض درجات الحرارة، بينما تنخفض الرطوبة النسبية في فصل الصيف؛ نظراً لارتفاع درجات الحرارة، ويمكن ملاحظة ذلك من (الجدول رقم 5).

الجدول رقم (5) المتوسط الشهري للرطوبة النسبية حسب الشهر لسنة 1998.

المعد ل السنو ي	فصل الخريف			فصل الصيف			فصل الربيع			فصل الشتاء			القد س
	تشرين 2	تشرين 1	ايلول	آب	تموز	حزيران	ايار	نيسا ن	آذار	شباط	كانون ن 2	كانون 1	
57,5 %	65%	50%	50%	55 %	50 %	50%	40%	50%	70%	70%	65 %	75%	
	55%			52%			53%			70%			

المصدر : (دائرة الاحصاء المركزية، 1998).

تتبع أهمية الرطوبة من كونها أحد عناصر تخفيض درجة حرارة الجو؛ لأن ذرات بخار الماء تختزن جزءاً من حرارة الشمس، كما ويساعد بخار الماء على تكون الضباب والغيوم؛ وهذا يؤدي إلى حجب أشعة الشمس وبالتالي تتخفض درجة الحرارة.

إن توفركميات كبيرة من الرطوبة النسبية يعتبر أحد اهم مصادر التهطال بأشكاله المختلفة سواءً أمطار أو ندى أو حتى ثلوج ، وتدل الإحصاءات المتعلقة بالتغيم أن ما بين (10-15 %) من أيام الصيف فيها تغيم فقط بينما ترتفع أيام التغيم شتاءً لتصل إلى ما بين (45- 55 %) من أيام الشتاء، وبالتالي نستنتج أن هنالك ارتفاع في نسبة التبخر في أيام الصيف؛ وهذا ما يؤثر على الرصيد المائي في منطقة الدراسة كما هو واضح من الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) كميات التبخر ملم لسنة (1997-1998) في منطقة القدس و رام

الله.

السنة	فصل الشتاء			فصل الربيع			فصل الصيف			فصل الخريف		المجموع السنوي	
	كانون 1	كانون 2	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين 1		تشرين 2
1997	90	90	46	80	100	190	225	240	230	195	180	110	1776
1998	108.8	98.9	65	108.5	162.3	234.8	258	295.4	276.9	203	178	117.5	2107
المعدل السنوي	99.4	94.45	55.5	94.25	131.15	212.4	241.5	267.7	253.45	199	179	113.75	1941.1
المعدل	83ملم			145.9ملم			254.22ملم			163.92ملم			

					الفصل ب
--	--	--	--	--	------------

المصدر : (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1998).

يتضح من تحليل الجدول أن معدل كمية التبخر لسنة 1997 بلغت كمية التبخر (1776 ملم) ، وفي سنة 1998 بلغت حوالي (2107 ملم)، وبهذا يكون معدل التبخر السنوي حوالي (1941.1 ملم)، ويلاحظ أيضا أن كمية التبخر تزداد في أشهر فصل الصيف لتصل إلى معدل (254.22 ملم)، شهريا بينما تنخفض الكمية إلى (83 ملم)، شهرياً في فصل الشتاء.

5- الرياح

تتعرض منطقة الدراسة صيفاً إلى هبوب رياح شمالية وشمالية شرقية قارية حارة وجافة قادمة من بادية الشام وشبه الجزيرة العربية وهذا؛ ما يزيد من ظروف الجفاف على المنطقة الجبلية الوسطى، وتتعرض المنطقة الجبلية الوسطى لهبوب رياح يومية، هي نسيم البحر حيث تهب هذه الرياح صيفاً نهائياً من البحر المتوسط باتجاه اليابس والمنطقة الجبلية الوسطى بسبب اختلاف الضغط الجوي ما بين اليابس والماء ويصل تأثير هذا النسيم إلى السفوح الغربية من الجبال الوسطى، حيث تعمل على تلطيف درجات الحرارة، وتزيد من رطوبة الهواء فيها.

أما في فصل الشتاء فتقع فلسطين ومنها المنطقة الجبلية الوسطى تحت تأثير الرياح الغربية العكسية القادمة من البحر المتوسط، وما يصاحبها من منخفضات

جوية ماطرة، وتتعرض منطقة الدراسة لهبوب كتل هوائية قارية منها كتل باردة وجافة قادمة من وسط آسيا، وكتل هوائية أخرى باردة قادمة من شمال أوروبا. قد تؤدي هذه الأخيره إلى سقوط الثلوج على فلسطين بشكل عام وعلى المنطقة الجبلية الوسطى بشكل خاص.

8.2.2: الوضع المائي

تعتبر المياه بمختلف مصادرها من أهم عناصر مظاهر الحياة المختلفة البشرية والنباتية والحيوانية والاقتصادية. ولعل المنطقة الجبلية الوسطى من فلسطين هي واحدة من أهم المناطق في فلسطين من حيث أهمية عنصر المياه فيها؛ خاصة وأن المنطقة الوسطى وتحديداً منطقة رام الله والبييرة أصبحت منذ عام (2000) تعاني من نقص شديد في المياه مع بداية كل فصل صيف ولعل أحد أسباب هذه المشكلة أن إمداد رام الله بالمياه من شركة (ماكاروت الإسرائيلية) وظف لخدمة القرار السياسي الإسرائيلي؛ مما يجعل مشكلة المياه تتفاقم مع بداية كل فصل صيف في التجمعات السكانية لمنطقة الدراسة، و تنقسم مصادر المياه في منطقة الدراسة إلى :

1- الجريان السطحي :

تعتبر مياه الأمطار أهم مصدر من مصادر المياه في المنطقة الجبلية الوسطى. وتختلف كميات التساقط على المنطقة من سنة لأخرى؛ ومن منطقة لأخرى وذلك تبعاً لعدة عوامل منها: شدة العواصف المطرية، ومدتها، وعدد المنخفضات الجوية

القادمة من البحر المتوسط وقوتها وعمقها، وعلى ارتفاع التضاريس فيها الذي يتراوح ما بين (400-1000م) فوق سطح البحر، فكلما زادت تلك العوامل زادت كميات الأمطار الساقطة. فمثلاً: كانت كميات الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة لعام 1997-1998 قد بلغت حوالي (630 ملم) بينما كانت في عام 1998-1999 حوالي (307 ملم) وارتفعت في عام 2002-2003 فوصلت إلى حوالي (816ملم)، (محطات مدرسية). بهذا يتأثر الجريان السطحي في الدرجة الأولى بكميات الأمطار السنوية الساقطة، ونوع التربة، وطبيعة التكوين الجيولوجي، والغطاء النباتي، وطبيعة التضاريس والانحدار. ولعل عامل التضاريس وكمية الأمطار الساقطة تعتبر أهم العوامل المؤثرة في الجريان السطحي، وفيما يتعلق بمنطقة الدراسة فهي تمثل: الجزء الأعلى من حوض وادي سريده الذي يعتبر أكبر أحواض أودية السفوح الغربية للمنطقة الجبلية الوسطى من حيث المساحة والتي تقدر بحوالي (331 كم²) وبمعدل تساقط أمطار سنوياً حوالي (600 ملم)، ويعتبر من أكبر الأودية من حيث معدل حجم الأمطار الساقطة عليه والتي تقدر بحوالي (151) مليون مترمكعب سنوياً، أما معدل كمية المياه الجارية فيه فتقدر بحوالي (1.79) مليون مترمكعب سنوياً، وهذا بدوره سيكون له أثر كبير على نوع الغطاء النباتي وكثافته وتدرجه من منطقة لأخرى، وكذلك الأمر من حيث أثر ذلك على انجراف التربة خاصة في المناطق شديدة الانحدار وقليلة الغطاء النباتي. (عابد، والوشاحي، 1999، ص 370 _ 372).

2- المياه الجوفية :

تعتبر المياه الجوفية بأشكالها المختلفة سواء الينابيع المتدفقة أو الآبار الجوفية من أهم مصادر المياه في المنطقة الجبلية الوسطى، وخاصة في منطقة الدراسة؛ لما لهذه الينابيع من أهمية سواء للاستخدام المنزلي والشرب أم للاستخدام الزراعي؛ خاصة وأن عامل الارتفاع التضاريسي لمنطقة الدراسة كان أحد أسباب شح المياه للتجمعات السكنية في منطقة الدراسة خاصة في فصل الصيف وفي السنوات الأخيرة منذ عام (2000) مما يضيف أهمية خاصة لتلك الينابيع وسبل الاستفادة منها وطرق صيانتها.

يبلغ عدد الينابيع في منطقة الدراسة 28 نبعاً (ملحق رقم 2)، وهذا ما يوفر فرصاً جيدة لاستغلالها بطريقة علمية واقتصادية، وربما تكون هذه الينابيع واحدة من الطموحات المستقبلية للتخفيف من حدة أزمة المياه في التجمعات السكانية لمنطقة الدراسة، التي أخذت تتفاقم في السنوات الأخيرة. أما بخصوص الآبار الجوفية فهي قليلة وتكاد تكون معدومة؛ نظراً لتحكم السلطات الإسرائيلية في إعطاء التراخيص اللازمة لحفر الآبار.

أما بخصوص كميات التدفق من هذه الينابيع فتختلف من سنة لأخرى؛ وذلك حسب كميات الأمطار الساقطة. فمثلاً: إن كميات التدفق لسنة 2000-2001 بلغت حوالي (892.786 م³) سنوياً، وكانت كمية الأمطار الساقطة على محافظة رام الله لنفس السنة حوالي (539 ملم) بينما ارتفعت كمية التدفق عام 2002- 2003

فبلغت (1.812.924 م³) وكمية الأمطار الساقطة كانت حوالي (816 ملم) لنفس السنة.

9.2.2: الغطاء النباتي

يمثل الغطاء النباتي في منطقة الدراسة نتاج تفاعل العوامل الطبيعية ببعضها بعض، وهي التربة، والتكوين الجيولوجي، والمناخ بعناصره المختلفة، وطبوغرافية المنطقة؛ لهذا فالغطاء النباتي في منطقة الدراسة متنوع بتنوع تلك العوامل؛ فنجد نوع النبات وتوزيعه الجغرافي يختلف من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب كمية الأمطار الساقطة وحسب الارتفاع عن سطح البحر ونوع التربة، ولهذا يمكن تقسيم الغطاء النباتي في منطقة الدراسة إلى:

أ_ الأحرار (الأشجار الدائمة الخضرة)

تنتشر هذه النباتات في مناطق السفوح الجبلية الغربية من منطقة الدراسة، وفي مناطق السفوح الدنيا من الجبال وفي بطون الأودية، ويختلف ارتفاع هذه الأشجار فيما بينها حيث يتراوح ارتفاعها ما بين 6 - 12 م ، وأهم هذه الأشجار ما يأتي:

أشجار السرو (*Cupressus sempervirins*)، الصنوبر الحلبي / حب كريس (*Pinus halepensis*)، البلوط / السنديان (*Quercus calliprinos*)، الخروب (*Ceratonia siligua*)، الزعرور (*Crataegus aronia*)، الأجاص البري (*Pyrus syriaca*)، البطم العدسي (*Pistacia lentisaeus*) ، السوّيد (*Rhamnus lycioides*).

ب_ نباتات البطحاء

تتميز هذه النباتات بأنها قليلة الارتفاع يتراوح ارتفاعها ما بين (10-80 سم) وتمتد على سطح الأرض وهي عديدة ومتنوعة وتشمل: نباتات النرجس، عصى الراعي (الزعمطوط) والتوليبا، وشقائق النعمان، اللوف، العكوب، الخرفيش، الكتيلة، القوص، الخس البري، القرينية، الفرفحينة، الهندباء، بالإضافة للكثير من الانواع الأخرى مثل:

الليبد الأبيض (Cistus Salviifolius)، البلان / التنش (Sarcopoderiuw spinosum)،
 المريمية (Salvia fruticosa)، الليبد الذهبي (Cistus creticus)، الجعدة (Teucrium
 capitatum)، مرمية الحمار (Phlomis viscosa)، الزعتر الفارسي (Satureja
 thymbra)، الزعتر البلدي (Majorana syriaca)، الطيون (Inula viscosa Syn.)
 السماق (Rhus coriaria)، القنديل أو القندول (Calicotome villosa)، العليق (Rubus sanguineus)، الترمس البري الفلسطيني (Lupinus
 palaestinus)، البردى (Cyperus rotundus)، نباتات الدفلة (Nevium oleander).

ج - الحشائش:

تظهر الحشائش في منطقة الدراسة مع بداية موسم سقوط الأمطار وحتى بداية فصل الصيف وهذه الحشائش كثيرة ومتنوعة وتشمل: نباتات شعير الفار *Aegilops tauchii* وشوفان بري (خافور) *Avena sterilis* ووشوبعرة (دنقة) *Bromus tectorum* ونجيل *Cynodon dactylon* وأبوركبة *Echinochloa colonum* والحلفا الحولية *Eragrostis cillianensis* وشعير بري *Hordeum bulbosum* وحشيشة الفرس *Lolium perenne* وزوان (شيلم) *Lolium temulentum* وحشيشة كناري *Phalaris brachystachys* وقباع *Poa bulbosa* وذيل الثعلب *Polypogon monspeliensis* والقصيب *Sorghum halepense*... إلخ

وهناك الكثير من الانواع النباتية والحشائش التي تظهر في ربوع فلسطين بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص. (شركس، محاضرات في جغرافية فلسطين).

(الصورة رقم 9) بعض مظاهرالتنوع النباتي في منطقة الدراسة (وادي الشاعر).



وقد تعرضت الكثير من هذه النباتات - وما زالت تتعرض - للعديد من الممارسات الخاطئة والتي أدت إلى تدمير مساحات كبيرة من هذه النباتات والأشجار.

3.2 ثانيًا : الخصائص البيئية البشرية لمنطقة الدراسة:

1.2.3: التجمعات السكانية في منطقة الدراسة:

تضم منطقة الدراسة حوالي (34) تجمعاً سكانياً من أصل (74) تجمعاً سكانياً لمحافظة رام الله و البيرة؛ لذا تشكل منطقة الدراسة ما نسبته (46%) من مجموع عدد التجمعات السكانية في المحافظة، وبالنظر إلى ملحق رقم (3) يتبين ما يأتي:

- إن مجموع سكان هذه التجمعات يقدر بحوالي (74.369 نسمة) حيث

تشكل ما نسبته حوالي (42%) من مجموع سكان تجمعات المحافظة.

- إن مجموع مساحة الأراضي التي تقوم عليها هذه التجمعات تقدر بحوالي (315.984 دونماً) وهذه تشكل ما نسبته (43%) من مجموع مساحة الأراضي للتجمعات السكانية في المحافظة.

2.2.3: الخصائص الاقتصادية لسكان منطقة الدراسة.

أما بخصوص توزيع السكان العاملين في منطقة الدراسة فقد تبين أن حوالي (81%) من العاملين يعملون في سوق الضفة الغربية. وجزير بالذكر أن ارتفاع هذه النسبة يعود إلى بدء التحول من سوق العمل الإسرائيلي، إلى سوق العمل الفلسطيني بعد عام 1994. بينما نجد أن من يعملون في سوق العمل الإسرائيلي والمستوطنات قد انخفض ليصل إلى حوالي (19%)، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، ص 90-134).

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في منطقة الدراسة على قطاعات الإنتاج المختلفة فهم على النحو الآتي:

هنالك حوالي (6.6%) من الأيدي العاملة يعملون في الزراعة، وهذه تعتبر نسبة متدنية، وكذلك (15.6%) يعملون في مجال مقالع الحجارة، ومناشير الحجر، وبعض الصناعات. وحوالي (23.9%) يعملون في البناء، وحوالي 20.3% يعملون في أعمال تجارية ومطاعم وفنادق، 5.1% يعملون في مجال النقل والمواصلات

والاتصالات، وكذلك حوالي (28.5%) يعملون مجال الخدمات المختلفة من صحة وتعليم ووظائف حكومية أخرى، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997 ص 90 - 134) .

أما فيما يتعلق بالتعليم فقد دلت الإحصاءات على أن حوالي (4 %) فقط من السكان لم يدرسوا نهائياً، وأن حوالي (71.6%) من سكان منطقة الدراسة تلقوا تعليماً ما بين سنة واحدة إلى (12) سنة دراسية، وهناك حوالي (24.3%) من مجموع سكان منطقة الدراسة تلقوا تعليماً أكثر من (13) سنة، وهذا يدل على توفر فرص للعمل في مجالات متنوعة غير العمل في المجال الزراعي، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997 ص 90 - 134) .

الفصل الثالث

النتائج والمناقشة

1.3 المقدمة:

في هذا الفصل يقوم الباحث بتحليل الإستبانة التي وزعت على أفراد عينة مجتمع الدراسة، للوقوف على طبيعة خصائص الأرض الزراعية، والقيمة الاقتصادية

للزراعة في منطقة الدراسة.

سيتم التعرف فيه على أثر العوامل البشرية المختلفة في تدهور وتراجع مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، مثل: العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتنوع استخدام الأرض، والعوامل الإدارية والفنية والتنظيمية، وقيمة وسعر الأرض الزراعية، ونظام الإرث والملكية، ودور الحيوانات والرعي الجائر.

كذلك سيتم التعرف فيه أيضاً على أثر العوامل الطبيعية المختلفة في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، مثل: انجراف التربة، وعلاقة كل من انحدار السفوح، والغطاء النباتي، ونوع استخدام الأرض، وكمية المطر وشدتها، والجريان السطحي، وأثر كل ذلك على انجراف التربة في منطقة الدراسة، وقد ظهرت نتائج التحليل على النحو الآتي:

2.3: خصائص الأرض الزراعية في منطقة الدراسة

أ- طبوغرافية الأرض الزراعية

عند دراسة خصائص وطبيعة الأرض الزراعية في منطقة الدراسة، تبين أن (45.7%) من مجموع الأراضي في منطقة الدراسة هي أراضي جبلية مستصلحة، ومشجره بالزيتون والعنب والتين. بينما تقل الأراضي السهلية والمستوية المتمثلة: بالسهول الداخلية إلى (10%) من مجموع الأراضي الزراعية المتمثلة: بأراضي بيرزيت (المرج) وعين سينا، وسهل ترمسعيا، وسهل سنجل؛ وهذا ما يجعل بعض

المزارعين يمارسون الزراعة بنوع من الاحتراف كما في منطقة عين سينيا
ومنطقة عين الزرقا في بيتللو، (الصورة رقم 10).

(الصورة رقم 10) زراعة مروية بالتنقيط في منطقة الدراسة (عين سينيا).



أما بقية الأراضي فهي أراضي جبلية وعرة، يحتاج استصلاحها إلى رأس مال
ضخمة، فمثلاً يصعب استخدام الأدوات الحديثة في هذه المناطق الجبلية، فهناك

حوالي (86%) من المزارعين يستخدمون الحيوانات في الحراثة؛ وهذا يعود لصعوبة المناطق الجبلية. بينما المناطق المستوية والسهلية يمكن حراستها بالأدوات الحديثة، وقد دلت الإحصائية أن حوالي (10%) من المزارعين يستخدمون التراكور في الحراثة، في هذه الأراضي السهلية والمستوية.

ب- صغر الملكيات الزراعية

تتصف الملكيات الزراعية في منطقة الدراسة بصغر مساحاتها وتفتتها، ويتضح ذلك من خلال تحليل (الجدول رقم 7) الذي يبين أن 29% من مجتمع الدراسة، يمتلكون مساحات من الأراضي أقل من (3 دونم) وحوالي (19%) منهم يمتلكون أراضي مساحتها ما بين (3-5) دونم، بينما (12%) يمتلكون مساحات من ما بين (5 - 7) دونم؛ وبهذا يكون حوالي (65%) من مجتمع الدراسة، يمتلكون قطعاً من الأراضي مساحتها أقل من (7 دونم)؛ وهذا يوضح صغر الملكيات في منطقة الدراسة، بينما الذين يمتلكون أراضي مساحتها أكبر من (7 دونم) فيمثلون (39%) من مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (7) توزيع الملكية في منطقة الدراسة .

النسبة المئوية %	عدد المزارعين	مساحة الأرض
29	50	أقل من 3 دونم
19.2	33	من 3 - 5 دونم
12.8	22	من 5 - 7 دونم

أكثر من 7 دونم	67	39
المجموع	172	100 %

ج- المحاصيل الزراعية

تنتشر زراعة العديد من المحاصيل في منطقة الدراسة مثل:

- أشجار الزيتون: تعتبر أشجار الزيتون من أكثر أنواع المحاصيل الزراعية إنتشاراً في منطقة الدراسة. وقد أكد (83%) من مجتمع الدراسة على أن شجرة الزيتون هي الأساس، في الزراعة الشجرية وتمثل: المرتبة الأولى في الزراعة والإهتمام للإنسان الفلسطيني؛ ولعل السبب في ذلك هو أن شجرة الزيتون تعتبر من أكثر أنواع الأشجار المعمرة، إذ يمتد عمر بعضها لمئات السنين، وتعتبر أكثر الأشجار التي يعتمد عليها الفلاح الفلسطيني في حياته المعيشية، فهي تلبى احتياجاته الغذائية من الزيت والزيتون، وتمثل مصدر دخل للأسرة الفلسطينية. فقديمًا كانت الأسرة تكتسي وتقترض وتتزوج على موسم الزيتون؛ بالإضافة لتصنيع الصابون البلدي ، ولهذه الشجرة قيمة دينية للفلاح الفلسطيني، "والتين والزيتون وطور سنين" (سورة التين آية 1).

- أشجار الفواكه المختلفة: مثل أشجار العنب، والتين وغيرها، وهذه تمثل ما نسبته (9 %) من مجموع الأشجار التي تزرع؛ وهي نسبة قليلة، وذلك نظراً لتعرضها للإهمال وقلة العناية بها .

- زراعة الحبوب: إن زراعة الحبوب المختلفة من قمح، وشعير، وعدس، وحمص، وغيرها تمثل ما نسبته (7%) من مجموع انواع المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة.

- زراعة الخضراوات: تمثل زراعة الخضراوات بمختلف انواعها ما نسبته (13%) من مجموع انواع المحاصيل الزراعية التي تزرع في منطقة الدراسة، وهذه نسبة مرتفعة خاصة في المناطق التي تعتمد على الري كما في بعض التجمعات السكانية مثل: عين سينيا، وفي المناطق السهلية الخصبة كما في سهل ترمسعي وسنجل، ومنطقة الينابيع مثل: نبع عين البلد، في عجول و نبع عين الزرقا في بيتللو.
(الصورة رقم 11) زراعة مروية حول بعض الينابيع (نبع عين البلد عجول)



د- المحاصيل التي تراجعت زراعتها:

تبين من التحليل الإحصائي أن (30.8%) من عينة مجتمع الدراسة، أكدوا على أن محصولي العنب، والتين هي أكثر المحاصيل التي تراجعت مساحة زراعتها، عما كانت عليه في السابق في منطقة الدراسة .

بينما أكد (15.7%) من عينة مجتمع الدراسة على أن محصول الزيتون هو من أكثر المحاصيل الزراعية التي تراجعت مساحتها الزراعية عما كانت عليه في السابق.

وأكد حوالي (10.5%) على أن الحبوب هي التي تراجعت مساحة زراعتها. وبشكل عام هناك (36.6%) من عينة الدراسة أكدوا على أن كل المحاصيل المذكورة سابقا قد تراجعت مساحة زراعتها في منطقة الدراسة، عما كانت عليه في السابق. ولعل تراجع زراعة هذه المحاصيل يعتبر أحد مؤشرات تدهور وتراجع الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة .

(الصورة رقم 12) أراضي متدهورة كانت مزروعة بأشجار العنب والتين في منطقة

الدراسة .



تبين الصورة العديد من المصاطب الزراعية التي كانت تزرع بمثل: هذه المحاصيل، خاصة محاصيل العنب، والتين، والتي تمثل أكبر نسبة تراجع في المحاصيل الزراعية، (مقابلة شخصية 3)، ولعل السبب في ذلك هو أن مثل هذه الأشجار غير معمرة كالزيتون. وبسبب إنتشار العديد من الأمراض التي أصابت العنب، والتين. بالإضافة إلى عمليات الرعي والتحطيب التي تعرضت لها مثل هذه الأشجار. ومن مؤشرات تراجع زراعة مثل هذه الاشجار بالإضافة للمساحة الأرضية هو ندرة وقلة توفر وتواجد ثمار هذه المحاصيل سواء طازجة أم بعد تجفيفها في الاسواق عما كانت عليه في السابق .

- المساحة التي تراجع فيها زراعة المحاصيل المذكورة

تراجعت الكثير من المساحات الزراعية في منطقة الدراسة، سواء كانت تزرع بالأشجار أو بالحبوب أو بالخضراوات، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (8) مساحة الأرض التي تراجعت فيها زراعة المحاصيل الزراعية.

النسبة المئوية %	عدد	المساحة دونم
27	46 المزارعين	اقل من 5 دونم
41	70	من 10-15 دونم
32	56	اكثر من 15 دونم
100 %	172	المجموع

يتضح من الجدول أن هناك تراجعاً عاماً في مساحة الأراضي الزراعية للمحاصيل المذكورة سالفاً، فهناك (27%) من عينة مجتمع الدراسة، أكدوا على أن مساحة الأراضي الزراعية التي تراجعت فيها لديهم هي أقل من دونم واحد، بينما أكد (41%) على أن مساحة الأراضي الزراعية التي تراجعت فيها لديهم تتراوح ما بين (5 - 10 دونماً)، أما الذين تراجعت لديهم مساحات كبره تزيد عن (15 دونماً) فيشكلون ما نسبته (32%) من مجموع عينة الدراسة.

ومنذ السنوات القليلة الماضية أصبح هناك اهتمام خاص وعودة لزراعة بعض هذه المحاصيل، كالعنب، والتين، وخاصةً زراعة اصناف مميزة منها. (مقابلات شخصية،1)، وهناك اهتمام من جديد ببعض الأشجار التي تراجعت زراعتها وتحديداً

أشجار العنب والتين؟)، أكد أن هناك عودة منظمة لزراعة مثل هذه الأشجار بطرق علمية واقتصادية؛ وذلك بهدف تحقيق أكبر دخل اقتصادي ممكن من هذه الأشجار خاصة من النوع الذي ينضج مبكراً، وهذا يفسح المجال للمزارع دخول الأسواق مبكراً وبأسعار جيدة، وقد أكد لنا هذا المزارع بأنه قام بزراعة قطعة من الأرض يمتلكها تقدر بحوالي (5 دونمات) بأشجار التين من النوعية المحسنة .

• نمط الزراعة السائده

يسود في منطقة الدراسة نمط الزراعة البعلية الذي يعتمد على الأمطار، وأيضاً الزراعة البعلية الصيفية . وقد أكد حوالي (80%) من المزارعين هذا الأمر، وهذا ما يفسر العديد من الأمور مثل: تذبذب الإنتاج الزراعي و صعوبة الاعتماد عليه كمصدر دخل رئيس وثابت .

أما عن إستخدام الري في الزراعة فالأمر مقتصر على مناطق صغيرة المساحة كما هو الحال في منطقة عين سينيا، وعين الزرقا في بيتللو، وعلى بعض الينابيع الأخرى، وقد أكد ذلك حوالي (19.8%) من المزارعين، وهي نسبة جيدة إذ يلاحظ أن هناك إحتراف لمهنة الزراعة عند بعض المزارعين كما في عين سينيا وعين الزرقا في بيتللو.

هـ- القيمة الاقتصادية للمزراعة

رغم أن الزراعة تعتبر أحد أهم قطاعات الإنتاج والدخل الإقتصادي في معظم

المجتمعات البشرية خاصة في الدول النامية؛ إلا أن لكل مجتمع ظروفه المختلفة والخاصة به، فمثلاً إن معظم سكان منطقة الدراسة لا تشكل الزراعة الدخل الرئيسي لهم، وقد أكد حوالي (85%) من عينة مجتمع الدراسة بأنهم لا يعتمدون في دخلهم على الزراعة، وهذا يعطي مؤشر آخر على أن غالبية القوى العاملة في منطقة الدراسة لا تعتمد على الزراعة، بل تعتمد على وظائف وأعمال ومصادر دخل أخرى، وقد يكون قلة المردود المادي للعمل الزراعي هو السبب الرئيسي في ذلك، (الجدول 9) يبين نسبة المعتمدين في دخلهم على الزراعة .

الجدول رقم (9) نسبة المعتمدين في دخلهم على الزراعة .

النسبة المئوية	عدد	المعتمدون على الزراعة في دخلهم
85.5%	147	لا يعتمدون على الزراعة
14.5%	25	يعتمدون على الزراعة
100 %	172	المجموع

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الزراعة في دخل المعتمدين عليها فيظهر ذلك على النحو الآتي: إن 14.5% من عينة مجتمع الدراسة يعتمدون في دخلهم على الزراعة ونسب متفاوتة فهناك حوالي (56%) من هؤلاء تساهم الزراعة في دخلهم بنسبة أقل من (15%)، بينما هناك (24%) تساهم الزراعة في دخلهم بنسبة ما بين (15% - 20%)، وهناك (12%) تساهم الزراعة في دخلهم بنسبة ما بين (20

- 50%)، بينما نجد أن الذين تساهم الزراعة في دخلهم بنسبة أكثر من (50%) فلا يشكلون سوى (8%) وهنا نلاحظ أن عدد الذين يعتمدون في دخلهم على الزراعة بنسبة عالية هم أعداد قليلة، ويتضح ذلك من خلال (الجدول 10).

الجدول رقم (10) نسبة ما تشكل الزراعة من دخل للمزارعين .

النسبة المئوية%	عدد	نسبة الدخل من الزراعة
56	المهاجرين	اقل من 15%
24	6	10 - 20%
12	3	20 - 50%
8	2	اكثر من 50%
100 %	25	المجموع

3.3: العوامل البشرية التي تساهم في تدهور

الأراضي الزراعية
تساهم العديد من العوامل البشرية في تدهور وتراجع مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة مثل: أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنوع استخدام الأرض، والعوامل الإدارية والفنية والتنظيمية، وقيمة وسعر الأرض الزراعية، ونظام الإرث والملكية، ونشاط تربية الحيوانات والرعي الجائر، وقد ظهر أثر هذه العوامل على النحو الآتي :

1.3.3.: العوامل الاقتصادية :

هناك الكثير من العوامل الاقتصادية التي تتشابه مع بعضها البعض وتعمل أو تساهم في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، وتتمثل هذه العوامل بما يلي :

أ – قلة المردود المادي للعمل في الزراعة:

دلت الاحصاءات أن هذا العامل يعتبر من العوامل التي تساهم في تدهور وتراجع الأراضي الزراعية، ويتضح ذلك من قلة مساهمة الزراعة في الدخل الشهري للفرد من جهة، وقلة عدد المعتمدين على العمل الزراعي من جهة أخرى، وقد أفاد (95%) من مجتمع الدراسة بأن عائدات الأرض غير مجزية ولا يمكن الاعتماد عليها في سد حاجات الأسرة من الناحية المادية، (مقابلة شخصية 2).

في حين أن (5%) فقط هم الذين يرون أن مردود الأرض مجزي مادياً، وهؤلاء من ملاكي المساحات الواسعة من الأراضي المزروعة بالزيتون، أو من أصحاب الأراضي المروية المنتشرة بجوار الينابيع؛ لهذا يعتبر قلة المردود المادي للعمل الزراعي من عوامل ترك وهجرة الأرض والعمل الزراعي، (مقابلة شخصية 3).

ب- قلة الدعم المادي :

يعتبر هذا العامل من العوامل التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية؛ نظراً لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وقد أكد هذا الأمر حوالي (98%) من المزارعين لما لهذا العامل من أثر كبير في ترك وهجرة الأرض والعمل الزراعي؛ خاصة وأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يزيد من أعباء المزارع أكثر فأكثر ويقلل من العائد المادي للعمل الزراعي .

ج- ضعف منافسة المنتوجات الزراعية في منطقة الدراسة:

فقد أجاب حوالي (91%) من المزارعين أن هناك ضعف في منافسة الانتاج الزراعي بمختلف انواعه في منطقة الدراسة لنفس المنتوجات الزراعية الفلسطينية من مختلف المناطق، مثل: الأغوار، وشمال الضفة الغربية، كما في منطقة جنين أو حتى جنوب فلسطين، كما في منطقة الخليل سواء من حيث الجودة أو من حيث الكمية؛ وذلك بسبب ضعف التخصص والخبرة وقلة المزارعين المتفرغين للعمل الزراعي، إذ يقتصر الإحتراف للعمل الزراعي على بعض المزارعين في منطقة عين

سينيا وعين الزرقا في بيتللو.

د- ضعف التسويق للمنتوجات الزراعية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية؛ بينت التحاليل الإحصائية أن حوالي (93%) من مجموع المزارعين أكدوا على أن هذه مشكلة جدية تضر بالإنتاج الزراعي، وبالتالي تقلل من طموحات وإمكانية التفكير في تطوير الإنتاج الزراعي، فمثلاً: نجد أن التسويق لإنتاج زيت الزيتون أصبح من المشاكل الكبيرة التي تواجه المزارع فمن جهة آفاق التسويق الخارجي مغلقة؛ نظراً للعديد من العوائق الإدارية والسياسية والامنية، ومن جهة أخرى تدني أسعار الزيت وعدم ثباته، فمثلاً كان ثمن كيلو زيت الزيتون قبل عام 2000 يقدر بحوالي خمسة دنانير أردني، أو ما يعادل سبعة دولارات، فمن هذا الجانب كان موسم الزيتون ذا جدوى اقتصادية، ولكن بعد عام 2000 وبسبب منع التصدير للخارج وتكدس الانتاج الزائد عن حاجة السوق المحلي فقد انخفض سعر كيلو زيت الزيتون إلى دينارين أو ما يعادل ثلاثة دولارات، وبهذا تكون نسبة انخفاض الأسعار للزيت حوالي (60%) أما على صعيد باقي المحاصيل في منطقة الدراسة خاصة تلك المروية مثل: بعض انواع الخضراوات كما في منطقة عين سينيا وعين الزرقا في قرية بيتللو، (مقابلة شخصية 4)، ويعتمد معظم المزارعين في تسويق إنتاجهم الزراعي على جهودهم الشخصية. وكثير من الحالات يضطر فيها المزارع إلى بيع منتوجاته بأسعار متدنية؛ نظراً لضعف وصعوبة التسويق من جهة، ولقلة وسائل

حفظ المنتجات الزراعية، وخاصة الخضرية منها من جهة أخرى، كما أن ضعف الخبرة الفنية الزراعية لدى المزارع. خاصة في مجال مكافحة الأمراض الزراعية وارتفاع أثمان المبيدات الحشرية والعشبية مما يؤدي إلى ضعف جودة المنتج وبالتالي صعوبة تسويقه.

هـ- التغيير الوظيفي للقوى العاملة في منطقة الدراسة:
أكد حوالي (96%) من المزارعين أن الرغبة في تغيير المهنة أو العمل والانتقال إلى قطاعات إنتاجية أخرى أدى إلى ترك وإهمال الكثير من الأراضي الزراعية، ومن ثمَّ تدهورها وتراجع مساحتها؛ ولذلك نجد نسبة من يعمل في الزراعة لا يتجاوز (4%) من مجموع القوى العاملة. بينما باقي القوى العاملة تتوزع على الأنشطة الاقتصادية ممثلة بقطاع البناء الذي يضم (31%)، وفي مختلف الوظائف الإدارية والخدمات (26.4%)، ويعمل في مجال التجارة والمطاعم والفنادق 18%، وصناعة الحجر وبعض الصناعات التحويلية حوالي (15%)، ويعمل حوالي 5.6% في قطاع النقل والمواصلات والاتصالات، (دائرة الأحصاء المركزية الفلسطينية، 1998).

و- ارتفاع تكاليف صيانة الأرض الزراعية واستصلاحها:
يعتبر هذا من العوامل المهمة المؤدية إلى إهمال وترك الأرض الزراعية وقد أكد هذا الأمر (98%) من مجتمع الدراسة، وتوضيح هذا الأمر مثلاً، نجد أن أجرة الحراثة اليومية في بعض مناطق الدراسة مثل: سنجل وترمسعيا وجلجليا تصل إلى حوالي خمسين ديناراً أردنياً وهذا يشكل عبئاً كبيراً على المزارع فيما لو أراد حراثة

أرضه بالأجرة. اما أجرة العامل لبناء الجدران الإستنادية، فتتراوح ما بين (20 - 30) ديناراً أردنياً وهذه تكاليف عالية جداً، وتشكل عبئاً كبيراً على المزارعين؛ مما لا يشجعهم ذلك على بناء أو إعادة استصلاح الجدران الإستنادية ، (مقابلة شخصية 5).

إن بعض الاستصلاحات للأراضي الزراعية قد تحتاج إلى استخدام معدات وأدوات ثقيلة مثل: البواجر والجرافات، وتتراوح أجرة مثل هذه المعدات ما بين (200 - 400) ديناراً أردنياً يومياً، وهذه تكاليف عالية جداً لا يستطيع المزارع البسيط استصلاح أرضه بمثل: هذه النفقات، خاصة إذا تصاحب ذلك مع بطئ الإنتاج وصعوبة التسويق والتصدير. لدرجة أن هناك من يقول أن الاستثمار في قطاع الزراعة مشروع خاسر لا يستطيع أن يتحملة المزارع بشكل فردي لا من ناحية ارتفاع التكاليف ولا من ناحية طول المدة الزمنية اللازمة للإنتاج، ولا من حيث إستعادة النفقات التي قد تستغرق عشرات السنين.

بالإضافة إلى ذلك هناك ارتفاع في تكاليف التسميد من حيث الأسعار ومن حيث التجهيزات اللازمة لاستخدامها في ذلك، مما يؤدي إلى ضعف استخدام المخصبات وهذا ينعكس سلباً على القدرة الإنتاجية للأرض، وبالتالي تتخفف القيمة الإقتصادية، والمردود المادي للأرض الزراعية، وهذا يساعد على هجرة وترك الأراضي الزراعية، (مقابلة شخصية 6).

2.3.3: العوامل الاجتماعية

من خلال التحليل الإحصائي المتعلق بمنطقة الدراسة، تبين أن هناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تساهم في تدهور الأرض الزراعية وتراجع مساحتها، وهذه العوامل هي:

أ- الهجرة :

للحجرة دور كبير في تدهور وتراجع الأراضي الزراعية إذ أكد حوالي (97%) من المزارعين ذلك الأمر، ويظهر دور الهجرة من خلال شكلين سواء كانت هجرة داخلية من التجمعات السكانية في منطقة الدراسة إلى المدن الفلسطينية الأخرى، مثل: رام الله- والبيرة أو غيرها، ويتضح هذا من خلال ما يلاحظ وبشاهد من مؤسسات ومحلات تجارية بأسماء من أهالي هذه التجمعات مثل: العجولي، والطارقي، والعاروري، والسوداني، والسنجلأوي، والمزرعأوي، والكويري وغيرها من الأسماء، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على حجم الهجرة الداخلية للقوى العاملة باتجاه العمل في مهن وأعمال أخرى غير الزراعة، ويترتب على ذلك إهمال للأرض وتراجع في إنتاجها وزيادة في تعريتها.

أما بخصوص الهجرة الخارجية فهي أيضاً لا تقل أثراً عن الهجرة الداخلية فقد بينت الدراسات الإحصائية أن معدل المهاجرين من التجمعات السكانية في منطقة الدراسة يزيد عن (50%) من حجم عدد السكان في كل تجمع سكاني فعلى سبيل المثال: نجد أن عدد سكان قرية سنجل 5200 نسمة سنة 1997، وعدد

المغتربين حوالي 2800 نسمة لنفس السنة، أما قرى بني زيد التي تضم 5500 نسمة فإن عدد المغتربين منها يرتفع ليصل إلى 5135 نسمة لنفس السنة وهذا ما ينطبق على باقي التجمعات السكانية في منطقة الدراسة (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997).

ب -التحول المهني والعمل في وظائف أخرى :
 دلت التحاليل الإحصائية أن (96%) من مجتمع الدراسة أكدوا على أن تحويل المهنة والعمل في وظائف أخرى متعددة يؤدي إلى إهمال الأراضي الزراعية وبالتالي يحدث تدهور وتراجع في إنتاجيتها، أما دراسة أسباب التحول المهني والتغير الوظيفي فيعود لأسباب منها :

* أسباب اقتصادية: وهو قلة المردود المادي للعمل في الزراعة.

* أسباب اجتماعية: وهو أن النظرة الاجتماعية للعمل الزراعي ما زالت ظالمة، فعند المفاضلة بين الوظائف بمختلف أشكالها وبين العمل الزراعي نجد أن الكثير منهم يفضل العمل الوظيفي أوالمهن الأخرى، وكأن العمل الزراعي ما زال مرتبطاً في ذهنية الإنسان الفلسطيني بالبساطة، والحياة البدائية المتواضعة؛ خاصة عند جيل الشباب، وكشفت الدراسة أن (86%) من المزارعين ممن فوق سن (50) عاما هم المشتغلون بالزراعة ، ولذلك يعتبر هذا أحد المؤشرات على نفور فئة الشباب وصغار السن من العمل في المجال الزراعي وذلك بسبب.

*- أن الجهد البدني الذي يبذل في العمل الزراعي أكبر بكثير من أي جهد يبذل في

أي عمل أو مهنة أخرى، لا يستطيع تحمله جيل الشباب الحالي مقارنة مع ذوي الخبرة والتجربة من كبار السن، وهذا ما يجعل جيل الشباب ينفر من العمل الزراعي.

*- صعوبة ووعورة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة ؛ ما يجعل العمل والجهد البدني فيها صعباً جداً، وامكانية إدخال التكنولوجيا والتحديث الميكانيكي على الإنتاج الزراعي فيها ما زال بعيد المنال خاصة اذا ارتبط ذلك بارتفاع تكاليف إدخال مثل: هذه الأدوات والآلات الحديثة.

ج - العادات والتقاليد :

تلعب بعض العادات والتقاليد الموروثة من ثقافة المجتمع الفلسطيني دوراً في إهمال الأراضي الزراعية وتركها، ومن هذه العادات تفاخر البعض بعدم بيعه أراضٍ للآخرين، فقد دلت الدراسات (الإحصائية) المتعلقة بمنطقة الدراسة أن (81%) من مجتمع الدراسة أكدوا على أنهم لم يبيعوا أي من الأراضي التي يمتلكونها، بينما في الوقت نفسه أكد ما نسبته (92%) من عينة مجتمع الدراسة أن الآخرين من المزارعين قاموا ببيع قطع أراضٍ لغيرهم من أهالي التجمعات السكانية بغرض البناء، وهنا يظهر نوع من التعارض؛ فمن جهة يؤكدون على عدم بيعهم لأي من الأراضي لغيرهم، بينما في الوقت نفسه يؤكدون على أن غيرهم من المزارعين قام بالبيع وهذا قد يعود إلى النظرة الاجتماعية المعيبة والمخجلة لمن يبيع من أرضه؛ لأن بيع الأرض ما زال مرتبطاً بالحاجة المادية للشخص وهذا لا

يقبله الكثير في منطقة الدراسة، رغم أنهم في حقيقة الأمر قد يرغبون في بيع جزءاً من أراضيهم. وهذا ما يجعلهم ينتظرون الفرصة المناسبة للبيع مما يجعلهم يهملون الأرض الزراعية ويتركونها.

إن هذه النظرة الإجتماعية آخذة بالتراجع، وبالمقابل أخذت ظاهرة البيع للأراضي بالانتشار والتوسع في مختلف التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، وذلك لعدة أسباب اقتصادية وإدارية، ونظام الإرث والملكية، خاصة وأن العديد من الملكيات أخذت تتجزأ مع مرور الوقت، بين المالكين والورثة مما جعل كثير من قطع الأراضي أن يكون الحل الوحيد لتقاسمها هو بيعها؛ نظراً لكثرة الورثة فيها سواء من كان منهم داخل الوطن أو خارجه.

أما بخصوص الرغبة في العمل الزراعي فهناك حوالي (80%) من الأيدي العاملة في قرية دير غسانة يعملون في وظائف مختلفة ولا يرغبون في العمل الزراعي باعتبار أن الوظائف هي واحدة من المظاهر الإجتماعية المفضلة لديهم؛ وهذا ما جعل الكثير من مساحات الأراضي الزراعية لديهم تتراجع وبقل الاهتمام بها. أما في قرية بيت ربما فيعمل في الوظائف المختلفة حوالي (30%) من الأيدي العاملة وهناك الكثير من المواطنين ما زالوا يمارسون بعض الأعمال الزراعية واستصلاح الأراضي، بدعم من بعض المؤسسات الأهلية مثل: الإغاثة الزراعية التي تقدم الكثير من المساعدة في مجال بناء الجدران الإستنادية، وحفر آبار الجمع ، وتوزيع الأشغال على المزارعين وغيرها (مقابلة شخصية 7).

3.3.3: التنوع في استخدام الأرض :

يعتبر هذا العامل من العوامل الرئيسة في تدهور الأراضي الزراعية، وذلك من خلال تطور مختلف مظاهر الحياة في المجتمع الفلسطيني، حيث أخذت تتطور وتتعدد أوجه استثمارات الأرض؛ لذلك نجد أن حوالي (83%) من مجتمع الدراسة أكدوا على أن التنوع في استخدام الأرض يعتبر أحد أهم عوامل ترك وإهمال الأرض الزراعية؛ وذلك بسبب توفر فرص استثمارية أكثر فائدة وأكثر ربحاً من العمل الزراعي، فمثلاً هناك فرصاً لتأجيرها لمقالع الحجارة أو لمكبات النفايات في منطقة الدراسة. فمثلاً هناك أكثر من تسعة مقالع حجارة في منطقة عبوين، وعارورة، وعجول، وحوالي خمس مقالع في منطقة عطارة، وست مقالع في منطقة سلواد، وأربع مقالع في منطقة بيرزيت، وهناك بعض الأراضي تم تأجيرها كمكبات للنفايات الصلبة والعضوية كما في شرق عطارة، وغرب بيرزيت، وغرب بني زيد على طريق عابود، وهناك الكثير من الكسارات في منطقة الدراسة مثل: منطقة شمال غرب بيرزيت ولهذه الاستثمارات أضرار كبيرة على منطقة الدراسة مثل: الضجيج، وتلوث الغطاء النباتي.

أما بخصوص زيادة الطلب على الأرض من أجل أغراض البناء والعمران، فقد وُفّر فرصاً لبيعها وبأسعار مرتفعة إذ أخذت ظاهرة المتاجرة بالأراضي تنتشر وبشكل كبير وفي مختلف نواحي منطقة الدراسة؛ نظراً لزيادة الحاجة والطلب

عليها، ولهذا أصبح التوجه نحو استثمار الأرض بمختلف أشكالها أسهل وأكثر جدوى اقتصادية من التوجه نحو العمل الزراعي فيها، خاصة تلك الأراضي النائية والوعرة كما في السفوح الجبلية لمنطقة عبوين وعارورة ودير أبو مشعل وبيرزيت. وعند دراسة وتحليل نتائج بعض الاستخدامات للأرض وأثرها على تدهور الأرض الزراعية يلاحظ ما يلي:

أ- اثر مقالع الحجارة:

عند تحليل بعض أشكال التحولات لاستثمار الأراضي فإن استخدام واستثمار الأرض البور والمتدهوره اصلاً يعتبر استخداماً ايجابياً، وأما إذا اقيمت مثل هذه المقالع في أراضٍ زراعية أو قريبة منها فهذا يفقدها الكثير من خصائصها الطبيعية والحيوية، فعلى سبيل المثال: إن مقالع الحجارة تؤدي إلى تخریب وتدمير الأرض الزراعية من خلال :

- تدمير وتخریب الطبقة السطحية من الأرض الزراعية وهي الطبقة الرقيقة الحيوية لمختلف مظاهر الحياة النباتية الطبيعية والزراعية .
- تؤدي المقالع الحجرية إلى قلب التربة من أسفل إلى أعلى، وهذا يؤدي إلى تغيير في خصائص التربة وخصوبتها مما ينعكس سلباً على القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية.
- تؤدي المقالع الحجرية إلى زيادة الكتل الصخرية في الأرض الزراعية وهذا ما يعيق إعادة استصلاحها من جديد بل وربما استحالة استصلاحها؛

نظراً لتشكّل الجروف والحفر والحوائط الصخرية المرتفعة فيها، وقد أكد هذه الحقائق حوالي (61%) من مجتمع الدراسة، (الجدول رقم 11) و(الصورة رقم 13).

الجدول رقم (11) اثر مقالع الحجارة على الأراضي الزراعية .

النسبة	عدد المزارعين	أثر مقالع الحجارة على الأرض
29.7%	51	تدمير سطح الأرض الزراعية
2.9	5	قلب التربة وإضعاف خصوبتها
4.1	7	زيادة الكتل الصخرية في التربة
2.3	4	صعوبة إعادة استصلاح التربة
61	105	كل ما ذكر أعلاه
100%	172	المجموع

الصورة رقم (13) بعض مظاهر تنوع استخدام الأراضي، ويظهر في وسط

الصورة "مقالع حجارة" في منطقة السحاسيل عاروره وعبوين .



ب - أثر مكبات النفايات:

هناك العديد من المواقع المستخدمة لتجميع النفايات الصلبة وغير الصلبة في منطقة الدراسة، ولا تخضع لأي من الشروط الجغرافية والصحية. فمثلا: هنالك تجمعات لحديد الخرذة في قرى قراوه بني زيد، وشقبا والكثير من مكبات النفايات العشوائية على جوانب الطرق، وهذا ما يشوه المنظر الحضاري والجمالي للكثير من التجمعات السكانية في منطقة الدراسة.

إن لمكبات النفايات وخاصة العشوائية منها أثر كبير في تدهور الأراضي الزراعية، وقد أكد ذلك حوالي (84%) من مجتمع الدراسة، ويظهر أثر النفايات على النحو الآتي :

*- تؤدي النفايات إلى تلوث التربة بالعديد من الأملاح والمواد الكيماوية والزيوت

والمواد البلاستيكية .

*- تؤدي الروائح والغازات الكريهة المنبعثة من هذه المخلفات إلى جعل المزارعين يتعدون عن أرضهم، ومن ثم تقل رغبتهم في استصلاح الأرض وزراعتها، وهذا ما يؤدي في النتيجة إلى تدهور وتراجع مساحة الأرض الزراعية .

*- تشغل هذه المكبات مساحات واسعة ويكون هذا على حساب الأراضي الزراعية؛ لأن مثل: هذه المكبات لم يخضع اختيار مواقعها للمواصفات والمعايير العلمية الصحيحة . ومن جانب آخر يمكن التخطيط لإستغلال مثل: هذه النفايات وبأقل التكاليف وبشكل إقتصادي فمثلاً: يمكن التخطيط لفتح شوارع على المدى البعيد من خلال توفير الردم والطمم لها من هذه النفايات.

ج - أثر الزحف العمراني:

عند دراسة وتحليل أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية نجد أن حوالي (92%) من مجتمع الدراسة أكدوا على أن الزحف العمراني يزيد من تدهور وتراجع مساحة الأرض الزراعية ويظهر ذلك من خلال (الجدول رقم 12)

الجدول رقم (12) اثر الزحف العمراني على تقليص مساحة الأراضي الزراعية .

النسبة المئوية %	العدد	أثر الزحف العمراني على تدهور الأراضي
24.4	42	يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية
2.9	5	يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية الصالحة للبناء
2.3	4	يؤدي إلى استمرار رغبة الناس في شراء الأرض وا

		لبناء
70.3	121	جميع ما ذكر من عوامل
%100	172	المجموع

يتضح من التحليل أن التحول في استخدام الأرض من الزراعي إلى العمراني يؤدي إلى ارتفاع سعرها، مما يشجع أصحابها على بيعها في محاولة للحصول على المال، والحصيله تكون تقلص مساحة الأرض الزراعية، وتكون المشكلة كبيره اذا كان توسع المخطط الهيكلي على الأراضي السهليه كما هو الحال في سهل ترمسعي، وهذا يساهم في تدهور الأرض الزراعية وذلك من خلال اشغال المباني لمساحات كبيرة من الأرض الزراعية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في اسعار تلك الأراضي، ومما يساعد على استمرار ارتفاع قيمة وثمان الأرض هو حاجة الناس الملحة والمستمرة للبناء، وهذا ما جعل الأرض ذات قيمة كبيرة سواء تمت زراعتها أو بقيت بورا بدون زراعة، حتى أن هناك العديد من المواطنين يضغطون على المجالس البلدية والقروية من اجل تصنيف أراضيهم الزراعية إلى أراضي سكن أ، ب، ج وحتى تجاري، وأكد مهندس بلدية بني زيد، (مقابلة شخصية 7) هذا الأمر بالقول: أن سعر دونم الأرض الزراعية في حالة تصنيفه كمنطقة سكنية ربما يتضاعف سعره عدة مرات؛ وذلك نظراً لتوفر الخدمات والبنية التحتية بالإضافة إلى زيادة مساحة البناء المسموح بها فقد تصل ما بين (25% - 50%) من مساحة الأرض وهذا بعكس الأرض الزراعية، حيث المساحة المسموح البناء فيها صغيرة

إذا ما قورنت بالمساحة العامة للأرض الزراعية وبالتالي يكون هذا التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية، (الصورة رقم 14).

(الصورة رقم 14) حجم الانتشار العمراني لمدينة البيرة لعام 1948



المصدر: (بلدية البيرة).

يلاحظ من الصورة الجوية لمدينة البيرة عام 1948 أن الانتشار العمراني محدود ويتمثل: بالقمم الجبلية.

بينما تظهر الصورة الجوية المأخوذة عام 1995 لمدينة البيرة أن التوسع العمراني الذي انتشر فوق مساحات كبيرة من الأرض مغيراً استخداماتها (صورة رقم 15).

(الصورة رقم 15) تطور حجم الانتشار العمراني لمدينة البيره لعام 1995.



المصدر: (بلدية البيره).

4.3.3: العوامل الإدارية والغنية :

تشمل هذه العوامل طبيعة تحديد المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة، وتصنيف الأراضي إلى مناطق صناعية، وأخرى زراعية ومناطق سكن أ ، ب ، ج وهذا ما أدى إلى انتشار أنماط مختلفة من العمران، فمنها بطابق وأخرى بأكثر وذلك حسب تصنيفها في المخطط الهيكلية للتجمع السكاني.

إن الكثير من المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية أخذت تهمل خصائص الأرض الزراعية، الصالحة للزراعة. سواء من حيث طبوغرافية تلك الأراضي أو من

حيث خصائص تربتها لذلك فالإنتشار العمراني، وهو ما يطلق عليه بالتصحر الحضاري أخذ يزحف على الأراضي الزراعية، وبذلك أخذت تفقد تلك الأراضي خاصيتها الزراعية، كما في سهل المرح في بيرزيت، وسهل ترمسعيا. ولهذا كان بالإمكان تنظيم استخدام مثل: هذه الأراضي الخصبة والجيدة لتبقى لممارسة الزراعة المختلفة فيها مع طرح مناطق أخرى صالحة للسكن وللزحف العمراني، مثل: السفوح الجبلية الوعرة، ولهذا فإن الكثير من النظم الإدارية التخطيطية تساهم في تدهور وتراجع الأراضي الزراعية.

5.3.3: سعر وقيمة الأرض الزراعية:

عند دراسة هذا العامل لمعرفة أثره في إهمال وتدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، نجده يتشابه مع الكثير من العوامل الأخرى التي تؤثر في سعر وقيمة الأرض، فمثلاً: إن العوامل السابقة الذكر مثل: استمرار الزحف العمراني، وازدياد الحاجة والطلب عليها؛ نظراً لتعدد استخداماتها، تعمل على زيادة الطلب على الأرض، ومن ثمَّ فإنَّ سعر وقيمة الأرض في ازدياد مستمر، خاصة إذا تم إضافة عامل الإستقرار السياسي، وتفتح آفاق للحلول السياسية خاصة فيما يتعلق بعودة المغتربين من الشتات للوطن. فمثلاً كانت أسعار الأراضي الزراعية والصالحة للبناء قبل عام 1967 لا يتجاوز سعر الدونم الواحد 1000 دينار اردني، فقد أكد أحد المزارعين، (مقابلة شخصية 8) ذلك بالقول حتى أنه كان أقل من ذلك بكثير وأخذ يرتفع تدريجاً مع تحسن مستوى المعيشة والدخل، وازدياد الحاجة والطلب على

الأرض حتى وصل سعر الدونم إلى حوالي (15000 دينار أردني) في الوقت الحالي، الجدول رقم (13) .

الجدول رقم (13) تطور سعر وقيمة الأراضي في منطقة الدراسة ما بين عام

1967-1992 .

النسبة المئوية %	سعر الأرض دينار أردني / دونم اقل من 1000 دينار
30.2	4000 _ 1000
60.8	7000 _ 4000
22.1	اكثر من 7000
16.9	المجموع
100 %	

يتضح من الجدول المذكور السابق أن سعر دونم الأرض في الكثير من المواقع كان بالإمكان شراؤه بأسعار معتدلة ومقبولة قبل عام 1992 فمثلاً نجد أن حوالي (61%) من مجتمع الدراسة أكد أن سعر دونم الأرض كان يتراوح ما بين 1000 إلى 4000 دينار أردني، وقد حدث تحول كبير في سعر الأراضي الصالحة للزراعة والبناء بعد عام 1992 وهي فترة التحول السياسي في القضية الفلسطينية ومجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وما صاحب ذلك من تفتح لآفاق الإستقرار السياسي في المنطقة، إذ قفزت أسعار الأراضي إلى أرقام ومبالغ خيالية، فقد أكد (مقابلة شخصية 9)، أن سعر دونم الأرض الذي اشتراه عام 1985 كان حوالي 4 آلاف دينار أردني، وحالياً أصبح بحوالي 25 ألف دينار وأكد أحد المزارعين (مقابلة

شخصية 10) أن سعر دونم الأرض ارتفع من 3 آلاف دينار في السبعينيات والثمانينيات إلى حوالي 15 ألف دينار وفي بعض المناطق يصل إلى 20 ألف دينار بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1992، الجدول رقم (14) .

الجدول رقم(14) سعر وقيمة دونم الأرض بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد عام 1992

النسبة	عدد المزارعين	سعر الدونم /دينار اردني
المئوية %	20	اقل من 2000 دينار اردني
25.6	44	من 2000_10000 دينار
48.3	83	من 10000_20000 دينار
14.5	25	اكثر من 20000 دينار
100 %	172	المجموع

يلاحظ من تحليل الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع واضح في أسعار الأراضي بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، ولهذا الوضع آثاره السلبية على زيادة إهمال وترك الأراضي الزراعية وقد أكد حوالي () (42% من مجتمع الدراسة هذه الحقيقة بينما أكد () (37% من مجتمع الدراسة أن لا فرق في الاهتمام والعناية بالأرض سواء بقيت أرض زراعية أم أصبحت تستخدم لأغراض البناء أو لاستخدامات أخرى، وهذا يقود إلى اعتقاد الكثير من مجتمع الدراسة إلى أن الأرض أصبحت حافضة لقيمتها سواء مستصلحة أو بقيت دون استصلاح؛ لذا فالكثير من

السكان أصبح لا يعير أي اهتمام لعملية استصلاح الأرض أو الانتفاع منها وقد أكد هذه الحقيقة حوالي (63%) من مجتمع الدراسة. ومن العوامل التي ساعدت وساهمت في ارتفاع قيمة وأسعار الأراضي في منطقة الدراسة ما يلي :

- حاجة التجمعات السكانية المتزايدة للبناء والسكن مع تزايد النمو السكاني.

- التنوع الكبير في استخدام واستثمار الأراضي.

- التطور السريع والكبير في شبكات المواصلات والطرق والخدمات العامة من ماء، وكهرباء، واتصالات ؛ وهذا ما جعل الكثير من المناطق محط اهتمام لاستثمارها مثل: مناطق الاسكانات العامة كما في منطقة بيرزيت حيث اسكان الدوحة واسكان العمال في شرقي المزرعة القبلية واسكان عين سينيا.

- الاستقرار السياسي النسبي وتفتح آفاق للحلول السياسية وما يرافق ذلك من تنوع في مجالات استخدام الأرض .

- تفتح آفاق وإمكانية عودة المغتربين .

- الاحتلال الإسرائيلي وفرض سياسة الحصار العمراني على التجمعات السكانية في منطقة الدراسة خاصة تلك القريبة من خط الهدنة لعام 1948 مثل: قرية رتيس واللبن وشقبا أو القريبة من المستوطنات مثل: قرى النبي صالح، ودير نظام واللبن، ولهذه السياسة آثار سلبية على حجم وشكل

الإنتشار العمراني؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي في تلك التجمعات السكانية من جهة والحد من التوسع العمراني المنظم، بالإضافة إلى ترك الأراضي القريبة من تلك المستوطنات من جهة أخرى.

وهناك العديد من العوامل التي أسهمت في رفع قيمة الأراضي في بعض التجمعات السكانية مثل:

*- قرب المنطقة من مركز مدينة رام الله- فمثلاً إن قيمة الأراضي القريبة من مدينة رام الله والبيرة كما في منطقة بيرزيت، وأبو قش، وأبو شخيدم، والمزرعة القبلية أعلى بكثير من قيمتها في تجمعات أخرى بعيدة مثل: عجلول، ودير السودان، وأم صفا، وعارورة، وقراوه بني زيد، ودير أبو مشعل وغيرها.

*- توفر السيولة النقدية في بعض التجمعات السكانية كما في قرى شرق وشمال رام الله مثل: المزرعة الشرقية، وسلواد، وترمسعيا، وسنجل، وجلجليا؛ نظراً لانفتاح أهالي هذه التجمعات على امركيا؛ ونظراً لتوفر الإمكانيات المادية لديهم فقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الأرض و يتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية وإجراء العديد من المقابلات. فقد أكد أحد المزارعين، (مقابلة شخصية 5)، أن دونم الأرض في بعض مناطق القرية والصالح للبناء قد تجاوز في سعره 50 ألف دينار أردني، وعند سؤاله عن السبب في هذا الارتفاع للأسعار فأجاب: إن مساحة المخطط الهيكلي للقرية صغير ولا يستجيب للتطور والنمو الطبيعي للسكان، وبسبب شدة ووعور سفوح أراضي القرية الواقعة ضمن المخطط الهيكلي وهذا ما يؤدي

إلى قلة المساحة الجيدة والمناسبة للبناء (مقابلة شخصية 11). وأن السبب في ارتفاع أسعار الأراضي في قرية سلواد هو: أن جميع أو معظم أهالي القرية يمتلكون أراضي صالحة للبناء أو للزراعة؛ ولهذا أصبح مبدأ البيع غير وارد في حسابان الكثير من أهالي القرية، وإن كان هناك من يرغب بالشراء، فمن يرغبون بالبيع هم قلة؛ وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة وأن النظرة الاجتماعية لبيع الأراضي ما زالت غير إيجابية في العديد من قرى منطقة الدراسة أمثال: قرية المزرعة الشرقية، وسلواد، وترمسعيا، وسنجل، وجلجليا، ولعل من أسباب هذه النظرة هو أن الكثير من أهالي هذه التجمعات هم من المغتربين في الخارج في أمريكا؛ ونظراً لتحسن الأحوال المادية وامتلاك بعضهم ثروات كبيرة مما جعلهم يضعون أسعاراً خياليةً لأرضهم، وفي حالة شرائهم لأي قطعة من الأرض فقد يدفعوا أسعاراً عالية جداً، وهذا ما جعل أسعار الأراضي في هذه القرى مرتفعة جداً، وهناك سبب آخر لارتفاع أسعار الأراضي في هذه القرى هو التنافس الشديد بين بعض زعامات العائلات والحمائل لمن سيكون له النفوذ الأقوى والأكبر على مجريات الأمور في هذه القرى، خاصة وأن بعض التنافس كان تاريخياً عبارة عن صراع خفي وقوي على من يملك أراضي القرية ويظهر هذا التنافس من خلال المزايمة في رفع أسعار الأراضي في هذه القرى، ولذلك هناك ما نسبته (81%) من مجتمع الدراسة أكد على أنهم لم يبيعوا أي من أراضيهم للآخرين سواء لإستخدامها في البناء أو الزراعة

وعند السؤال: هل بإمكان كل شخص أن يشتري أرضاً بمثل هذه الأسعار؟.المعظم أجاب: بالطبع لا فهناك من لا يمكنهم أن يشتروا بمثل هذه الاسعار؛ نظراً لتدني دخلهم، وكبر حجم أسرهم.

لكن ارتفاع أسعار الأرض في مثل هذه القرى إيجابيات الكثير فمثلاً: هناك بعض الأشخاص تمكنوا من بيع بعض قطع الأراضي التي يمتلكونها واستثمار هذه المبالغ في مشاريع أخرى . والنتيجة العامة لارتفاع أسعار الأراضي الصالحة للبناء والزراعة هو أنه أصبح بالإمكان الاستثمار في مشاريع اقتصادية أخرى؛ نظراً لارتفاع قيمة الأرض، وهذا ما يشجع على بيعها. أما الجانب السلبي لهذا الامر فهو أن العديد من مالكي الأرض أصبحوا يعزفون ويتعدون عن استصلاح الأرض وزراعتها على اعتبار أنها حافضة لقيمتها سواء مستصلحة أم غير ذلك؛ وهذا يؤدي إلى إهمال الأرض ومن ثمَّ تركها وتدهورها.

6.3.3 : نظام الإرث والملكية:

يعتبر نظام ملكية الأرض في فلسطين بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص من أهم العوامل المؤثرة في طريقة استغلال واستثمار الأرض، ويتلخص مفهوم نظام الإرث وملكية الأرض في طريقة انتقال وتوارث ملكية الأرض حيث يعتبر هذا النظام من أكثر العوامل المؤثرة على ملكية الأرض من جهة وعلى طريقة استغلالها من جهة أخرى، فمثلاً نجد أن نظام ملكية الأرض في منطقة

الدراسة يتجه نحو التفتت - أي الإتجاه نحو تقسيم الملكيات مع الورثة جيلاً بعد جيل، ومن ثمَّ أصبح من الواضح من خلال الدراسة صغر حجم الملكيات، الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15) مساحة الأراضي التي كان يمتلكها الجد أو الاب.

النسبة المئوية %	عدد	مساحة الأرض التي يمتلكها الأب
29.1	50 المنزعين	أقل من 20 دونم
23.8	41	من 20-50 دونم
25	43	من 50-100 دونم
22.1	38	أكثر من 100 دونم
100%	172	المجموع

يتضح من تحليل الجدول أن حجم الإقطاعات التي كان يمتلكها الأب أو الجد هي اقطاعات ذات مساحات كبيرة، فمثلاً نجد أن حوالي (49%) من المزارعين كانوا يمتلكون مساحات من الأرض تتراوح ما بين (20 - 100) دونم وحوالي (22%) كانوا يمتلكون مساحات من الأرض تزيد عن 100 دونم، والنسبة المتبقية تمتلك أقل من 20 دونم، وإذا دققنا في الأمر فإن الأب أو الجد كان يمتلك لمثل هذه المساحات خلال المئة سنة الماضية، بينما نجد أن حجم الملكيات المورثة للأبناء حالياً أقل من ذلك بكثير، وأن المساحات التي يمتلكها الأفراد آخذة بالتناقص،

(الجدول رقم 16).

الجدول رقم (16) مساحة الأرض التي يمتلكها الفرد حالياً في منطقة الدراسة
2005.

النسبة المئوية%	العدد	مساحة الأرض التي يمتلكها
30.2	52	أقل من 5 دونم
30.2	52	من 5 - 10 دونم
18.6	32	من 10 - 20 دونم
11.6	20	من 20 - 50 دونم
9.4	16	أكثر من 50 دونم
100%	172	المجموع

يتبين من الجدول أن حجم الملكيات أصبح أقل بكثير من ملكيات الآباء والأجداد، فمثلاً إن حوالي (30%) من مجتمع الدراسة يمتلكون مساحات من الأراضي أقل من 5 دونم للشخص الواحد، ومثلهم يمتلكون مساحات من الأرض ما بين 5-10 دونم، بينما أن ما نسبته 9% فقط من مجتمع الدراسة هم من يمتلكون أرضاً تزيد عن 50 دونم .

وخلاصة القول هو أن الإتجاه العام في نظام الملكية يتجه نحو التفتت وصغر الملكيات، خاصة إذا ما تم توضيح حجم وعدد أفراد الأسرة في منطقة الدراسة

التي بينت الإحصاءات فيها أن (84%) من أسر مجتمع الدراسة يتراوح أعداد الذكور فيها ما بين (3 - 9) ذكور، وكذلك (64%) من أسر مجتمع الدراسة يتراوح أعداد الإناث فيها ما بين (3 - 9) إناث، ومن هنا نستنتج أنه حتى هذه الملكيات سوف تتعرض مستقبلاً للتقسيم والتفتت من جديد، ولهذا الأمر نتائج سلبية على طريقة استثمار الأرض واستغلالها.

وهناك إشكالية أخرى غير نظام الملكية، وهي إن الكثير من الأسر والعائلات لها أقارب في الخارج، وهذا ما يضيف نوعاً آخر من التعقيد في طريقة استغلال الأرض واستثمارها، فمثلاً توضح الإحصاءات أن (63%) من الأسر في منطقة الدراسة لها أقارب في الخارج تشاركها الملكية في الأرض، وهذا يضيف عبئاً جديداً على المالكين المقيمين في منطقة الدراسة من حيث المسؤولية تجاه تلك الأراضي أو من جهة استثمارها، أو تحمل أعباء وتكاليف إضافية يصعب إستردادها أحياناً؛ نظراً لفجوة التواصل والاعتراب بين المالكين، خاصة وأن البيانات الإحصائية دلت على أن (69%) من هذه الأسر المقيمة هي التي تقدم الرعاية لهذه الملكيات المشتركة.

أما بخصوص كثرة عدد المالكين وأثره على إهمال وتدهور الأراضي الزراعية، فقد أكد حوالي (89%) من مجتمع الدراسة أن لكثرة عدد المالكين لقطعة الأرض الواحدة أثر كبير في تدهور وتراجع الأرض الزراعية وبظهر أثر هذا العامل من خلال :

- عدم معرفة حجم حصة كل فرد، وهذا يضيف العديد من الاشكاليات وبالتالي يصبح الاتجاه نحو ترك واهمال الأرض الزراعية.
- اختلاف اهتمامات الأفراد أنفسهم في طريقة استثمار واستغلال قطعة الأرض الواحدة، فمنهم من يرغب بالبيع والبعض يرغب بالبناء، والآخر يرغب في الزراعة أو تركها بورا دون أي استثمار، كما أن عدم معرفة الفرد لمكان حصته يؤدي إلى زيادة إهمال وترك الأرض الزراعية .
- إعاقة اقامة مشاريع كبيرة في القطعة الواحدة؛ نظرا لاختلاف الاهتمامات من جهة ولكثرة تكاليف بعض المشاريع من جهة أخرى، مثل: اقامة مزارع كبيرة متخصصة في انتاج محصول معين.
- ارتفاع تكاليف استصلاح القطع الزراعية كبيرة المساحة، وهذا ما يضيف عبئا مالياً وجهداً كبيراً على المالكين مما يؤدي إلى تراخي البعض وعدم اهتمام البعض الاخر في مبدأ الاستصلاح للأرض، لذلك إن الكثير من أصحاب هذه الأراضي يتركونها سنوات طويلة مما يجعلها مهملة ومتدهوره كأحد الحلول دون الدخول في منازعات ومشاكل داخلية بين هذه الأسر المالكة للأرض.

7.3.3 : الحيوانات والرعي الجائر:

تساهم الأنشطة الحيوانية المختلفة في تدهور الأراضي الزراعية بشكل أو بآخر، فقد أكد حوالي 85% من عينة الدراسة أن للرعي الجائر في منطقة الدراسة

يزيد من تدهور وتراجع الأراضي الزراعية ويتضح ذلك التأثير من خلال :
تساهم الحيوانات في تفكيك التربة، خاصة وأن منطقة الدراسة في معظمها منطقة جبلية وعرة والرعي فيها غير منظم وغير متوازن سواء من حيث عدد الحيوانات أو مساحة المراعي. لذلك نجد أن الرعي الجائر يؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي العشبي بالكامل، وبهذا تتكامل عملية الرعي مع جفاف العشب مع بداية كل فصل صيف؛ ما يؤدي إلى قلة تماسك الطبقة السطحية من تربة الأراضي الزراعية والرعية، مما يجعلها أكثر قابلية للتفكك والتشقق وهذا يقود إلى سرعة انجرافها خاصة بوساطة الأمطار مع حلول فصل الشتاء، والنتيجة تكون زيادة تدهور وتراجع الأراضي الزراعية .

كما تساهم الحيوانات البرية (الخنازير البرية) أيضاً في تخریب الأراضي الزراعية ، فقد أكد حوالي %94 من عينة مجتمع الدراسة هذا الأمر، و يتضح ذلك من خلال تدميرها للمحاصيل الزراعية واتلافها، وتخریب شبكات الري والأتلام. خاصة وأن مثل: هذه الحيوانات يصعب التصدي لها؛ نظراً لعدوانيتها من جهة ولظهورها ليلاً أكثر منه نهاراً من جهة أخرى، ولذلك أصبح العديد من المزارعين يتجنبون العمل في أراضيهم الزراعية؛ تجنباً لمهاجمة الخنازير البرية لهم، و يتضح هذا في منطقة عطارة وكوبر ودير عمار وبيتللو.

إن الاحتلال والمستوطنين هم من أطلق مثل: هذه الأعداد الكبيرة من الخنازير في منطقة جبال فلسطين الوسطى؛ لتدمير الاقتصاد الزراعي المحلي

لسكان القرى الفلسطينية وتخريب الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، فقد أكد أحد المزارعين، على أن الخنازير تنشط ليلاً وخاصة في الساعات الأخيرة من الليل ولها قدرة كبيرة على اشتمام رائحة التربة الرطبة بعد ربيها، ما يجعل تلك القطعان من الخنازير تدهم الحقول، وتقتلع الأشتال الزراعية: كالبندورة والقرنبيط والباذنجان والكوسا وغيرها من الأشتال، مما يسبب خسارة كبيرة للمزارع، وتأخير نضج المحصول؛ لأننا نضطر زراعة أشتال جديدة، وعن كيفية التخفيف من خطر هذه الحيوانات على الزراعة فأجاب: نضطر أن نبدأ بعملية الري في ساعات الصباح الباكر بعد أن كنا نقوم بريها ليلاً، ويترتب على عمليات الري صباحاً ونهاراً ضياع كميات كبيرة من المياه عن طريق التبخر الشديد صيفاً؛ وهذا ما يضاعف من تكاليف الري، وبالتالي تكاليف الإنتاج الزراعي مما يجعل العديد من المزارعين يتركون مزارعهم وحقولهم دون استغلال (مقابلة شخصية 4) .

يؤدي رعي الحيوانات للمحاصيل الزراعية المختلفة إلى إعاقة نمو هذه المحاصيل وبالتالي إضعاف إنتاجها .

تساهم حيوانات الرعي لا سيما الأغنام والماعز منها بتدمير الجدران الاستنادية وهذا يساعد على انجراف التربة من جهة، وارتفاع تكاليف صيانة التربة والجدران والأرض الزراعية من جهة أخرى. (الصورة رقم 16).

(صوره رقم 16) جدران استنادية متهدمة (منطقة عاروره).



8.3.3 : دور الإحتلال الإسرائيلي في تدهور الأرض الزراعية:
 كان للإحتلال الإسرائيلي دور مباشر وآخر غير مباشر في تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، وذلك من خلال ممارساته المتعددة والمتنوعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، متبعا في تنفيذ ذلك سياسة ممنهجة ومنظمة ومخططة، تهدف إلى قتل انتماء الانسان الفلسطيني لأرضه تمهيدا لتطبيق سياسات أخذت تتبلور على النحو الآتي:

1- في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 وانفتاح المجتمع الفلسطيني على المجتمع الإسرائيلي خاصة في مجال سوق العمل حيث تدفقت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الشابة الفلسطينية ذكورا وإناثا وخاصة في تلك

التجمعات السكانية القريبة من الوصول لسوق العمل الإسرائيلي بسهولة، كما في تجمعات رتيس واللبن وشقبا وعابود ودير أبو مشعل وبنى زيد وقراوه وكفرعين وبيتللو وديرعمار لذلك أخذت تظهر ملامح تحسن مستوى المعيشة، وذلك من خلال تحسن الدخل الاقتصادي اليومي للقوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي حيث أصبح الدخل يومياً أو اسبوعياً ومنهم من كان يتقاضى رواتب شهرية، ولكن في المحصلة أصبح الدخل سريعاً وأكثر من دخل القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني، خاصة تلك العاملة في المجال الزراعي كما في منطقة الدراسة، ولهذا أخذت تظهر ملامح التغير في التجمعات السكانية لمنطقة الدراسة من خلال ظهور عادات اجتماعية واختفاء اخرى مثل:

*- ظهور عادات استهلاكية جديدة سواء في الملابس، أو المأكل والمشرب فظهرت مواد غذائية على المائدة الفلسطينية لم تكن تألفها من قبل، مثل: النقانق والمعلبات والمثلجات والمجمدات ومنها اللحوم، ودخول مفهوم المشروبات الغازية إلى ثقافة الاستهلاك اليومي في المجتمع الفلسطيني.

*- ظهور أنماط جديدة من العمران تحاكي في مظاهرها النمط العمراني الإسرائيلي من حيث الشكل والمضمون والمادة المستخدمة .

*- وبسبب انخراط الفرد الفلسطيني في سوق العمل الإسرائيلي أصبح معظم وقت العامل يقضى خارج قريته ومنزله، فمثلاً كانت تتطلق الحافلات لنقل العمال من الساعة الرابعة والنصف صباحاً وتعود بهم الخامسة مساءً، وهذا يعني استهلاك

معظم وقت العامل إما في العمل واما في الطرق والمواصلات، وقد ترتب على ذلك نتائج سلبية منها:

*- أن الروابط الاجتماعية بين أبناء القرية الواحدة أخذت تتباعد تدريجياً، ومن ثمّ أصبح هناك نوع من النزعة الفردية والاستقلالية للفرد، وهذا جعل العديد من أفراد المجتمع في منطقة الدراسة بالتنصل من بعض العادات الاجتماعية، مثل: اختفاء عادة المعونة، والمساعدة لبعضهم البعض في المواسم الزراعية. فقديمًا كانت الأسر والعائلات في المجتمعات الزراعية - ومنها مجتمع الدراسة - تتعاون فيما بينها في قطف الزيتون، أو حصاد القمح والشعير، وفي حراثة الأرض، أما ومع اختفاء مثل هذه العادات أصبح العبء أكبر على الفلاح؛ مما جعل الإهمال يأخذ موقعاً في حياة المزارع ومن ثمّ ترك الأرض، والنتيجة تدهورها.

*- اختفاء عادة المقايضة في المجتمع الفلسطيني وخاصة في منطقة الدراسة فنظام المقايضة يعني: تبادل الاحتياجات بين أفراد المجتمع من خلال مقايضة سلعة بسلعة، فمثلاً كثير من احتياجات الأسرة كانت تسدد على موسم الزيتون مثل: شراء الملابس، أو حتى الزواج، و بعد السداد من موسم الزيتون تبدأ عملية المقايضة على موسم الحصاد لكافة انواع الحبوب ومنها: القمح كمحصول رئيسي وكذلك الأمر بالنسبة لموسم العنب والتين.

*- السعي الدائم للبحث عن العمل اليومي سريع الدخل وقليل الجهد، فقد أدى توفر الدخل اليومي والسريع للعامل إلى رغبة باستمرار في دفع جميع مستلزماته

واحتياجاته التسويقية بشكل مباشر، وهذا أصبح نمطاً سائداً في العديد من التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، والنتيجة أنه أصبح من المعيب أحياناً على الفرد تسجيل اسمه في دفتر الديون المستحقة؛ مما جعل الفرد يسعى باستمرار لكي يبقى على رأس عمله في سوق العمل الإسرائيلي وهذا ما لا يمكن أن يوفره العمل الزراعي ولا الدخل الزراعي الموسمي، والنتيجة هي إضعاف روح الانتماء المجتمعي و الإلتفاء الوطني للأرض الفلسطينية، وهذا أدى إلى زيادة التباعد بين الإنسان والأرض في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص.

*- ظهور أشكال مختلفة من الرفاهية في مجتمع الدراسة، وخاصة لأولئك الأفراد والأسر العاملة في سوق العمل الإسرائيلي، وقد تمثل ذلك في تقليد نمط المعيشة في المجتمع الإسرائيلي سواء من حيث تجهيز البيوت من الداخل كالمطابخ وغيرها أم على صعيد الحدائق المنزلية. وقد ظهرت أنماط معينة من السياحة والرفاهية على صعيد الأسرة ككل؛ نظراً لارتفاع مستوى المعيشة، وهذا أدى إلى صعوبة عودة جيل الشباب إلى العمل الزراعي، فمثلاً دلت الدراسات الميدانية على أن الذين يمارسون العمل الزراعي هم من الذكور المتقدمين في العمر، فحوالي (86%) من الذين يعملون في الزراعة تزيد أعمارهم عن 50 عاماً، وحوالي (10%) فقط هم من 30 - 50 سنة، والباقي وهم (4%) أعمارهم أقل من 30 عاماً، ولهذه الأرقام والنسب دلالاتها؛ حيث إن الذين يمارسون العمل الزراعي هم من

كبار السن الذين كانوا قد تعودوا نوعاً ما على نمط العمل الزراعي، بعكس فئة الشباب الأصغر سنّاً التي أخذت تهجر الأرض والعمل الزراعي، وبقيت هذه الفئة باستمرار تبحث عن العمل الأسهل والأسرع في الدخل؛ لتلبية مختلف احتياجاتهم اليومية.

2- في المجال السياسي :

يتمثل: الجانب السياسي للاحتلال الإسرائيلي في العديد من الممارسات من

أهمها :

- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص، حيث بدأت الهجمة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية في أواخر السبعينات وقد تمثل: ذلك في العديد من المناطق، مثل: مصادرة مساحات واسعة من الأراضي في قرية سنجل وترمسعيا سنة 1981، لإقامة مستوطنة (شيلو) ومصادرة أراضٍ إضافية من أراضي قرية سنجل؛ لإقامة معسكر (ما يوشيلو سنة 1981)، وكذلك الأمر مصادرة مساحات واسعة من أراضي قرية سنجل؛ لإقامة مستوطنة (لبونة 1983)، (دائرة الاحصاء المركزية، 1997).

- مصادرة آلاف الدونمات من أراضي قرية النبي صالح ودير نظام؛ لإقامة مستوطنة (حلميش 1979).

- مصادرة مساحات كبيرة من أراضي قرية أم صفا وبرهام وعجول؛

لإقامة مستوطنة (عطيرت سنة 1980) .

- مصادرة أراضٍ واسعة من قرى عابود واللبن؛ لإقامة مستوطنة (بيت اربه سنة 1980) ومصادرة أراضٍ أخرى لإقامة (مستوطنة أوفرايم).
- مصادرة أراضٍ من قرية بيتللو؛ لإقامة مستوطنة (نحليل سنة 1984).
- مصادرة أراضٍ واسعة من قرية دير نظام؛ لإقامة مستوطنة (بني تسوف سنة 1979).
- مصادرة أراضٍ واسعة من أراضي قرية سلواد وعين يبرود؛ لإقامة مستوطنة (عوفرا 1967).
- مصادرة أراضٍ واسعة من قرية المزرعة القبلية؛ لإقامة مستوطنة (طلمون سنة 1991).

وتشغل هذه المستوطنات ما مساحته (22.7 كم) مربع من مساحة محافظة رام الله والبيرة . (دائرة الاحصاء المركزية ، 1997).

ومن تحليل بيانات الدراسة الميدانية هناك حوالي (63%) من عينة مجتمع الدراسة قد أكدوا أن أرضهم تعرضت لممارسات مختلفة من الاحتلال الإسرائيلي ،
مثل:

*- ما تعرضت له تلك الأراضي من تخريب وتدمير وتجريف وقطع للأشجار وخاصة أشجار الزيتون .

*- وبرزت إشكالية شق الطرق الالتفافية التي جرفت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة في منطقة جبال فلسطين الوسطى؛ وخاصة بعد إتفاقية أوسلو عام 1993 التي أجازت للإحتلال الإسرائيلي شق العديد من الطرق الالتفافية؛ لتسهيل حركة المستوطنين في أراضي الضفة الغربية، وخاصة تلك التي صنفت مناطق (ج) والتي تشكل ما نسبته (74.3%) من مجموع مساحة الضفة الغربية، خاصة وأن منطقة الدراسة جميعها تقع ضمن هذا التصنيف؛ مما يعني استمرار تلك الممارسات القمعية الاحتلالية لأراضي هذه المناطق، والتي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة خاصة في الجوانب الأمنية (شركس ، 2005 ، ص 80) .

*- مصادرة الأراضي الزراعية والحرجية مثل: أراضي حرش أم صفا وحرش النبي صالح؛ لإقامة مستوطنة حلميش، حيث قدرت المساحة المصادرة بأكثر من 800 دونم، كما وصودرت مساحات كبيرة من أحراش وادي الزرقاء بالقرب من قرية بيتللو، (شركس، 2005 ، ص 87) .

*- صدور الأمر العسكري رقم (1015) عام 1982 الذي ينص على منع حراثة الأرض، وبناء الجدران الحجرية، والرعي والزراعة وحفر الآبار، وأية نشاطات في المناطق القريبة من معسكرات الجيش الإسرائيلي والمستوطنات والطرق الالتفافية، وبطلق النار على الفلاحين والرعاة ومواشيهم عند اقترابهم من معسكرات الجيش أو المستوطنات الإسرائيلية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى ترك الأرض الزراعية وإهمالها وهذا ما أدى إلى تدهورها .

*- كذلك منع جيش الاحتلال شق الطرق الزراعية، وخاصة في المناطق المصنفة (ج) مثل: منع شق طريق زراعي يربط الشارع الرئيسي عند وادي البلاط بقربة عطارة، وطريق آخر يربط وادي البلاط ببلدة جلجليا، وطريق زراعي آخر يربط قرية برهام بشارع أم صفا، وآخر يربط بلدة دير أبو مشعل بقربة شقبا الواقعة إلى الغرب منها .

*- كما منع جيش الاحتلال الإسرائيلي حفر الآبار؛ من أجل إعاقة وعرقلة تطوير وتنمية الأراضي الزراعية والرعية في منطقة الدراسة، وقام بإغلاق مساحات واسعة من الأراضي الأميرية الرعية، ومنع الرعاة في منطقة الدراسة من استخدام هذه الأراضي بدوافع أمنية وهذا ما يؤدي إلى إجبار الرعاة على التمرکز في مساحات صغيرة من الأراضي الرعية مما يؤدي إلى إندثار الكثير من انواع النباتات والأعشاب الرعية .

*- إضافةً إلى ذلك قام المستوطنون بإطلاق أعداد كبيرة من الخنازير البرية في الأراضي الزراعية، لتخريب الأرض الزراعية وإتلاف المزروعات، خاصة أن هذه الأعداد تتكاثر يوماً بعد يوم، ولا يسمح باستخدام السلاح لقتلها؛ وهذا يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة مع الوقت حتى أنها أصبحت تظهر في الحقول وجوار المناطق السكنية ليلاً ونهاراً.

*- تعرض مساحات كبيرة من الأرض الزراعية لعمليات التخريب والتدمير وقطع الاشجار ومنع قطف الثمار، وخاصة ثمار الزيتون وهذا ما زاد من مساحة الأرض

الزراعية المتدهورة، فقد دلت الإحصاءات أن حوالي (63%) من عينة مجتمع الدراسة قد تعرضت أراضيهم لمثل هذه الممارسات، (الصورة رقم 17) .

(الصورة رقم 17) بعض ممارسات الاحتلال الإسرائيلي .



ومن هذه الممارسات سيطرة الاحتلال على مصادر المياه الجوفية؛ لمنع أي إمكانية لحفر آبار جوفية لاستخدامها في التنمية الزراعية، علماً أن الزراعة المروية هي أحد الأمل المشجعة للمزارع والعودة للأرض ومحاولة استصلاحها من جديد؛ لهذا أصبح الإهتمام بالأرض الزراعية مرهوناً بالوضع والحل السياسي للقضية الفلسطينية بشكل عام .

سيطرة الاحتلال على السوق الاقتصادي الفلسطيني، وعلى معابر الحدود

ومنع التصدير للمنتوجات الزراعية للخارج، فالزراعة المتطورة عند الجانب الإسرائيلي وما يترتب على ذلك من جودة في الإنتاج جعل فرص المنافسة مع المنتوجات الزراعية الإسرائيلية من الامور الصعبة جدا، خاصة أن الاحتلال لا يمكن أن يسمح بوجود بضاعة فلسطينية منافسة، فمثلاً منع التصدير لزيت الزيتون في السنوات الاخيرة جعل سعر الزيت يتدنى إلى أقل مستوى له، إذ وصل سعر الكغم إلى (2.5) دولار مما أدى إلى تكديس الإنتاج لعدة سنوات في السوق المحلي ومن ثمّ انخفضت القيمة الاقتصادية لمنتوج الزيت وهذا ينعكس سلباً على حياة الفلاح الفلسطيني. ونخلص إلى نتيجة مفادها أن للإحتلال الإسرائيلي سياساته المختلفة أثراً كبيراً في تدهور وتراجع الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، وقد أكد هذه الحقيقة حوالي (94%) من عينة مجتمع الدراسة.

4.3: العوامل الطبيعية التي تساهم في تدهور

الأراضي الزراعي
تم دراسة ثلاثة مواقع من منطقة الدراسة وذلك حسب نوع استخدام الارض، ودرجة انحدار السطح لكل منها، وتم تحديد أربع مستويات من الانحدار لكل منطقة وهذه المناطق هي :

- منطقة أرض بور رعوية تدعى منطقة عين الجمل من أراضي غرب بيرزيت .
- منطقة ذات غطاء نباتي طبيعي لم تتعرض لعمليات الرعي أو

التحطيب وهي منطقة جيبياً غرب برهام .

- منطقة مزروعة بشجر الزيتون وتدعى منطقة وادي عياش غرب بيرزيت .

كما وسيتم التعرف على محتوى التربة لكل من هذه المواقع والتعرف على نسبة محتوياتها من الطين الناعم ، والسلت، (الغرين) والرمل، والمواد العضوية؛ وذلك لمعرفة علاقة هذا التركيب بعملية انجراف التربة في هذه المواقع، كما وتم رصد قياس عاصفتين مطريتين هي الثانية والثالثة من موسم شتوي عام 2005/2006 وقد سجلت خصائص كل منها كما يلي:

العاصفة المطرية الأولى :

كانت بتاريخ 15/12/2005 وهي ثاني عاصفة مطرية في موسم شتوي 2005/2006، وكان السبب في عدم رصد العاصفة الأولى من الموسم الشتوي عام 2005م؛ هو عدم جاهزية استقبالها من قبل الباحث وقلة إمكانية حدوث الجريان السطحي، والانجراف للتربة في أول عاصفة مطرية؛ نظراً لجفاف التربة وتشققها وقدرتها على استيعاب كميات كبيرة من المياه.

خصائص العاصفة المطرية الأولى :

- حدثت هذه العاصفة بتاريخ 15 / 12 - وانتهت بتاريخ 17/12 / 2005 .

- كانت كمية الأمطار الساقطة فيها حوالي 82 ملم.
- شدة وغزارة العاصفة المطرية كانت تقريباً 4 ملم / ساعة .
- جاءت هذه العاصفة بعد حوالي 22 يوماً من عاصفة أول الموسم التي جاءت بتاريخ 22-23/11/2005، وهذا أدى إلى ظهور طبقة رقيقة جافة وصلبة، متماسكة على وجه التربة، بسبب تناثر حبيبات التربة على السطح بفعل عاصفة أول الموسم، وكذلك أصبح هناك بداية لظهور غطاء عشبي قصير في المناطق البور ومناطق النباتات الطبيعية .

العاصفة المطرية الثانية:

بعد أن انتهت العاصفة المطرية الأولى قام الباحث بنزع الأوعية المخصصة لجمع المياه الجارية، والتربة المنجرفة، وعددها 12 وعاء مع تسجيل بيانات كل نقطة قياس من حيث خصائص ومواصفات كل نقطة، خاصة درجة الانحدار ونوع استخدام التربة، وقد وضع الباحث محلها 12 وعاءً جديداً استقبلاً للعاصفة المطرية الثانية، التي حدثت بتاريخ 22-25/12/2005، وبعد انتهاء العاصفة قام الباحث بالعملية نفسها في نزع الأوعية المخصصة؛ لجمع المياه الجارية والتربة المنجرفة وبالفعل حصل على جميع الأوعية وقام بتسجيل البيانات والقياسات المطلوبة مثل: درجة الانحدار، ونوع استخدام التربة، وكمية المياه الجارية، وشدة الغزارة، وحجم التربة المنجرفة لكل نقطة قياس.

خصائص العاصفة المطرية الثانية

- حدثت هذه العاصفة بتاريخ 22-25/12/2005 .
- كانت كمية الأمطار الساقطة فيها حوالي 44 ملم.
- شدة وغزارة العاصفة المطرية كانت في حدود 3.5 ملم / ساعة.
- جاءت هذه العاصفة بعد خمس أيام من العاصفة الأولى التي تم تسجيل بياناتها. وهذا ما أدى إلى بقاء التربة شبه رطبة؛ نظراً لقصر المدة الزمنية بين العاصفتين، وقصر مدة التشميس؛ نظراً لقصر النهار في مثل: هذا الوقت من السنة في فلسطين، وبالتالي تقل ساعات سطوع الشمس، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التغميم في سماء منطقة الدراسة.
- النتيجة هي أن كمية المياه الجارية على السطح في هذه العاصفة أكبر من كمية المياه الجارية في العاصفة الأولى، وإن كمية الانجراف أقل من الانجراف في العاصفة الأولى، خاصة وأن وجه التربة كان قد تعرض لعملية غسل في العاصفة الأولى؛ وهذا ما جعل عملية انجراف الطبقة تحت السطحية أكثر صعوبة؛ نظراً لصلابتها وتماسك قوامها أكثر من الطبقة السطحية.

1.4.3 خصائص تربة منطقة الدراسة

تتمثل هذه الخصائص بنتائج تحليل عينات التربة المأخوذة من مناطق الاختبار الثلاث والتي تتضمن تحديد محتوى ونسيج التربة من الطين، والسلت (الغرين) والرمل، والمواد العضوية في كل منها، (الجدول رقم 17) .

الجدول رقم (17) مكونات وعناصر تربة منطقة الدراسة.

رمز المنطقة	المنطقة	رمل %	سلت %	طين %	مواد عضوية %
A ₁	ارض بور	13.52	34.16	52.32	3.56
B	نبات طبيعي	19.88	27.24	52.88	3.69
C	ارض زيتون	19.48	27.00	53.52	3.22

يلاحظ من تحليل الجدول ما يلي:

- إن تربة المنطقة البور: هي تربة طينية ناعمة ذات حبيبات صغيرة جدا ، وتتصف بأنها لدنة متلاصقة، وعند جفافها تتشقق، ويلاحظ أن نسبة الرمل فيها تقارب (13.52%) ونسبة السلت حوالي (34.16%) وهذا ما يجعل مثل هذه التربة قليلة النفاذية، ومن ثم يظهر فيها حجم الانجراف بفعل الجريان السطحي بشكل واضح كما ظهر من تحليل الدراسات الميدانية نظرا لارتفاع نسبة السلت فيها، وبسبب تصلب الطبقة السطحية منها. أما بخصوص المواد العضوية فيها فهي مرتفعة؛ بسبب تحلل بقايا الأعشاب والنباتات، بالإضافة إلى تحلل بقايا ومخلفات الحيوانات الرعوية فيها.
- تربة المناطق ذات الغطاء النباتي الطبيعي، وهي أيضا تربة طينية ناعمة لكن ترتفع فيها نسبة الرمل، مقارنة بالتربة الأولى، وهذا ما أدى إلى أن تكون عملية الانجراف فيها أقل من التربة الأولى؛ نظراً

لارتفاع نسبة الرمل والمواد العضوية ولتوفر الغطاء النباتي الطبيعي فيها، وهذا ما يساعد على زيادة النفاذية في التربة وبالتالي زيادة تسرب المياه فيها .

- تربة الأرض المزروعة بشجر الزيتون وهي أيضا تربة طينية ونسبة الطين فيها مرتفعة اذ تصل إلى حوالي (53.52%) وترتفع فيها نسبة الرمل إلى حوالي (19.48%)، ونسبة السلت إلى (27%)، وما يفسر قلة الانجراف في هذا النوع من التربة، هو توفر الغطاء النباتي وهو شجر الزيتون، وإجراء عمليات الصيانة، والحراثة وبناء الجدران الاستنادية فيها. وهذا يساعد على زيادة نفاذية التربة وبالتالي زيادة التسرب وهذا يقلل من كمية التربة المنجرفة فيها ، (هاوز، 1999، ص 93-132) .

2.4.3 انجراف التربة

قام الباحث بتسجيل قياسات كمية التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي، والناجمة عن عاصفتين مطريتين متتاليتين لموسم شتاء 2005-2006 في عدة مناطق مختاره تعبر عن أنماط الترب والانحدارات في منطقة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

أولاً :- منطقة الأرض البور (عين الجمل غرب بيرزيت)
 ا- التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي في العاصفة المطرية الأولى.

نظرا لكون المناطق غير المحروثة (البور) تشكل مساحات واسعة من منطقة الدراسة فقد تم قياس الانجراف بواسطة المياه السطحية فيها الناتجة عن عاصفتين مطريتين الأولى كانت من 15-17/12/2005 (الجدول رقم 18).

الجدول رقم (18) كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة

المطرية الأولى في منطقة الأرض البور.

رمزالنقط ة	درجة الانحدار	كمية التساقط لتر/م ²	كمية الجريان السطحي لتر/م ²	نسبة الجريان السطحي %	كمية التربة المنجرفة غم/م ²
ا	5 - 0	82	2.4	2.93	13.1
ب	10 - 5	82	3.5	4.27	63.7
ج	15 - 10	82	1.2	1.46	23.2
د	أكثر- 15	82	5.6	6.82	160
	المعدل العام	82	3.2	3.87	65

يلاحظ من تحليل الجدول ما يلي :

- أن مجموع كمية الأمطار الساقطة في العاصفة المطرية الأولى تقدر بحوالي (82 ملم)، وتساوي (82 لتر/ م²) .
- أن معدل الجريان السطحي في هذه العاصفة يقدر بحوالي (3.87%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة .

- أن معدل كمية التربة المنجرفة في نقاط الدراسة ذات الأرض البور تقدر بحوالي (65 غم / م²) ، أما كمية الانجراف لكل من نقاط هذه المنطقة يلاحظ ما يلي :
- بلغت كمية التربة المنجرفة في النقطة (أ) (13.1 غم / م²)، وهي كمية قليلة بالمقارنة مع غيرها من النقاط، ولعل السبب في انخفاض كمية التربة المنجرفة في هذه النقطة يعود إلى الانحدار البسيط فيها .
- بينما نجد ان كمية التربة المنجرفة في النقطة (ب) قد ارتفعت إلى (63.7 غم/م²) وهنا بدأ يظهر أثر عامل الانحدار بشكل واضح.
- في النقطة (ج) انخفضت كمية التربة المنجرفة إلى (23.2 غم/م²) رغم أن انحدار هذه النقطة كبير؛ والسبب في ذلك هو أن أجهزة تجميع التربة المنجرفة قد تعرضت للتخلخل في هذه النقطة بسبب:
 - الرياح الشديدة من جهة ،ومواجهة السطح لتلك الرياح من جهة أخرى .
 - قرب نقطة القياس من طريق مرور الأغنام والرعاة؛ وهذا ما أدى إلى زيادة ابتعاد مثلث التجميع المعدني عن موقعه، وخاصة في أواخر العاصفة الماطرة.
- قياسات النقطة (د) فتدل على أن كمية التربة المنجرفة كبيرة (160 غم / م²) نظراً؛ لشدة الانحدار في هذه النقطة وهو أكثر من 15 درجة .

وخلاصة القول: إن معدل كمية التربة المنجرفة لجميع نقاط الموقع الأول هو (65 غم/ م²) وهي كمية كبيرة؛ بسبب ارتفاع كمية التربة المنجرفة وارتفاع نسبة الجريان السطحي إلى :

- أن كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة كبيرة جداً.
- أن مدة العاصفة الماطرة قصيرة لم تتجاوز ثلاثة أيام مع كمية أمطار كبيرة .
- كانت شدة المطر حوالي 4 ملم/ ساعة .
- أن أمطار هذه العاصفة جاءت بعد حوالي 23 يوماً من عاصفة أول الموسم؛ وهذا ما أدى إلى ظهور طبقة متصلبة على سطح التربة يقدر سمكها من (3 - 5 ملم) وهذه الطبقة المتصلبة تشكل عائقاً أمام تسرب المياه في التربة؛ مما يجعل فرص الجريان السطحي أكبر ومن ثمّ كمية التربة المنجرفة مع الجريان السطحي أكبر.

ب- التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي في العاصفة المطرية الثانية (الأرض البور). حدثت هذه العاصفة بتاريخ 22-25/12/2005،

أي بعد مضي حوالي أسبوع على العاصفة الأولى (الجدول رقم 19).

الجدول رقم (19) كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة

المطرية الثانية في منطقة الأرض البور.

رمز النقطة	درجة الانحدار	كمية التساقط لتر/م ²	كمية الجريان السطحي / لتر/م ²	نسبة الجريان السطحي %	كمية التربة المنجرفة غم/م ²
أ	5 - 0	44	0.4	0.9	10.5
ب	10 - 5	44	2.4	5.45	16.7
ج	15 - 10	44	3.4	7.7	23.4
د	15 - فأكثر	44	4.6	10.45	33.3
	المعدل العام	44	2.7	6.1	21

يلاحظ من تحليل الجدول :

- أن مجموع كمية الأمطار الساقطة في العاصفة المطرية الثانية حوالي (44 لتر/ م²).
 - أن معدل الجريان السطحي في هذه العاصفة يقدر بحوالي (6.1 %) من مجموع كمية المياه الساقطة .
 - أن معدل كمية التربة المنجرفة في نقاط هذه المنطقة تقدر بحوالي (21غم/م²) .
- أما بخصوص كمية التربة المنجرفة في نقاط هذه المنطقة فهي على

النحو الآتي:

*- يلاحظ في النقطة (أ) أن كمية التربة المنجرفة تقدر بحوالي (10.5غم/م²) وهي كمية منخفضة؛ نظراً لقلّة درجة الانحدار من جهة، ولكبر سمك التربة في هذه النقطة من جهة أخرى وهذا يتضح من خلال إنخفاض نسبة الجريان السطحي في هذه النقطة .

*- في النقطة (ب) تقدر كمية التربة المنجرفة بحوالي (16.7 غم/م²) وهي كمية متوسطة، ولكن من الملاحظ أن نسبة الجريان السطحي كبيرة في هذه النقطة، إذ تصل إلى (5.45%) .

*- في النقطة (ج) بلغت كمية التربة المنجرفة (23.4غم/م²)، ونسبة الجريان السطحي (7.7%) .

*- في النقطة (د) لتصل إلى (33.3غم/م²)، وكانت نسبة الجريان (10.45%) .

لذلك يلاحظ: أن السبب في ارتفاع كمية التربة المنجرفة يعود إلى ازدياد عامل الانحدار، وهذا ما يساعد على سرعة جريان المياه مع كل درجة انحدار. النتيجة أن عامل الانحدار يساعد على ازدياد كمية التربة المنجرفة من جهة، ونسبة الجريان السطحي من جهة أخرى، إضافة إلى أن الفترة الزمنية بين هذه العاصفة والعاصفة المطرية الأولى لا تتجاوز خمسة أيام، هذا يعني أن التربة بقيت رطبة، أن العاصفة الأولى كانت غزيرة، وكمية الأمطار الساقطة فيها كبيرة، ومما يساعد على ارتفاع نسبة الجريان السطحي؛ انخفاض درجة حرارة التربة، ومن ثمّ قلة التبخر، وقلّة تسرب المياه الساقطة من جهة أخرى.

ويمكن القول: إن معدل كمية التربة المنجرفة لجميع نقاط المنطقة الأولى في العاصفة المطرية الثانية يساوي (21غم / م²) وهذا يعد قليلاً إذا ما قورن بمعدل كمية التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الأولى ولعل السبب في ذلك يعود إلى:

- أن كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة قليلة وهي (44 ملم).
- أن مدة العاصفة المطرية طويلة إذا ما قورنت بكمية الأمطار الساقطة خلالها.

- أن شدة المطر كانت بمعدل (3.5 ملم/ساعة) وهي أقل من العاصفة الأولى .

- أن سطح التربة كان قد تعرض لعملية انجراف في العاصفة الأولى؛ وهذا ما قلل من عملية تآكل وتفتت التربة يعد أمراً صعباً مقارنة بـ سطح التربة في العاصفة المطرية الأولى من حيث جفافه وتشققه، وأن بداية ظهور الغطاء العشبي جعل المياه الجارية لا تتلامس كلياً مع سطح التربة؛ وهذا ما قلل من كمية التربة المنجرفة.

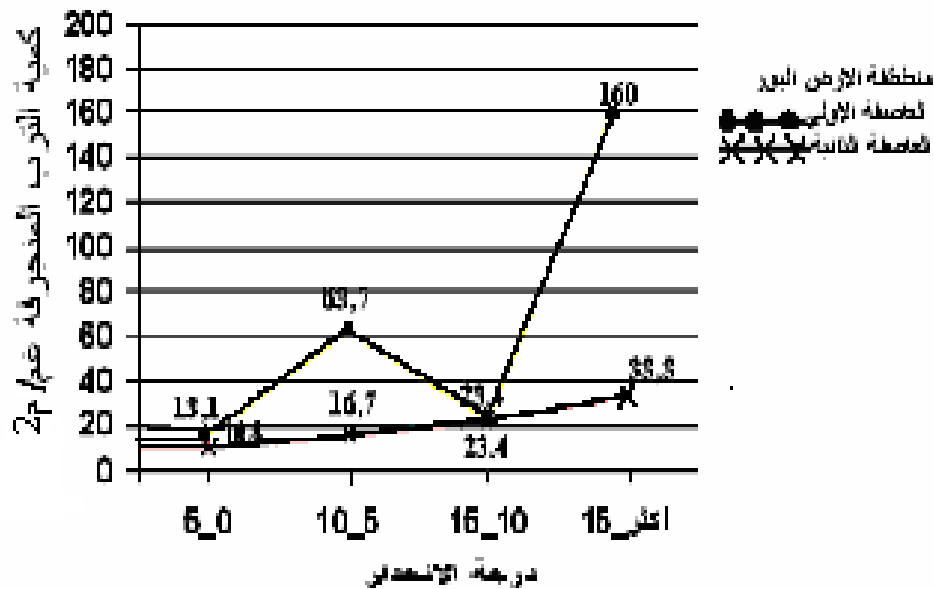
- أن كمية الجريان السطحي في هذه العاصفة المطرية كبير إذ يقدر بحوالي (6.1%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة، ومن العوامل التي ساعدت على ارتفاع نسبة الجريان السطحي رطوبة التربة من العاصفة المطرية الأولى.

وعند مقارنة كمية التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الأولى بكمية

التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الثانية، نجد أن الكمية في الأولى تقدر بمعدل (65غم/م²)، وهي كمية كبيرة إذا ما قورنت بالكمية المنجرفة في العاصفة الثانية وهي بمعدل (21غم/م²)، (الشكل رقم 2) .

الشكل رقم (1) كمية التربة المنجرفة في كلتا العاصفتين وحسب درجة

الانحدار في منطقة الأرض البور .

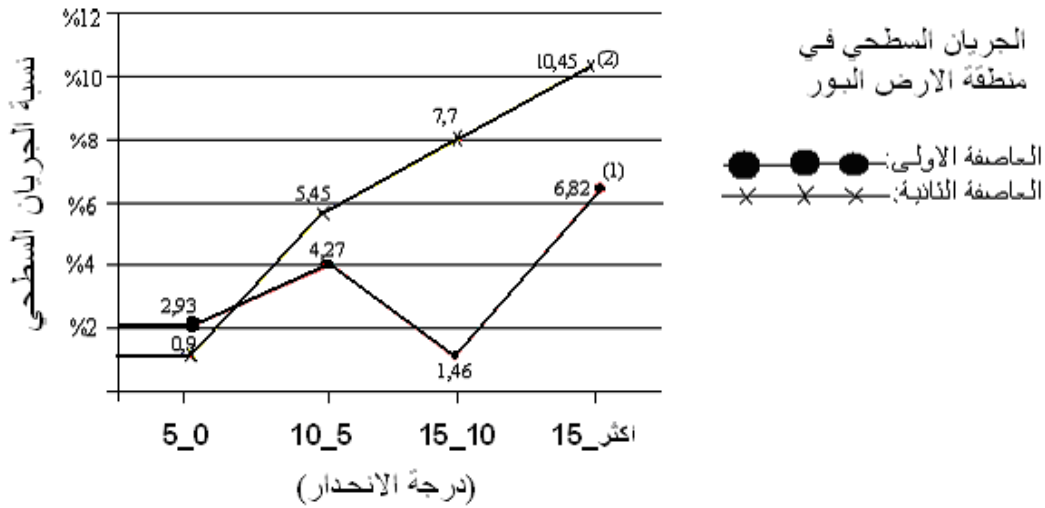


يلاحظ في النقطة (ج) ذات الانحدار من درجة (10 - 15) وفي العاصفة المطرية الأولى ان كمية التربة المنجرفة انخفضت إلى (23.2غم/م²) رغم أن انحدار هذه النقطة كبير والسبب في ذلك هو أن أجهزة تجميع التربة المنجرفة قد تعرضت للتخلخل في هذه النقطة بسبب:

- الرياح الشديدة من جهة و مواجهة السطح لتلك الرياح من جهة أخرى .
- قرب نقطة القياس من طريق مرور الأغنام والرعاة؛ وهذا ما أدى إلى ابتعاد المثلث المعدني عن موقعه وخاصة في أواخر العاصفة الماطرة.

أما فيما يتعلق بالجريان السطحي في العاصفتين فيتضح ذلك من خلال،
(الشكل رقم 2) .

الشكل رقم (2) يبين نسبة الجريان السطحي من مجموع كمية الأمطار الساقطة في كلا العاصفتين وحسب درجة الانحدار في منطقة الأرض البور .



يلاحظ في النقطة (ج) ذات الانحدار من درجة (10 - 15) وفي العاصفة المطرية الأولى ان نسبة الجريان السطحي إنخفضت لتصل إلى (1.46 %) رغم ان انحدار هذه النقطة كبير والسبب في ذلك هو أن أجهزة تجميع التربة المنجرفة قد

تعرضت للتخلخل كما ذكر سابقا .

3.4.3 كمية الانجراف في وحدة المساحة لمنطقة الأرض البور :
 من تحليل الجداول رقم (18 و19) التي تبين أن كمية التربة المنجرفة بفعل
 الجريان السطحي لمنطقة الأرض البور في العاصفة المطرية الأولى حيث بلغت
 بمعدل (65غم/م²)، وفي العاصفة المطرية الثانية حوالي (21غم/م²)، وبهذا يكون
 مجموع ما جرف من تربة في العاصفتين هو حوالي (86غم/م²) ، وهذه الكمية
 جرفت بفعل سقوط كمية من الأمطار تقدر بحوالي (126 ملم) أو ما تعادل (18%)
 من المعدل السنوي لسقوط الأمطار على منطقة الدراسة. وبما أن معدل كمية
 سقوط الأمطار على منطقة الدراسة حوالي (696 ملم) سنويا، فإن كمية التربة
 المنجرفة على مساحة (1م²) في السنة هي على النحو الآتي : (86غم) لكل (126
 ملم) ولهذا تكون الكمية المنجرفة بفعل كمية الأمطار السنوية على منطقة الدراسة
 هي (696 ملم) × (86غم) / (126ملم) ، وهذه تساوي (475غم/م²) ، حيث تعادل ()
 475 كغم /دونم)، وتساوي (4.75 طن /هكتار) ، كما تساوي (475 طن /كم²)
 سنويا، هذا على افتراض أن معدل الانجراف سيبقى ثابتا طيلة فصل الشتاء ومع
 ثبات كامل متغيرات الدراسة .

ثانيا : منطقة الغطاء النباتي الطبيعي (منطقة جيبييا):
 - التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي في العاصفة المطرية

الأولى.

تغطي النباتات الطبيعية المختلفة والمتنوعة في منطقة الدراسة مساحات كبيرة مما جعل الباحث يدخل هذه المناطق ضمن دراسة لمعرفة كمية التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي. ولمعرفة دور كل من الانحدار، والغطاء النباتي في ذلك، (الجدول رقم 20) .

الجدول رقم (20) كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة المطرية الأولى في منطقة الغطاء النباتي الطبيعي .

رمز النقطة	درجة الانحدار	كمية التساقط لترا ² م	كمية الجريان السطحي لتر/م ²	نسبة الجريان السطحي	كمية التربة المنجرفة غم/م ²
أ	5 - 0	82	2	2.43	11.2
ب	10 - 5	82	2.2	2.68	23.4
ج	15 - 10	82	2.97	3.63	37
د	15 - فأكثر	82	5.45	6.65	117
	المعدل	82	3.15	3.84	47.15

العام

يلاحظ من تحليل الجدول ما يلي:

- أن مجموع كمية الأمطار الساقطة في العاصفة المطرية الأولى تقدر بحوالي (82 لتر/م²).
- أن معدل الجريان السطحي في هذه العاصفة حوالي (3.84%) من

مجموع كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة .

- أن معدل كمية التربة المنجرفة في نقاط هذه المنطقة حوالي (47.15غم/م²) .

أما بخصوص كمية التربة المنجرفة في كل نقطة من نقاط هذه المنطقة فهي على النحو الآتي :

*- في النقطة (أ) يلاحظ: أن كمية التربة المنجرفة تقدر بحوالي (11.2غم/ملم²) وهي كمية قليلة؛ نظراً لقلة درجة الانحدار من جهة، وتوفر الغطاء النباتي خاصة نبات البلان من جهة أخرى؛ وبسبب كبر سمك التربة في هذه النقطة والذي يزيد عن (60 سم) وهذا يتضح من انخفاض نسبة الجريان السطحي عند هذه الدرجة من الانحدار في هذه النقطة .

*- في النقطة (ب) يلاحظ: أن كمية التربة المنجرفة ارتفعت لتصل إلى (23.4غم/م²) ، وهنا أخذ يظهر دور الانحدار الذي يساعد على الجريان السطحي من جهة وزيادة كمية التربة المنجرفة من جهة أخرى .

*- في النقطة (ج) إرتفعت كمية التربة المنجرفة لتصل إلى (37غم/م²) وهنا أصبح دور الانحدار واضحاً في زيادة كمية التربة المنجرفة، وزيادة نسبة الجريان السطحي.

*- في النقطة (د) هنالك تطرف في كمية التربة المنجرفة إذ ارتفعت لتصل إلى (117غم/م²) والجريان السطحي ليصل إلى (6.65%) وفي هذه النقطة أصبح

واضحاً دور الانحدار الشديد الذي يزيد عن 15 درجة، مما يساعد في زيادة كمية التربة المنجرفة.

وخلصه القول: إن معدل كمية التربة المنجرفة لجميع نقاط المنطقة الثانية في العاصفة المطرية الأولى هو (47.15غم/م²) وهي كمية متوسطة والسبب هو:

- أن كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة كبيرة جداً .
- أن شدة المطر كانت متوسطة وتقدر بحوالي (4ملم/ساعة).
- أن أمطار هذه العاصفة جاءت بعد حوالي 23 يوماً من عاصفة أول الموسم .

مما أدى ذلك إلى ارتفاع في كمية المياه المتسربة في التربة؛ بسبب الغطاء النباتي الذي يعيد توزيع قطرات المطر، وينقلها إلى سطح التربة بطريقة هادئة، كما إن جذور النبات تعمل على زيادة نفاذية التربة.

ب - التربة المنجرفة بفعّل الجريان السطحي في منطقة (النبات

الطبيعي) في العاصفة المطرية الثانية. حدثت هذه العاصفة بتاريخ 22-25/12/2005. وهي أقل شدة وأقل كمية

أمطار من العاصفة الأولى. وهذا ما سوف يظهر تأثيره على كمية التربة المنجرفة وعلى كمية الجريان السطحي بالإضافة لأثر العوامل الأخرى مثل: الانحدار،

والغطاء النباتي، (الجدول رقم 21).

الجدول رقم (21) كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في

العاصفة المطرية الثانية في منطقة الغطاء النباتي الطبيعي .

رمز النقطة	درجة الانحدار	كمية التساقط	كمية الجريان السطحي	نسبة الجريان السطحي	كمية التربة المنجرفة
أ	5 - 0	44 لتر/م ²	1.2 لتر/م ²	2.72 %	6.2 غم/م ²
ب	10 - 5	44	1.8	4.09	9
ج	15 - 10	44	3.4	7.72	17.1
د	15 - فأكثر	44	5	11.36	24.1
	المعدل	44	2.9	6.47	14.1

العام

يلاحظ من تحليل الجدول ما يلي :

- أن مجموع كمية الأمطار في العاصفة المطرية الثانية تقدر بحوالي 44 لتر/م²

- أن معدل الجريان السطحي في هذه العاصفة يقدر بحوالي (6.47 %) من مجموع كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة .

- أن معدل كمية التربة المنجرفة في نقاط هذه المنطقة تقدر بحوالي (1, 14 غم / م²) .

أما بخصوص كمية التربة المنجرفة في نقاط هذه المنطقة فهي على النحو

الآتي:

*- يلاحظ في النقطة (أ): أن كمية التربة المنجرفة تقدر (6.2 غم /م²) وهي كمية قليلة؛ نظراً لقلة الانحدار، وبداية ظهور الغطاء العشبي، وصغر حجم العاصفة الماطرة .

*- أما النقطة (ب) فقد ارتفع مقدار التربة المنجرفة فيها ليصل إلى (9غم /م²) وهنا أخذ يظهر تأثير عامل الانحدار، وقد إنعكس ذلك على الجريان السطحي الذي ارتفعت نسبته إلى (4.09%).

*- في نقطة (ج) ارتفع مقدار انجراف التربة ليصل إلى (17.1غم /م²) وأصبح دور عامل الانحدار أكثر وضوحاً في هذه النقطة كما يظهر ذلك أيضاً في نسبة الجريان السطحي التي ارتفعت إلى (7.72%).

*- أما النقطة (د) فقد بلغت كمية التربة المنجرفة فيها حوالي (24.1 غم/م²)، ونسبة الجريان السطحي فيها وصلت إلى (11.36%) وهنا أصبح دور الانحدار أكثر وضوحاً في ذلك .

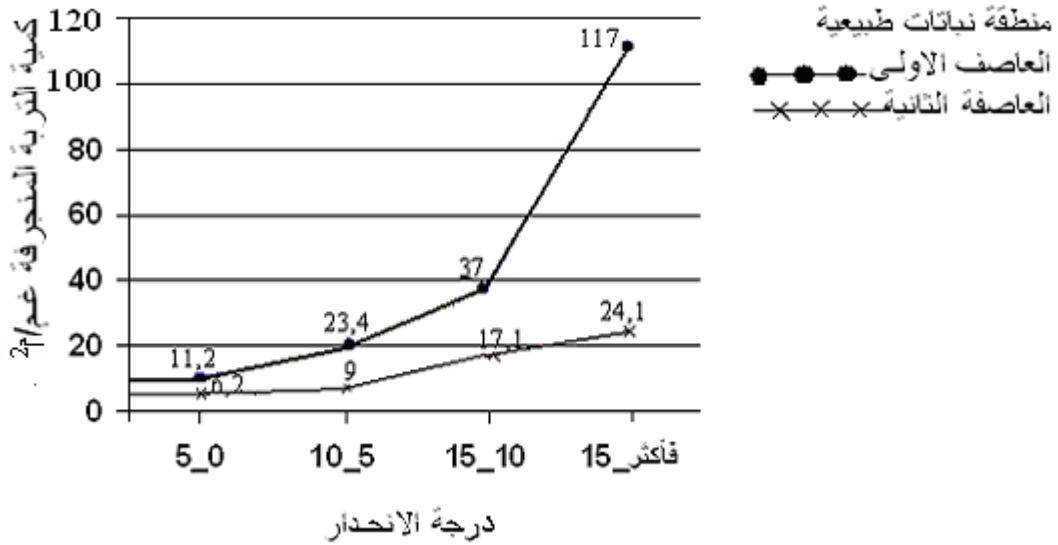
وخلاصة القول: إن كمية التربة المنجرفة لجميع نقاط المنطقة الثانية في العاصفة المطرية الثانية هو (14.1 غم /م²) وهي كمية قليلة إذا ما قورنت بالكمية المنجرفة في العاصفة المطرية الأولى، ولعل السبب في ذلك يعود إلى:

- أن كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة قليلة وهي (44 لتر/م²).
- أن مدة العاصفة المطرية طويلة إذا ما قورنت بكمية المطر الساقطة فيها .

- أن شدة المطر كانت بمعدل (3.5 ملم/ساعة) وهي أقل شدة من العاصفة الأولى .
 - أن بداية ظهور الغطاء العشبي؛ جعل المياه الجارية لا تتلامس ولا تحتك بشكل مباشر مع سطح التربة؛ وهذا قلل من عملية انجراف التربة.
 - أن الغطاء النباتي الطبيعي في هذه المنطقة يعمل على إعادة توزيع حبات المطر من جديد ويقلل من قوة إرتطام المطر بسطح الأرض بشكل مباشر، وهذا يقلل من دور المطر في تفتيت وتآكل سطح التربة.
 - أن كمية الجريان السطحي في هذه العاصفة المطرية كبير إذا ما قورن بالعاصفة المطرية الأولى، إذ يقدر بحوالي (6.47 %) من مجموع كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة. ومن العوامل التي ساعدت على الجريان السطحي، الانحدار الشديد للقيم (ج، د)، ورطوبة التربة الناجمة عن العاصفة المطرية الأولى.
- وعند مقارنة كمية التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الأولى مع كمية التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الثانية نجدها في الأولى (47.15 غم/م²) بينما في الثانية (14.1 غم/م²)، (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3) كمية التربة المنجرفة في كلتا العاصفتين وحسب درجة

الانحدار في منطقة النباتات الطبيعية.



4.4.3 كمية الانجراف في وحدة المساحة في منطقة النباتات

الطبيعية : من تحليل الجداول رقم (20 و 21) يلاحظ: أن كمية التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي لمنطقة النباتات الطبيعية في العاصفة المطرية الأولى، قد بلغت ما معدله (47.15 غم/م²) وفي الثانية بلغت حوالي (14.1غم/م²) أي بمجموع (61.25غم/م²) وهذه الكمية من التربة جرفت بفعل سقوط كمية من الأمطار تقدر بحوالي (126 لتر/ م²)، وبما أن معدل سقوط الأمطار على منطقة الدراسة يقدر بحوالي (696 لتر/ م²) سنويًا، فإن كمية التربة المنجرفة على مساحة 1م² سنويًا هي، (126/ 696×61.25) وهذه تساوي (338.3غم/م²) أو (338.3كغم/دونم) أو حوالي (3.383 طن/هكتار)، وهذه الكمية تساوي (338.3 طن/كم²) سنويًا .

ثالثًا : منطقة مزروعة بشجر الزيتون (وادي عياش غرب بير زيت).

1 - التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي في العاصفة المطرية

الأولى
يعتبر نمط استغلال الأرض وزراعتها بأشجار الزيتون من أكثر أنماط إستغلال

الأرض شيوعاً نظراً؛ لتوفر الظروف الطبيعية المختلفة والمناسبة لزراعة الزيتون،

وسوف يتم دراسة أثر إستغلال الأرض بزراعة الزيتون، وعمليات الصيانة المختلفة

للأرض الزراعية على انجراف التربة، (الجدول رقم 22).

الجدول رقم (22) كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة

المطرية الأولى في أرض مزروعة بشجر الزيتون .

رمز النقطة	درجة الانحدار	كمية التساقط لتر/م ²	كمية الجريان السطحي لتر/م ²	نسبة الجريان السطحي %	كمية التربة المنجرفة غم/م ²
ا	5 - 0	82	1.4	1.70	8.3
ب	10 - 5	82	1.6	1.95	13.1
ج	15 - 10	82	2.2	2.68	23.4
د	15 - فأكثر	82	4.6	5.61	87.2
	معدل	82	2.5	2.99	33

عام

يلاحظ من تحليل الجدول :

- أن مجموع كمية الأمطار الساقطة في العاصفة المطرية الأولى يقدر بحوالي (82 لتر/م²) .
- أن معدل الجريان السطحي في هذه العاصفة يقدر بحوالي (2.99%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة .
- أن معدل كمية التربة المنجرفة في نقاط هذه المنطقة تقدر بحوالي (33 غم/م²) .

أما بخصوص كمية التربة المنجرفة في كل نقطة من نقاط هذه المنطقة

فهي على النحو الآتي :

يلاحظ في النقطة (أ) أن كمية التربة المنجرفة حوالي (8.3غم/م²) وهي كمية قليلة؛ نظراً لقلة الانحدار من جهة ولحرارة الأرض، وكبر سمك التربة في هذه المنطقة من جهة أخرى .

أما النقطة (ب) فيلاحظ أن كمية التربة المنجرفة ارتفعت لتصل إلى (13.1غم/م²)، وهنا أخذ يظهر دور الانحدار في انجراف التربة.

في النقطة (ج) ارتفعت كمية التربة المنجرفة لتصل إلى (23.4غم/م²)، وهنا أصبح دور الانحدار واضحاً في زيادة كمية التربة المنجرفة من جهة، وازدياد نسبة الجريان السطحي من جهة أخرى.

أما في النقطة (د) فهناك تطرف في كمية التربة المنجرفة، إذ ارتفعت لتصل

إلى (87.2غم/م²)، وأيضا ارتفاع الجريان السطحي إلى (5.61%) من مجموع الأمطار الساقطة، ولعل السبب في ارتفاع كمية التربة المنجرفة في هذه النقطة يعود إلى الانحدار الشديد الذي يزيد عن 15 درجة، وهذا يساعد على زيادة انجراف التربة، بالإضافة إلى أن هذه النقطة تقع في مواجهة الرياح الغربية، وبعيدة عن فروع وأغصان الشجر، مما جعلها تقع مباشرة تحت العاصفة الماطرة .

النتيجة: إن معدل كمية التربة المنجرفة لجميع نقاط هذه المنطقة في العاصفة المطرية الأولى كان (33 غم/م²) وهي كمية قليلة بالمقارنة مع المناطق الأخرى والسبب في ذلك هو :

- أن أرض هذه المنطقة تخضع لعمليات الصيانة والحراثة مما جعل كمية تسرب المياه في التربة كبيرة، ومن ثم تقل عملية الجريان السطحي، وهذا يقلل من كمية التربة المنجرفة.
- أن شجر الزيتون نفسه يشكل مظلة للأرض فهو يحميها من السقوط المباشر للأمطار، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع حبات المطر من جديد على الأرض، وامتصاص قوتها وتسارعها؛ لهذا لا يتعرض سطح التربة المزروعة بالأشجار لعمليات تفتت وخدوش؛ كما في الأرض الجرداء المكشوفة، وهذا يقلل من كمية التربة المنجرفة.
- أن أمطار هذه العاصفة جاءت بعد حوالي 23 يوماً من عاصفة أول الموسم؛ وهذا ما أدى إلى ارتفاع كمية المياه المتسربة في التربة .

- إن وجود الجدران الاستنادية في هذه المنطقة يوفر الحماية للتربة ويقلل من الإجراف .

ب- التربة المنجرفة بفعل الجريان السطحي في (المنطقة المزروعة

بشجر زيتون) في العاصفة المطرية الثانية. حدثت هذه العاصفة بتاريخ 25/12/2005-22 وكانت أقل شدة وكمية من

العاصفة المطرية الأولى، (الجدول رقم 23) .

الجدول رقم (23) كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي في العاصفة

المطرية الثانية في أرض مزروعة بشجر زيتون.

رمز النقطة	درجة الانحدار	كمية التساقط لتر/م ²	كمية الجريان السطحي لتر/م ²	نسبة الجريان السطحي %	كمية التربة المنجرفة غم/م ²
ا	5 - 0	44	0.4	0.91	3.2
ب	10 - 5	44	1	2.27	4.7
ج	15 - 10	44	2.3	5.22	9.1
د	15 - فاكثر	44	2.6	14.77	26.3
	المعدل العام	44	2.6	5.80	10.8

يلاحظ من تحليل الجدول :

- أن مجموع الأمطار الساقطة في العاصفة المطرية الثانية تقدر بحوالي (44 لتر/م²) .

- أن معدل الجريان السطحي في هذه العاصفة يقدر بحوالي (5.80%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة.

- أن معدل كمية التربة المنجرفة في كل نقطة من نقاط هذه المنطقة هي على النحو الآتي:

يلاحظ في النقطة (أ) أن كمية التربة المنجرفة تقدر بحوالي (3.2غم/م²)

وهي كمية قليلة جداً، بسبب قلة الانحدار، وبسبب حراثة الأرض .

أما النقطة (ب) فقد ارتفعت كمية التربة المنجرفة إلى (4.7غم/م²) والسبب

في زيادة كمية الانجراف هو زيادة الانحدار.

في النقطة (ج) فكانت كمية التربة المنجرفة حوالي (9.1غم/م²) وهي كمية

كبيرة؛ وذلك بسبب الانحدار الكبير من جهة، وازدياد نسبة الجريان السطحي من

جهة أخرى .

وفي النقطة (د) فقد كانت كمية التربة المنجرفة حوالي (26.3غم/م²)؛

والسبب في هذا الارتفاع هو الانحدار الشديد، ومواجهة هذه النقطة للرياح

الغربية الماطرة دون أي ظلال من شجر الزيتون .

وخلاصة القول: إن معدل كمية التربة المنجرفة لجميع نقاط هذه المنطقة في

العاصفة المطرية الثانية هو (10.8غم/م²) وهذه الكمية قليلة وتعادل حوالي ثلث كمية التربة المنجرفة في العاصفة الأولى والسبب في ذلك هو:

- قلة كمية الأمطار الساقطة في هذه العاصفة والتي تقدر بحوالي (44 ملم) .

- شدة المطر في هذه العاصفة (3.5 ملم/ساعة) وهي اقل من العاصفة الأولى .

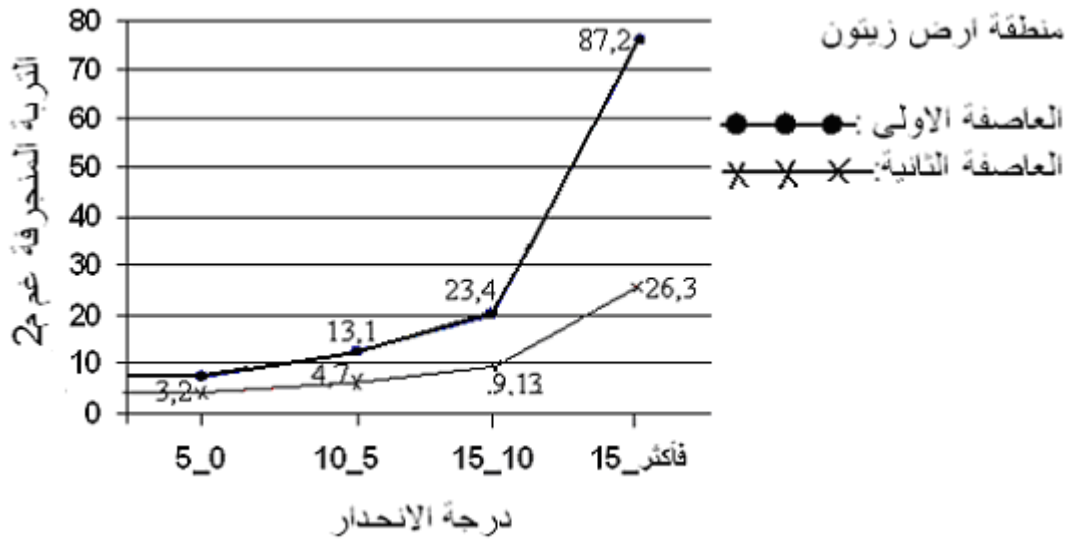
- أن الأرض كانت محروثة وهذا ما أدى إلى زيادة كمية المياه المتسربة في التربة .

- وجود جدران استنادية ساعد وحافظ على التربة من الانجراف .

وعند مقارنة كمية التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الأولى مع كمية التربة المنجرفة في العاصفة المطرية الثانية في منطقة الأرض المزروعة بشجر الزيتون؛ نجد أن كمية الانجراف في العاصفة الأولى قد بلغت (33غم/م²)، بينما في العاصفة الثانية بلغت حوالي (10.8غم/م²)، (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4) كمية التربة المنجرفة في العاصفتين وحسب درجة

الانحدار في الأراضي المزروعة بشجر الزيتون.



5.4.3 كمية الانجراف في وحدة المساحة للأرض المزروعة بشجر

الزيتون : من تحليل الجداول رقم (30 و 31)، التي تبين كمية التربة المنجرفة بفعل

الجريان السطحي، للمنطقة المزروعة بشجر الزيتون في العاصفة المطرية الأولى،

قد بلغت ما معدله (33.12غم/م²) وفي الثانية (10.8غم/م²)، أي بمجموع عام

للعاصفتين حوالي (44غم/م²)، وهذه الكمية من التربة جرفت بفعل سقوط كمية

من الأمطار تقدر بحوالي (126 لتر/م²).

وبما أن المعدل السنوي لكمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة تقدر

بحوالي (696 لتر/م²) لذا فإن كمية التربة المنجرفة سنويًا على مساحة (1م²)

تساوي (44×696/126=243غم/م²)، وتعادل (243كغم/دونم)، وهذه الكمية

تساوي (2430 كغم/هكتار) وتصل إلى (243 طن/كم²) سنويًا.

6.4.3 تحليل النتائج ومقارنتها في مختلف مناطق الدراسة

بعد أن تمت دراسة وتحليل نتائج قياس كمية التربة المنجرفة وكمية الجريان

السطحي في كل منطقة من مناطق الدراسة، وذلك حسب درجة انحدار كل نقطة، أصبح لا بد من ربط هذه النتائج وتحليلها، من خلال النظرة الشاملة لمعرفة كمية التربة المنجرفة في العاصفتين المطريتين لكل منطقة دراسية، وحسب درجة انحدار كل نقطة؛ وذلك من أجل التعرف على حجم انجراف التربة لكل نوع من استخدامات الأراضي وهي: الأرض البور الرعوية، وأرض النباتات الطبيعية، والأرض المزروعة بشجر الزيتون.

ويتم توضيح العلاقات بين هذه المتغيرات وهي نوع استخدام الأرض، ودرجة الانحدار، وكمية التربة المنجرفة، وكمية الجريان السطحي، ونسبته من مجموع كمية الأمطار الساقطة في العاصفتين المطريتين من خلال :

1 - التربة المنجرفة في مختلف مناطق الدراسة وحسب درجة الانحدار تتباين إستجابة ترب منطقة الدراسة للنحت والتعرية حسب عوامل عديدة أهمها: استخدامات الأرض، والأنشطة المرتبطة بها، كأعمال الصيانة والحراثة وغيرها، بالإضافة إلى عامل الانحدار الذي تشير الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مقدار انجراف التربة ودرجة انحدار السفوح، (الجدول رقم 24) .

الجدول رقم (24) كمية التربة المنجرفة غم/م² حسب نوع استخدام الأرض

وحسب درجة الانحدار في العاصفتين المطريتين.

نوع	كمية التربة المنجرفة حسب درجات الانحدار	معدل عام
-----	-----------------------------------------	----------

استخدام الأرض	5 -0	5-10	10-15	15- فأكثر	
أرض بور	23.6غم/م ²	80.4غم/م ²	46.6غم/م ²	193.3غم/م ²	86غم/م ²
نبات طبيعي	2	2	54.1غم/م ²	141.1غم/م ²	61غم/م ²
أرض زيتون	17.4غم/م ²	32.4غم/م ²	32.5غم/م ²	113.5غم/م ²	44غم/م ²
	2	2			
	11.5غم/م ²	17.8غم/م ²			
	2	2			
معدل عام	17.5غم/م ²	43.5غم/م ²	44.4غم/م ²	149.3غم/م ²	63.7غم/م ²
	2	2			2

يلاحظ من تحليل الجدول:

- إن كمية التربة المنجرفة على درجة انحدار من (0 - 5) في مناطق الدراسة الثلاث مرتفعة في الأرض البور، ومتوسطة في النبات الطبيعي وقليلة في الأرض المزروعة بشجر الزيتون.
- إن كمية التربة المنجرفة في مناطق الدراسة الثلاث وعلى درجة انحدار من (5 - 10) درجات هي حوالي (80غم/م²) في الأرض البور، بينما تصل إلى حوالي (32غم/م²) في الأرض ذات النبات الطبيعي، وتصل إلى حوالي (18غم/م²) في الأرض المزروعة بالزيتون.
- إن كمية التربة المنجرفة في مناطق الدراسة الثلاث وعلى درجة

انحدار (10 - 15) كانت أعلى من كمية الانجراف على درجة الانحدار الأقل منها، وهي تصل إلى حوالي (46.6غم/م²) للأرض البور، وحوالي (54.1غم/م²) لأرض النبات الطبيعي، وتصل (32.5غم/م²) للأرض المزروعة بشجر الزيتون .

• إن كمية التربة المنجرفة في مناطق الدراسة الثلاث وعلى درجة انحدار (15- فأكثر) ، نجد أن العلاقة العامة هي ارتفاع كمية التربة المنجرفة مع الانحدار، إذ نجد أن كمية التربة المنجرفة حوالي (193.3غم/م²) للأرض البور وحوالي (141.1غم/م²) للأرض ذات النبات الطبيعي، وتصل إلى (113.5غم/م²) للأرض المزروعة بشجر الزيتون .

أما بخصوص إنخفاض كمية التربة المنجرفة في الأرض البور (46.6غم/م²) وعلى درجة انحدار (10 - 15) درجة؛ فالسبب هو تعرض أجهزة تجميع التربة المنجرفة للتخلخل في هذه النقطة كما ذكر سابقاً.

يلاحظ أن المعدل العام لكمية التربة المنجرفة للأرض البور وعلى مختلف درجات الانحدار هو حوالي (86غم/م²)، بينما نجد لها لمنطقة النباتات الطبيعية تنخفض إلى (61غم/م²) ، وفي منطقة الأرض المزروعة بشجر الزيتون تنخفض إلى (44غم/م²).

والسبب في ارتفاع كمية التربة المنجرفة في الأرض البور وهي (86 غم /م²)

يعود إلى :

*- أن سطح الأرض البور مكشوف وغير مغطى لا بالنباتات ولا بالحصى؛ وهذا ما جعل سطح التربة على إحتكاك مباشر مع حبات المطر الساقطة؛ مما يساهم في تفكك وانجراف الطبقة السطحية من التربة .

*- إن ارتفاع نسبة السلت في تكوين التربة الذي يشكل ما نسبته (34.16%) من حجم التربة، والطين الذي يشكل ما نسبته (52.32%)، هذا يساعد على أن تكون الذرات الناعمة من الطين والغرين هي السائدة على هذا النوع من التربة، ومن ثمّ تكون هذه التربة قابلة للانجراف .

والسبب في أن كمية التربة المنجرفة في الأرض ذات الغطاء النباتي الطبيعي (

61غم/م²) أنها أقل من الأرض البور هو :

*- إن النبات الطبيعي أصبح يظهر تأثيره؛ كونه يشكل غطاءً يحمي سطح التربة من الإحتكاك المباشر مع حبات المطر؛ وهذا يقلل من امكانية تفكك وتفتت التربة، كما يقوم الغطاء النباتي باعادة توزيع حبات المطر من جديد على سطح التربة؛ وهذا يؤدي إلى عدم تركيز إحتكاك المطر على منطقة معينة من سطح التربة .

*- إن النبات يعمل على زيادة نفاذية التربة سواء من خلال ارتفاع المواد العضوية فيها (3.69%) أو بسبب بقاء سيقان وجذور تلك النباتات بعد جفافها في التربة؛ وهذا ما يجعل التربة أكثر نفاذية للمياه، ومن ثمّ يقلل ذلك من كمية التربة المنجرفة.

*- إن ظهور الغطاء العشبي ساعد على قلة الإحتكاك المباشر للمياه الجارية بسطح

التربة؛ وهذا ما قلل من كمية التربة المنجرفة.

والسبب في انخفاض كمية التربة المنجرفة في الأرض المزروعة بشجر الزيتون

والتي تصل إلى (44غم/م²) هو :

- إن هذه الأرض تجري عليها عمليات الصيانة المختلفة، مثل: الحراثة التي تعمل على تفكك التربة، وقلب لآفاقها، خاصة تلك التي تتجمع فيها الذرات الناعمة والتي تسد مسامات التربة؛ وهذا يؤدي إلى زيادة تسرب المياه فيها وبقلل من الجريان السطحي (4.4 %) كما وتعمل الأتلام على منع انجراف التربة؛ لأنها تشكل سدوداً أمام الجريان السطحي .

- إن شجر الزيتون نفسه يشكل مظلة تحمي سطح التربة من سقوط المطر المباشر عليها؛ وهذا يقلل من تركيز المطر على التربة.

- كما وإن بناء الجدران الإستنادية في هذه المنطقة يساهم في تقليل الانحدار من جهة، وحماية التربة من الانجراف من جهة أخرى .

- إن ارتفاع نسبة الرمل (19.48 %) وارتفاع نسبة المواد العضوية فيها (3.22%) يساعد على تفكك التربة وزيادة مساميتها؛ وهذا ما يساعد على قلة الجريان السطحي من جهة وقلة التربة المنجرفة من جهة أخرى .

أما بخصوص كمية التربة المنجرفة للمناطق الثلاث حسب درجة الانحدار فنجد

أن :

- معدل الانجراف لهذه المناطق على درجة انحدار من 0 - 5 يساوي (

17.5غم/م²).

• معدل الانجراف لهذه المناطق على درجة انحدار 5 - 10 حوالي (

43.5غم/م²).

• معدل الانجراف لهذه المناطق على درجة انحدار 10 - 15 حوالي (

44.4غم/م²).

• معدل الانجراف لهذه المناطق على درجة انحدار 15- فأكثر حوالي(

149.3غم/م²).

• كمية الانجراف تزداد مع ازدياد درجة الانحدار .

• كمية الانجراف كبيرة جداً على درجة انحدار 15 فأكثر .

• الأرض البور تمثل المرتبة الأولى في كمية التربة المنجرفة، بينما التربة ذات

الغطاء النباتي الطبيعي تمثل المرتبة الثانية، والأرض المزروعة بالزيتون تمثل

المرتبة الثالثة.

ب - التربة المنجرفة في مختلف مناطق الدراسة وحسب نسبة

الجريان السطحي. تختلف كمية التربة المنجرفة من منطقة لأخرى من مناطق الدراسة، وذلك

حسب نوع الإستخدام لكل منها وحسب درجة الانحدار، بالإضافة لكمية وشدة

الأمطار الساقطة، (الجدول رقم 25).

الجدول رقم (25) كمية التربة المنجرفة في مناطق الدراسة وحسب نسبة الجريان السطحي.

كمية التربة المنجرفة غم / م ²	نسبة الجريان %	كمية الجريان السطحي	كمية الأمطار لتر/م ²	معدل الانحدار	نوع استخدام الأرض	
86	5	5.9	126	0 - 15 فأكثر	أرض بور	A
61	5.2	6	126	0 - 15 فأكثر	أرض نبات	B
44	4.4	5	126	0 - 15 فأكثر	طبيعي	C
					أرض زيتون	
63.7	4.9	5.63	126	0- أكثر من		

15

يلاحظ من تحليل الجدول ما يأتي:

*- الانجراف ونسبة الجريان السطحي في منطقة الأرض البور .

إن مجموع كمية التربة المنجرفة في العاصفتين المطريتين في الأرض البور

قد بلغت (86غم/م²)، وهذه الكمية جرفت بفعل جريان سطحي نسبته (5%) من

مجموع كمية الأمطار الساقطة، وهنا يلاحظ بأن كمية الانجراف كبيرة جداً، بينما

نسبة الجريان السطحي متوسطة مقارنة مع نسبة الجريان في المناطق الأخرى-

أي بمعنى آخر إن كمية التربة المنجرفة والكبيرة لا يوازها نسبة جريان أكبر-

والسبب في ذلك هو:

ا- إنكشاف سطح التربة في الأرض البور، وعدم وجود أي غطاء ليحميها سواء كان غطاء شجرياً أو نباتياً عشبياً أو غطاءً من الحجارة .

ب- تلاطم واصطدام حبات المطر مباشرةً مع سطح الأرض؛ جعل عملية التفكك للتربة أسهل وأسرع، مما جعل انجراف التربة أكبر وبكمية جريان متوسطة .

*- الانجراف ونسبة الجريان السطحي في منطقة النباتات الطبيعية. إن مجموع كمية التربة المنجرفة في هذه المنطقة وفي العاصفتين المطريتين هو (61غم/م²) وهذه الكمية جرفت بفعل جريان سطحي نسبته (5.2%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة .

إن كمية التربة المنجرفة في هذه المنطقة قد انخفضت عن منطقة الأرض البور بما نسبته (29%)، بينما كان الجريان السطحي أكبر فيها عن الجريان السطحي في منطقة الأرض البور بما نسبته (3.8%) وهنا يلاحظ أن السبب في إنخفاض كمية التربة المنجرفة هو :

أ- وجود الغطاء النباتي الشجري والعشبي، وخاصة نبات البلان (التش) وهذا يؤدي إلى إمتصاص قوة تسارع حبات المطر المباشر ويعيد توزيعه من جديد على سطح الأرض .

ب _ إن النبات الطبيعي يعمل على زيادة تماسك التربة ويقلل من انجرافها ويزيد من نفاذيتها.

ج _ إن النبات الطبيعي والعشب يشكل جسماً عازلاً ما بين سطح التربة والجريان

السطحي؛ حيث تتساق المياه وتجري سطوحيا بأقل كمية انجراف ممكنه.

د- أما السبب في أن نسبة الجريان السطحي في الأرض ذات النبات الطبيعي أكبر من نسبه الجريان السطحي في الأرض البور؛ فيعود إلى أن نقطة القياس على درجة انحدار (10 - 15) في الأرض البور قد تعرضت للعبث كما ذكر سابقا، وهي بذلك لم تتجمع فيها إلا القليل * - الانجراف ونسبة الجريان السطحي في المنطقة المزروعة بشجر

الزيتون. إن كمية التربة المنجرفة في هذه المنطقة وفي العاصفتين المطريتين هو (44غم/م²) وهذه الكمية جرفت بفعل جريان سطحي نسبتة (4.4%) من مجموع كمية الأمطار الساقطة.

إن منطقة الأرض المزروعة بشجر الزيتون قد انخفضت فيها كمية التربة المنجرفة ونسبة الجريان السطحي عن منطقة الأرض البور بنسبة (49% و 12%) على التوالي .

بينما كمية التربة المنجرفة، ونسبة الجريان السطحي في المنطقه المزروعة بشجر الزيتون، قد انخفضت عن منطقته الغطاء النباتي الطبيعي بما نسبتة (29% و 15.4%) على التوالي.

إن كمية الانجراف في المنطقة المزروعة بشجر الزيتون هي أقل كمية مقارنة مع المناطق الأخرى، كما وإن الجريان السطحي فيها أيضاً، أقل من الجريان السطحي في المناطق الأخرى ولعل السبب في ذلك هو:

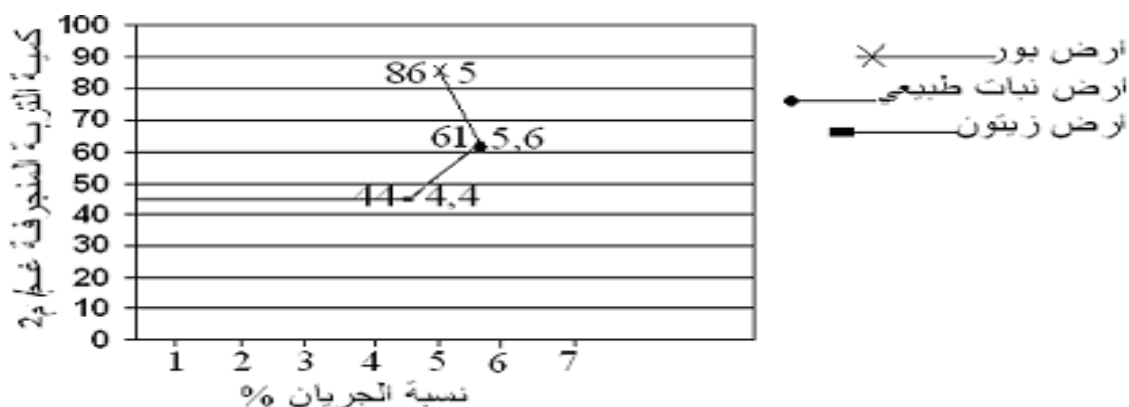
أ- إن شجر الزيتون يقلل من تصادم حبات المطر المباشر بسطح التربة؛ وهذا يقلل من تفتت التربة وبالتالي يقلل من كمية الانجراف .

ب- إن هذه المنطقة يمارس فيها أعمال الصيانة، مثل: الحراثة، وبناء الجدران الاستنادية؛ وهذا يساعد على نفاذ التربة، ومن ثم تقل كمية الانجراف وكمية الجريان السطحي فيها.

ج- إن ارتفاع نسبة الرمل (19.48 %) وارتفاع نسبة المواد العضوية فيها (3.22%) يساعد على تفكك التربة وزيادة مساميتها ونفاذيتها؛ وهذا يقلل من الجريان السطحي، والتربة المنجرفة فيها، (الشكل رقم 5).

الشكل رقم (5) يبين كمية التربة المنجرفة و نسبة الجريان السطحي في مناطق

الدراسة



7.4.3 مقارنة كميات الانجراف بالدراسات السابقة.

يبين النتائج حول كمية التربة المنجرفة في مختلف مناطق الدراسة سواء في

الأرض البور أو الأرض ذات النبات الطبيعي، أو الأرض المزروعة بشجر الزيتون بأن

هناك تبايناً فيما بينها من حيث كمية التربة المنجرفة؛ وذلك نظراً لإختلاف طبيعة الإستخدام واختلاف متغيرات الدراسة لكل منها، وكانت نتائج انجراف التربة على النحو الآتي :

*- تبين من الدراسة بأن كمية التربة المنجرفة في الأرض البور من منطقة الدراسة (475كغم /دونم) سنوياً، وهذه تتفق مع دراسة جواربه في كمية الانجراف في الأرض البور (569كغم/ دونم) سنوياً، لمنطقة السلط في الأردن، وتتفق مع دراسة العنانزه (339.9 كغم/دونم) سنوياً .

*- بينت الدراسة بأن كمية التربة المنجرفة في الأرض ذات الغطاء النباتي الطبيعي، حوالي (338.3 كغم/دونم) سنوياً، وتتفق مع دراسة مورغان (Morgan) حول انجراف التربة في الأرض العشبية، والمقدرة بحوالي (240 كغم/دونم) سنوياً.

*- أظهرت الدراسة بأن كمية التربة المنجرفة في الأرض المزروعة بشجر الزيتون، حوالي (243 كغم/دونم) سنوياً.

وتوصلت الدراسة لهذه النتائج مع افتراض ثبات مختلف متغيرات الدراسة، مثل: الغطاء النباتي، ودرجة الانحدار، ومكونات التربة، وأعمال الصيانة للأرض من حراثة وبناء جدران استنادية، على مدار السنة البحثية ولمختلف مناطق الدراسة .

8.4.3 أشكال الانجراف في منطقة الدراسة

يتمثل الانجراف في منطقة الدراسة بثلاث أشكال وهي على النحو الآتي :

1- الانجراف الصفيحي (المساحي) :

ويقصد به انجراف الطبقة السطحية من التربة، على عمق (2سم) بفعل الجريان السطحي لمياه الأمطار، وينشط هذا الشكل من الانجراف في المناطق شبه المستوية، التي يتراوح معدل درجة انحدارها من (0 - 5) درجات، ويعتبر هذا الشكل من الانجراف أكثر أنواع الانجراف سوءاً على التربة، وخاصة تربة المناطق الزراعية، حيث يؤدي ذلك إلى نقص وضعف في طاقة الأرض الإنتاجية؛ لأن المغذيات المختلفة، وخاصة المواد العضوية التي تتواجد في الطبقة السطحية الرقيقة من التربة؛ مما يفقد هذه الطبقة خصوبتها وقدرتها الإنتاجية ويتشرب هذا الشكل من الانجراف في سهول ترمسعيًا وسنجل ومنطقة المرح في بيرزيت، وفي كل المناطق المنبسطة والقليلة الانحدار.

2- الانجراف الجدولي :

هو انجراف التربة بفعل الجريان السطحي الكبير في المناطق المنحدرة، وذلك من خلال تشكل القنوات والأخاديد العميقة في سطح التربة، ويظهر هذا الشكل من الانجراف في المناطق التي يتراوح معدل انحدارها ما بين (5 - 10) درجات، وهذا الانجراف عبارة عن إزالة لسطح التربة في المناطق المنحدرة، وعلى عمق يتراوح ما بين (2 - 50) سم، وتظهر خطورة هذا الشكل من الانجراف، في أنه مدمر وله آثاراً سلبية، مثل: جرف كميات كبيرة من التربة، بالإضافة إلى ظهور الأخاديد والقنوات في سطح التربة؛ وهذا يعيق إعادة استصلاحها وصيانتها تصبح مكلفة، وهذا ما حدث خلال العاصفة المطرية التي تعرضت لها منطقة الدراسة في

بداية شهر نيسان 3/4 / 2006 إذ سقط خلال 36 ساعة ما يقرب من (110 ملم)، مما أدى إلى حدوث فيضانات مدمرة، وتشكل سيول عارمة، وانجرافات كبيرة حتى أنها أدت إلى غرق عدة أشخاص.

3 - الانجراف الاخدودي :

ويتمثل هذا الشكل في جرف المياه الجارية لسطح التربة في المناطق الشديدة الانحدار التي يزيد معدل انحدارها عن (10) درجات، وقد يصل عمق الأخاديد في مثل هذا الشكل من الانجراف إلى أكثر من (50) سم، وهذا ما يسود في أعالي المنحدرات في منطقة الدراسة.

الفصل الرابع

الخاتمة (Summary)

1.4: المقدمة

على ضوء ما تقدم من دراسة وتحليل لتتائج هذا البحث، المتعلقة بعوامل تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، إذ تبين من الواضح بأن هناك عوامل بشرية وأخرى طبيعية، هي المسؤولة عن تدهور وتراجع هذه الأراضي، وللمحد من أثر هذه العوامل لا بد من اتخاذ العديد من القرارات والسياسات؛ للإرتقاء لمستوى مثل هذه التحديات ، وتخلص الدراسة في هذا الفصل إلى أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها؛ لعلاج وإصلاح وصيانة الأرض الزراعية، بالإضافة إلى أهم النتائج والتوصيات.

2.4: طرق علاج وصيانة الأرض الزراعية
 هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف والتقليل من مشكلة
 تدهور وتراجع الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة وتتمثل هذه الإجراءات بما
 يلي :

1.2.4: إقامة الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية
 إن تسوية الأرض وإقامة المصاطب والجدران الاستنادية عليها، من عوامل
 استصلاح الأرض الزراعية وحمايتها؛ فقد دلت الدراسة أن حوالي (99%) من عينة
 مجتمع الدراسة قد أكدت على ذلك؛ لأن عملية تسوية الأرض تقلل من شدة درجة
 الانحدار من جهة، وإقامة المصاطب والجدران الاستنادية تحافظ على التربة من
 الانجراف من جهة أخرى.

يتضح من الدراسة أن المزارعين الذين أقيمت في أرضهم جدران استنادية لا
 تتجاوز نسبتهم (62%) من عينة مجتمع الدراسة، كما وأكد هؤلاء أن حوالي (51%)
 من هذه الجدران أقيمت قديماً، وهذا يؤكد بأن هناك إهمالاً وتراجعاً في الإهتمام
 بالأراضي الزراعية.

ومن عوامل قلة العناية بالجدران الاستنادية، ارتفاع تكاليف صيانتها، لذلك نجد
 أن حوالي (72%) من عينة مجتمع الدراسة لا تقوم بصيانة مثل هذه الجدران
 والمصاطب؛ وقد أكد حوالي (42%) بأنّ السبب في ذلك، هو قلة توفر مصادر
 الدعم المالي لمثل هذه الصيانة، بينما أجاب حوالي (26%) من عينة مجتمع

الدراسة بأن ضيق الوقت هو السبب في عدم صيانتها.

أما بخصوص أهمية الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية، فقد أكد حوالي (76%) من عينة مجتمع الدراسة أن إقامة مثل هذه الجدران والمصاطب تُعدل شدة الانحدارات على السفوح الجبلية ؛ وهذا يؤدي إلى تحقيق العديد من الأمور أهمها:

1- منع انجراف التربة

يترتب على إقامة الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية؛ المحافظة على سمك التربة و الطبقة السطحية منها التي تحتوي على مختلف العناصر الغذائية اللازمة للإنبات الزراعي، ومن ثم صلاحيتها لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية.

2- حفظ رطوبة التربة

إن الجدران والمصاطب الزراعية تقلل وتعديل من شدة انحدار السفوح الجبلية، وهذا يؤدي إلى منح التربة فرصاً أكبر لعملية التسرب المائي إلى عمق التربة، وهذا يقلل من الجريان السطحي لمياه الأمطار، وتكون النتيجة اختزان التربة كميات كبيرة من المياه تصبح رصيماً للرطوبة تزود بها النباتات على طول الموسم الزراعي، مما ينعكس إيجابياً على الإنتاج الزراعي. تحافظ الجدران الاستنادية على رطوبة التربة؛ لأنها تشكل حاجزاً يمنع إختراق أشعة الشمس من جوانب المصاطب الزراعية، بالإضافة لذلك فإن الجدران تحد من تسلق الحيوانات لتلك المصاطب.

3- تسوية الأرض وتوفير مساحة زراعية أكبر من خلال تسوية الأرض وبناء الجدران الاستنادية بشكل منتظم تزداد مساحة الأرض التي يمكن زراعتها فعلياً بالمقارنة عما كانت عليه قبل الاستصلاح، فقد أكد أحد المزارعين (مقابلة شخصية 8). بأن المساحة الزراعية تزداد ما بين (25-35%) عن مساحتها قبل تسوية الأرض وإقامة الجدران ، ولهذا نجد أن زيادة المساحة الزراعية يرافقها زيادة في حجم الإستغلال الزراعي للأرض، وبالتالي زيادة الإنتاج مما يقلل في النهاية من حجم تكلفة استصلاح الأرض الزراعية ، أي أن ما ينفق على الأرض بهذا الخصوص يمكن استرداده على المدى القصير أو الطويل .

4- اعطاء شكل ومظهر جميل ومتناسق للأرض الزراعية(العامل النفسي) يلاحظ أن الأرض وبعد إقامة الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية عليها تأخذ شكلاً متناسقاً ومتربطاً وجميلاً، وهذا ما يضيف نوعاً من الجمال والروعة والهدوء على طوبوغرافية المنطقة الزراعية - ومن ثمّ تتولد عند الإنسان الرغبة وحتى المحبة للعمل الزراعي، وتقوي الإلتواء والإرتباط بالأرض بعكس الأرض الوعرة غير المستصلحة .

5- سهولة حراثة المصاطب الزراعية إن إقامة الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية يسهل إمكانيات حراثتها، خاصة أن (86%) من عينة مجتمع الدراسة تستخدم الحيوانات في الحراثة؛ نظراً للطبيعة الجبلية لمنطقة الدراسة، وهذا بعكس الأراضي الوعرة غير المستصلحة.

بينما في المناطق الأكثر إستواء وسهولة، نجد أن الحراثة تتم باستخدام الآلات مثل: التراكور، وأكد حوالي (11%) من عينة الدراسة على هذا الاستخدام.

6 - زيادة إنتاج المصاطب الزراعية
إن إنتاج المصاطب الزراعية يزداد عن إنتاج المناطق غير المستصلحة، فقد أكد حوالي (73%) من عينة مجتمع الدراسة ذلك، خاصة إذا ما تم توفير واستخدام باقي مستلزمات الإنتاج الزراعي، لا سيما التسميد وإزالة الأعشاب.

7- سهولة القضاء على الأعشاب
إن إقامة المصاطب الزراعية يسهل من عملية إزالة الأعشاب بطريقة الحراثة، فقد أكد (59%) من عينة مجتمع الدراسة أنهم يزيلون الأعشاب بهذه الطريقة، بينما هناك حوالي (19%) أكدوا على استخدام المبيدات العشبية في إزالة الأعشاب .

2.2.4: اعادة توزيع الملكية

إن نظام الملكية السائد في منطقة الدراسة يمثل أحد أبرز المشاكل التي تواجه الإهتمام بالأرض، وخاصة أن الكثير من المساحات ما زالت أرضاً مشاعاً دون توزيع بين الورثة قديماً وحديثاً، ولهذا عندما طرح على عينة مجتمع الدراسة إن كان توزيع الملكية بين الورثة يساهم في العناية والإهتمام بالأرض أجاب (91%) منهم بنعم، وذلك لأن توزيع الملكية يساهم في معرفة كل شخص لمكان وحجم حصته، وبالتالي يسهل استثمارها بما يتناسب ورغبة وإمكانية المالك ، خاصة أن تكاليف الإهتمام والصيانة للمساحة الصغيرة من الأرض أسهل وأقل من تكاليف استصلاح

المساحات الكبيرة.

ولكن هناك جانب سياسي يتعلق بنظام الملكية السائد في فلسطين بشكل عام، وفي منطقة الدراسة بشكل خاص، فهذه الأرض المتوارثة وبسندات رسمية منذ العهد العثماني، جعلت الإنسان الفلسطيني أكثر قدرة على ممانعة ورفض ومقاومة الإستيطان في المحافل الرسمية والقضائية، ولعل هذه الوثائق تعتبر ذات خصوصية مميزة للشعب الفلسطيني يجب المحافظة عليها والإعتزاز بها، خاصة أن صراعنا مع إسرائيل يقوم جانب كبير منه على الحجة والوثيقة الرسمية كما في محافل القضاء المحلية والعالمية.

3.2.4: ارتفاع قيمة الأرض بعد استصلاحها

على الرغم من ارتفاع قيمة الأرض بشكل عام بعد عام 1990، وخاصة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، هناك زيادة أخرى على قيمة الأرض بعد استصلاحها، وقد أكد هذا الأمر حوالي (87%) من عينة مجتمع الدراسة، ويعود ذلك إلى أن الأرض المستصلحة تتحقق فيها فاعلية أكبر، للإنتفاع بها من حيث زراعتها، أو من حيث جمال منظرها، أو من حيث تنوع استخدامها، بالإضافة إلى توفير الجهد والوقت على المشتري في حالة شرائها فمثلاً: تبين من دراسة الإحصاءات المتعلقة بالدراسة الميدانية أن قيمة الأرض ترتفع بنسب متفاوتة بعد استصلاحها، فقد أكد حوالي (28%) من عينة الدراسة أن قيمة الأرض ترتفع ما بين (20% - 30%) بعد

استصلاحها. والبعض أكد أن قيمة الأرض قد ترتفع إلى أكثر من (50%) بعد استصلاحها.

وقد أكد أحد المزارعين (مقابلة شخصية 12)، بأنه قام باستصلاح قطعة من الأرض تقدر بحوالي (22 دونماً) كان سعر الدونم الواحد قبل الاستصلاح، لا يتجاوز 4 آلاف دينار أردني، ولكن بعد استصلاحها وزراعتها بأشجار العنب والتين والمشمش أصبح سعر الدونم الواحد يتجاوز 10 آلاف دينار أردني؛ لهذا نخرج بنتيجة أن استصلاح الأرض وزراعتها هو بحد ذاته استثمار، ويزيد من قيمتها، بل ويمكن استرداد تكاليف الاستصلاح بسهولة سواء عند بيع الأرض أو عند زراعتها.

وهناك جانب آخر ذو فائدة من ارتفاع قيمة الأرض، حيث يمكن للمزارع بيع جزء بسيط من أرضه ليتمكن من دفع تكاليف استصلاح باقي الأرض التي يمتلكها.

كما وأن استصلاح الأرض وخاصة تلك المرتفعة منها ذات القمم الجبلية، أو التي ضمن مناطق الإستهداف الإستيطاني إذ يمكن ذلك صاحب الأرض أكثر فأكثر من حمايتها والدفاع عنها، خاصة وأن المناطق المهملة أكثر عرضة للإستهداف الإستيطاني من الأرض المستصلحة والمزروعة، وهذا يمكن أن يساعد في المحافظة على الأرض من الاستيطان الصهيوني .

4.2.4: إدارة وتنظيم الأراضي

ويتمثل هذا العامل في نظرة شمولية لتطوير وتحسين مختلف المستويات من

الأرض في منطقة الدراسة، حيث يرتبط ذلك باتخاذ قرارات وقوانين جريئة وعصرية تتناسب ومستوى التحديات كافة مثل :

- تنظيم مناطق للاستثمار الصناعي: ويتمثل هذا الأمر في تخصيص مناطق محددة وذات خصائص تتناسب واحتياجات الإستثمار الصناعي، سواء من حيث مظاهر وطبوغرافية المنطقة، أو من حيث مساحتها بحيث تستجيب لمتطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل لضمان عدم الزحف على الأراضي الزراعية .

- تنظيم مناطق للإستثمار الزراعي: ويقصد بهذا الأمر تخصيص مناطق للإستثمار الزراعي بحيث لا يتم التعدي عليها من أي مجال آخر للإستثمار، سواء الصناعي أو الزحف العمراني، ولانجاح مثل هذه المخططات، لا بد من توفير سلسلة إجراءات وقوانين تتناسب واحتياجات هذا التنظيم للأراضي مثل: توفير خدمات وبنية تحتية مثل الطرق الزراعية، ومن جهة أخرى فرض قوانين صارمة على البناء في المناطق الزراعية وخاصة المناطق التي تمتلك مقومات الاستثمار في العمل الزراعي.

- تنظيم الرعي وإيجاد محميات طبيعية: ويتم ذلك من خلال سن قوانين لتنظيم مناطق للرعي بما يتلائم واحتياجات حيوانات المنطقة، والعمل على إيجاد مناطق كمحميات طبيعية للمحافظة على نقاء البيئة من جهة وعلى التربة من الانجراف من جهة أخرى بالإضافة للتعويض عن

الأشجار التي تتعرض للرعي أو التحطيب.

- تنظيم وتوسيع المخططات الهيكلية: العمل على تنظيم وتوسيع المخططات الهيكلية لتجمعات سكان منطقة الدراسة بما يناسب واحتياجات ومتطلبات حاضر ومستقبل تلك التجمعات، وذلك بمنع الزحف العمراني على المناطق الزراعية، وتقليل الضغوط التي تمارس على المجالس المحلية والبلدية والقروية بين فترة وأخرى؛ لضم أراضٍ زراعية إلى المخططات الهيكلية لتلك التجمعات.

5.2.4 : توفير مصادر للدعم المادي والمساعدة الفنية والتسويقية
 يتمثل هذا العامل في وجود سياسة عامة تتجهها السلطات المحلية والسلطة السياسية بحيث تعمل داخلياً وخارجياً؛ لتوفير مصادر مختلفة من الدعم المادي مثل: توفير مصارف أو بنوك خاصة للإقراض الزراعي بدون فوائد، كذلك توفير مراكز إرشادية وتهيئة للمزارع والفلاح بما يتلائم ويتناسب مع احتياجاته الزراعية، كما يجب توفير سبل لتصريف المنتوجات الزراعية محلياً وخارجياً بما يتلائم وتكاليف الإنتاج .

6.2.4: استثمار مياه الأمطار والجريان السطحي وذلك من خلال
 1 - إقامة آبار وبرك لجمع مياه الأمطار
 يعتبر هذا العامل أساسياً وحاسماً في توسيع الإهتمام بالأراضي الزراعية؛ نظراً

لأهمية الزراعة المروية، وهذه المشاريع في معظمها قابلة للتحقيق؛ خاصة أن العديد من المواطنين قد أقاموا مثل هذه الآبار بدعم ومساعدة من بعض المؤسسات الأهلية مثل: مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين التي دعمت العديد من التجمعات السكانية؛ لإقامة آبار لجمع المياه، وكذلك الإغاثة الزراعية التي قدمت العديد من مظاهر الدعم والمساعدة مثل: بناء وإقامة آبار جمع لأغراض زراعية، وبناء وإقامة جدران استنادية كما في مناطق بني زيد وقرأوه وعاروره.

ب - الدعوة لإقامة بعض السدود الترابية على مخارج بعض الأودية إن هذه المنطقة تمثل جزءاً من أكبر أحواض التصريف لأودية السفوح الغربية للجبال الوسطى من فلسطين، وهو حوض وادي سريده الذي تقدر كميات الأمطار الساقطة عليه بحوالي (151) مليون متر مكعب سنوياً وبمعدل تصريف (1.79) مليون متر مكعب سنوياً . (عابد، والوشاحي، 1999، ص 372). وهذه كميات كبيرة جداً يمكن الإنتفاع منها في حالة إقامة بعض السدود الترابية على مخارج مثل: هذه الأودية، خاصة إذا قدر وأقيم مثل هذ السدود على المخارج الدنيا والغربية للوادي الرئيسي وهو وادي عجل أو ما يسمى وادي سريده .

3.4: النتائج

تبيّن من التحليل الإحصائي وباستخدام طريقة التقاطعات بين مختلف متغيرات الدراسة النتائج التالية :

1. هناك علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية وبين العوامل البشرية

والاقتصادية المتمثلة: بقلة المردود المادي، وقلة الدعم المادي، وضعف المنافسة، وضعف التسويق، والتحول المهني والوظيفي، وارتفاع تكاليف صيانة الأرض الزراعية واستصلاحها. وقد أكد هذه العلاقة (91 %) من عينة مجتمع الدراسة، وهنا نقبل الفرضية المثبتة ونرفض الفرضية الصفرية.

2. هناك علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية وبين العوامل الاجتماعية المتمثلة : بالهجرة، والعادات والتقاليد، ونظام الإرث والملكية. وقد أكد هذه العلاقة (89 %) من عينة مجتمع الدراسة، وهنا نقبل الفرضية المثبتة ونرفض الفرضية الصفرية المنفية .

3. هناك علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية وبين العوامل السياسية المتمثلة: بدور الإحتلال الإسرائيلي .في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد أكد هذه العلاقة (94%) من عينة مجتمع الدراسة، وهنا نقبل الفرضية المثبتة ونرفض الفرضية الصفرية المنفية.

4. هناك علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية والعوامل الطبيعية المتمثلة بانجراف التربة في مختلف مناطق الدراسة. إذ ظهرت النتائج على النحو الآتي :

*- بينت الدراسة أن كمية التربة المنجرفة في الأرض البور من منطقة الدراسة 475 كغم/ دونم سنويًا.

*- بينت الدراسة أن كمية التربة المنجرفة في الأرض ذات الغطاء النباتي الطبيعي حوالي 338.3 كغم/دونم سنويًا .

*- بينت الدراسه أن كمية التربة المنجرفة في الأرض المزروعة بشجر الزيتون حوالي 243 كغم/دونم/ سنوياً. وهنا نقبل الفرضية المثبتة ونرفض الفرضية الصغرية المنفية .

4.4: التوصيات

من خلال تجربة الباحث ودراسته الميدانية وما توصل إليه من نتائج في هذه الدراسة؛ فإنه يوصى بالآتي :

1. العمل على تعميم مثل هذه الدراسات؛ خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الطبيعية مثل: انجراف التربة على مناطق أخرى، لإعطاء صورة متكاملة عن مخاطر تلك العوامل على الأراضي الزراعية.
2. مسح استعمالات الأراضي من خلال الصور الجوية ووضع الخرائط لهذه المسوحات، لتحديد الإستعمال الأمثل لها بما يتناسب و ظروفها الطبيعية والبشرية.
3. إجراء مسوحات تفصيلية عن التربة في مختلف مناطق فلسطين وتحديدًا السفوح الغربية والشرقية من جبال فلسطين الوسطى.
4. العمل على تنظيم وتخطيط استخدام واستغلال المياه السطحية

خاصة تلك المتعلقة بالجريان السطحي.

5. زيادة آبار الجمع لمياه الأمطار بما يتلاءم والتوزيع الجغرافي لمناطق الإستثمار في الأراضي الزراعية.
6. فتح آفاق للإستثمار في قطاع الزراعة على مستوى الشركات وعدم إبقاء الأمر ضمن المبادرات الفردية.
7. ايجاد سياسة ممنهجة ومنظمة للإستغلال الأمثل للخصائص البيئية لكل منطقة وبما يتلاءم مع الإحتياجات الفلسطينية.
8. إعادة تخطيط وتنظيم استخدام الأراضي بما يليى احتياجات الاستثمارات الكبيرة.
9. ايجاد بنية تحتية تصنيعية للمنتجات الزراعية.
10. توفير أدوات بحثية تناسب الدراسات المتعلقة بانجراف التربة سواء كانت مصائد التناثر أو صناديق جمع التربة المنجرفة بالجريان السطحي.
11. تنظيم مثل هذه الدراسات بالتعاون بين الجهات ذات الإختصاص؛ لتوفيرالأجهزة والأدوات المخبرية اللازمة بالإضافة إلى أجهزة رصد وقياس العناصر المناخية المختلفة.
12. إستخدام متغيرات أخرى في الدراسات اللاحقة مثل: اتجاه ميل السفوح

ورطوبة التربة، وطول المنحدر، ونسبة الصخر المنكشف على السطح.

13. إقامة محطات مناخية؛ لرصد العناصر المناخية في مواقع يتم إختيارها بالتنسيق مع أصحاب الإهتمام والإختصاص؛ لتوفير بيانات متكاملة لمختلف مناطق الدراسة المقترحة مستقبلاً.

14. دعم مشاريع صيانة التربة من خلال إقامة الجدران الاستنادية والمصاطب الزراعية.

15. تحريج المناطق غير الصالحة للزراعة.

قائمة المصادر والمراجع

أبو حلو، مسلم (1985): "قابلية التربة على الانجراف في منخفض البقعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية .

أبو سمور، حسن (1997): مدخل إلى علم الجغرافيا الطبيعية. المطابع العسكرية، عمان-الأردن .

أبو صفت، محمد (1999): أثر المورفولوجيا والمطر في الجريان المائي السطحي المباشر في

أحواض التصريف المائي الصغيرة من جبال نابلس. مجلة جامعة النجاح الوطنية العلوم الإنسانية، العدد 13، صفحة 67-89.

أبو صفت، محمد (1998): جيومورفولوجية جروف الكارست في شمال الضفة الغربية مجلة

جامعة النجاح الوطنية العلوم الإنسانية، العدد 12، ص 153-175.

جبور، إلياس (1984): دراسة حول انجراف وصيانة الأتربة السورية. البرنامج السوري لتنمية

البادية، ودور جمعيات تحسين المراعي لصيانة الموارد الطبيعية، دمشق،

سوريا.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات الأراضي في

الأراضي الفلسطينية

عام ، كانون أول، 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات زراعية، شباط، 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنوع الحيوي في الأراضي

الفلسطينية، ايار، عام 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأحوال المناخية في الأراضي

الفلسطينية، التقرير

السنوي ، تشرين أول، 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية في

محافظة رام الله والبيرة

نيسان 1997.

جوابره، أحمد(1995): انجراف التربة في الموقر، رسالة ماجستير غير منشورة،

الجامعة

الأردنية، عمان.

الحمامده، فرج (2003): أثر المناخ والسطح على النبات الطبيعي في منطقة

الخليل، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الحمدان، عدلي رضا محمود، 1996 انجراف التربة في منطقة الأزرق في الأردن،

رسالة

ماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية عمان،

الأردن.

خفاف، عبد علي، ومحمد أحمد عقله (1995): مدخل إلى جغرافية الوطن

العربي. دار الكندي،

الطبعة الأولى .

الدباس، إسماعيل أحمد موسى (1994): قياسات انجراف التربة في مواقع

مختارة في منطقة

السلط. رسالة ماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،

عمان.

الريحاني، عبد مخور نجم (1989): ظاهرة التصحر في العراق، وأثرها في

استثمار الموارد

الطبيعية. أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى جامعة بغداد، كلية الآداب.

رشيد، احمد (1981): علم البيئة، معهد الانماء العربي، بيروت .

شركس، عثمان (2005): تدهور الأراضي في مناطق جبال فلسطين الوسطى،

مجلة الجغرافي

العربي، الامانة العامة لإتحاد الجغرافيين العرب، العدد 15 ص 75-98.

شريف، إبراهيم (1960): التربة- تكوينها- توزيع انواعها وصيانتها، مؤسسة الثقافة

الجامعية

الإسكندرية، مصر.

طعيمة، عوني (1989): تربة الموقر تقدير غير منشور مقدم إلي الجامعة الأردنية.

الظاهر، نعيم (1989): قابلية التربة على الانجراف في حوض وادي شعيب،

رسالة ماجستير

غير منشورة ، الجامعة الأردنية.

كالسكي (1978): "حماية مساقط المياه في حوض نهر الزرقاء في الأردن".

ترجمة عبد المعطي

التلاوي، مديرية الحراج والمراعي، عمان-الأردن.

عابد، عبد القادر، وصايل الوشاحي (1999): جيولوجية فلسطين والضفة الغربية

وقطاع غزة.

مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، القدس.

عليان، عليان (1999): التصحر في محافظة بيت لحم. رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة

النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

العنانزة، علي(1986): الناتج الرسوبي لحوض وادي كفرنجة، رسالة ماجستير غير منشورة،

الجامعة الأردنية، عمان.

عورتاني، هشام (1986): أنماط استخدام الأرض والمياه للأغراض الزراعية في الضفة الغربية.

مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثامنة، العدد 61، أيار.

معهد الابحاث التطبيقية (2001): استخدامات الاراضي في مناطق الزراعة المطرية وتأثيرها بالفقر في منطقة المنحدرات الشرقية في الضفة الغربية. القدس-فلسطين.

المعهد العربي للغابات (1977): أساسيات حفظ التربة والموارد المائية.

اللاذقية، سوريا.

المركز الجغرافي الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2002.

نديوي، داخل راضي، جمال ناصر السعدون (1988): مورفولوجيا التربة (العملي). مطبعة

جامعة البصرة، العراق.

هاوز، نيولر(1999): علم التربة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة- بيروت، لبنان.

References: قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

Abu Hammad, A. (2004): Soil Erosion and Soil –Moisture Conservation

under old Terracing System in the Palestinian Central Mountains.

Ph.D.Theses Agricultural University of Norway- AAS, Published through the Project of " The Lower Jordan Basin Programme Publications, No. 9, Ramallah – Palestine.

Abed, A. (1999): Geology of Palestine. Palestinian Hydrology Group, Ramallah.

Arij , (2005) : Managing Fragile Ecosystem: Cobating Desertifi Cation and Draught .

Battikh, and Arbiat,(1983): constraunts to the successful application of modern technology for soil conservation in jordan.

Shamoot, and Husini, (1969): Soil and land resources in Jordan. Amman.

Morgan, R. C. (1977): Soil erosion in The U, K, Field Studies in The Silsoe Area 1973-1975, National Colledg of Agricultural Engineering, London.

المقابلات الشخصية

حسين حسن سمحان (8)، (57 عاماً)، دير أبومشعل، 26/11/2005م.

رباح أحمد يوسف عرار (6)، (75 عاماً)، قراوه بني زيد ، 13/7/2005م.

صالح عبد الرازق درويش (1)، (55 عاماً)، بيتللو، 15/4/2005م.

عاطف عمر موسى (12)، (50 عاماً)، عجول، 7/2005/ 13.

عبد الجابر عبد الحميد عيص (3)، (أبو رزق ، 81 عاماً)، كفرعين 9/7/2005م.

عبد الفتاح سليمان (10)، (55 عامًا)، دير أبو مشعل، 26/11/2005 م.

عبد المعطي خضر عيسى (2)، (أبو وائل 66 عامًا)، كفرعين 9/7/2005 م.

عدنان عمران (4)، (50 عامًا)، عين سينا، 21/7/2005 م.

عيسى زغلول (11)، سلواد، 17/7/2005 م.

عيسى غفري (5)، سنجل، (46 عامًا)، 10/7/2005 م.

مالك صالح (7)، مهندس بلدية بني زيد، 9/7/2005 م.

منصور أبو لفتح (9)، بير زيت 24/8/2005 م.

الملاحق

ملحق رقم (1) كميات الأمطار الساقطة على محافظة رام الله ومنطقة الدراسة

للفترة (1974-2005).

الكمية ملم	السنة	الكمية ملم	السنة	الكمية ملم	السنة
655,5	96-97	468	85-86	553	74-75
667	97-98	770	86-87	520	75-76
306.7	98-99	836	87-88	536	67-77
565.2	99-200	610	88-89	593	77-78
539	2000-2001	662.5	89-90	449	78-79
815.5	2001-2002	514.9	90-91	919	79-80
1013.5	2002-2003	1590.7	91-92	821	80-81
558.4	2003-2004	809.7	92-93	701	81-82
806.6	2004-2005	591.2	93-94	1180	82-83
		741.6	94-95	577	83-84
				614	84-85

المصدر : مصلحة مياه محافظة القدس ومنطقة رام الله ، 2005 .

ملحق رقم (2) بعض يتابع منطقة الدراسة .

الرقم	المحافظ	الاسم	النوع	الموقع	الرقم	1998	1999	2000	2001	2002	2003
184 318	الاستخدام	رام الله	عين	سنجل	1	-	-	26	-	3311	
20476	منزلي	رام الله	عين	عيوبين	2	19689	14111	13632	7836	20555	
29189	زراعي	رام الله	عين	عيوبين	3	33390	22701	17823	9439	31872	(2004)
54268	منزلي و زراعي	رام الله	عين	عارورة	4	37875	13246	17108	11373	43083	
44260	منزلي و زراعي	رام الله	عين	عجول	5	41731	22605	21071	18239	27917	
-	منزلي و زراعي	رام الله	عين	عجول	6	-	-	-	-	-	
6209	زراعي	رام الله	عين	ام صفا	7	-	-	401	1647	5713	
26495	زراعي	رام الله	عين	نظام	8	30995	22644	17025	13917	27251	
153260	غير مستغل	رام الله	عين	عابود	9	141081	79679	70605	62238	15935	
21321	زراعي	رام الله	عين	عابود	10	16885	-	33400	12819	20529	
350135	غير مستغل	رام الله	عين	بنى زيد	11	334509 8	135427	116895	97381	337641	
9153	زراعي	رام الله	عين	القرع	12	9927	3181	6829	2375	5884	
8761	زراعي	رام الله	عين	القرع	13	8571	5960	4644	2943	4722	
35268	زراعي	رام الله	عين	القرع	14	10085	64641	101965	19638	5948	
6913	زراعي	رام الله	عين	القرع	15	6937	737	1134	484	2631	
5769	زراعي	رام الله	عين	سينيا	16	4023	3381	3956	2598	4245	
9308	زراعي	رام الله	عين	سينيا	17	6071	2504	3084	2537	4447	
4316	زراعي	رام الله	عين	سينيا	18	-	-	3453	-	3798	
14165	زراعي	رام الله	عين	سينيا	19	-	-	11332	-	12465	
4482	غير مستغل	رام الله	عين	بيرزيت	20	2333	801	443	262	2986	
19263	زراعي	رام الله	عين	بيرزيت	21	-	7040	23635	4260	10622	
11599	زراعي	رام الله	عين	بيرزيت	22	-	3689	6328	3558	3276	
84351	زراعي	رام الله	عين	ق	23	74258	9264	50202	31583	74891	
31621	زراعي	رام الله	عين	م	24	94128	7768	32081	8560	21197	

المصدر: (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله و البيرة، 2004).

ملحق رقم (3) عدد التجمعات السكانية و مساحة أرض كل تجمع في منطقة

الدراسة :

اسم التجمع	عدد سكان التجمع	مساحة أرض التجمع	اسم التجمع	عدد سكان التجمع	مساحة أرض التجمع
بيرزيت	5000	14088	أم صفا	450	4083
جفنا	373	7198	دير السودان	1550	4498
عين سينيا	530	2791	عجول	1350	6639
يبرود	250	2431	عطارة	2250	9545
سلواد	8000	18880	برهام	471	1589
المزرعة الشرقية	3500	16333	جيبيا	100	1666
ترمسعيا	2800	17611	كوبر	2600	9678

1430	1660	أبو شخيدم	14186	5200	سنجل
13240	3000	المزرعة القبيلة	7283	1000	جلجليا
7107	1736	دير عمار	16205	3800	عبوين
13409	2500	بيتللو	10978	2200	عارورة
7170	1000	جمالة	9738	2000	مزارع النوباني
13850	3000	شقبا	5196	2400	قراوه بني زيد
8778	2500	ديرأبومشعل	7028	1400	كفر عين
9820	1057	اللين الغربي	22045	5500	بني زيد
11700	2000	رتيس	2846	342	النبي صالح
1938	650	دير نظام	15000	2200	عابود
126140	27874	المجموع	189844	46495	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح التجمعات السكانية في

محافظة رام الله والبيرة، سنة 1997 .

ملحق رقم (4) استبانة الدراسة

استبانة الدراسة

الإخوة الأعزاء بعد التحية والاحترام :

يقوم الباحث محمود أبو شمة بدراسة حول أسباب تدهور وتراجع الأراضي الزراعية في منطقة شمال غرب رام الله؛ استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة بيرزيت قسم الجغرافيا، علماً أن هذه المعلومات ستكون فقط لأغراض البحث العلمي، مع جزيل الشكر.

- 1- الجنس ذكر أنثى
- 2 - العمر ()
- 3- المهنة الرئيسية :
- مزارع موظف حكومي اقطاع خاص عامل صاحب مهنة
- 4- عددا أفراد الأسرة: الذكور : الإناث :
- 5- ملكية الأرض :
- ملك خاص مستأجر مشاركة مدار
- 6- مساحة الأرض التي تزرع فعليا :
- اقل من 3 دونم 3-5 دونم 5-7 دونم أكثر من 7 دونم
- 7 - طبيعة الأرض الزراعية :
- سهلية مستوية جبلية معمرة جبلية وعرة غير معمرة
- 8- استخدام الأرض الزراعية
- زيتون أشجار فاكهة مختلطة خضراوات محاصيل حقلية /حبوب
- 9- هل تستخدم الري في الزراعة:
- نعم لا
- وإذا كان الجواب نعم .
- 10- ما هي الطريقة المستخدمة في الري:
- التنقيط الأتلام الرش
- 11- ما هي أهم المحاصيل التي تراجعت زراعتها:

الزيتون العنب والتين الخضراوات الحبوب كل ما ذكر
 12- ما مساحة الأرض التي تراجعت زراعة المحاصيل فيها (دونم)
 الدخل من الزراعة :

13- هل تعتمد على الإنتاج الزراعي في توفير دخلك الشهري:
 نعم لا

و إذا كان الجواب نعم :

14- ما نسبة ما يمثل: الإنتاج الزراعي من دخلك الشهري :
 10 % 20 % 50% فأكثر لا يمثل: شيء

مشاكل لأرض الزراعية

15- هل قلة المردود المادي للأراضي الزراعية :
 نعم لا

16- هل انجراف التربة من مشاكل الأراضي الزراعية :
 نعم لا

17- هل قلة الدعم المادي من المؤسسات المختلفة (الحكومية والأهلية) يعتبر من مشاكل الأراضي الزراعية:
 نعم لا

18- هل ضعف المنافسة للمنتوجات الأخرى المشابهة يعتبر من مشاكل الإنتاج الزراعي:
 نعم لا

19- هل ضعف وصعوبة التسويق يعتبر من مشاكل الإنتاج الزراعي :
 نعم لا

20- هل الهجرة لخارج الوطن تزيد من ترك وإهمال الأراضي الزراعية :
 نعم لا

21 - هل العمل في وظائف أخرى يساهم في ترك وتدهور الأراضي الزراعية :
 نعم لا

22- هل ارتفاع تكاليف صيانة الأرض الزراعية من حراثة و بناء جدران استنادية يزيد من ترك وتدهور الأراضي الزراعية؟
 نعم لا

23- هل مكبات النفايات العشوائية (المزابل) تؤثر على الأراضي الزراعية :

نعم لا

24-تؤثر مكبات النفايات (المزابل) على الأراضي الزراعية ، حيث:

تلوث التربة تلوث المياه تلوث المنتج الزراعي

تقلل من رغبة المزارع في العناية بأرضه بسبب ما تخرجه من روائح وغازات كريهه؛

تشغل مساح من الأرض الزراعية كل ما ذكر

25- هل مقالع الحجارة (المحاجر) تؤثر على الأراضي الزراعية :

نعم لا

26- تؤثر مقالع الحجارة (المحاجر) على الأراضي الزراعية من خلال :

تدمير سطح الأرض الزراعية

قلب التربة و أضعاف خصوبتها

تزيد من الكتل الصخرية في الأرض الزراعية من جديد

كل ما ذكر

27- هل تعتقد أن الزحف العمراني يؤثر على الأراضي الزراعية

نعم لا

28- يؤثر الزحف العمراني على الأرض الزراعية من خلال

تقليص مساحة الأرض الزراعية

ارتفاع أسعار الأرض الزراعية الصالحة للبناء

حاجة الناس للبناء جعل الأرض ذات قيمة سواء كانت زراعية أم غير ذلك

جميع ما ذكر

عوامل أخرى أذكرها .

29-هل تعتقد أن تنوع استخدام الأرض في مجالات متعددة ساهم في ترك وتدهور

الأرض الزراعية؟ نعم لا

30- تنوع استخدام الأرض أدى إلى ترك وتدهور الأراضي الزراعية من خلال :

تأجير الأرض الزراعية لمقالع الحجارة

تأجيرها لمكبات النفايات

توفير فرص لبيعها بالسعر مرتفعة

كل ماذا كرة

31- هل للاحتلال الإسرائيلي دور مباشر في تخريب الأراضي الزراعية مثل: المصادرة والتجريف، وقطع الأشجار، ومنع قطف الثمار.....الخ.

نعم لا

32- هل تعرضت أرضك الزراعية لمثل: هذه الممارسات من الاحتلال الإسرائيلي

نعم لا

33- ما مساحة الأرض التي تم مصادرتها (دونم)

34- ما مساحة الأرض التي تم تخريبها (دونم)

35- هل انتشار الأعشاب الضارة والأشجار البرية والشوكية في الأراضي الزراعية يعيق من استصلاح الأرض الزراعية

نعم لا

36- هل الاعتماد على العمل في إسرائيل زاد من ترك وتدهور الأراضي الزراعية

نعم لا

37- العمل في إسرائيل يؤثر على الأرض الزراعية من خلال :

ارتفاع الدخل المادي اليومي للعامل مقارنة مع الدخل من الأرض الزراعية.

زيادة احتياجات الإنسان الاستهلاكية ، وهذا ما لا تستطيع الأرض الزراعية توفيره

قلة المتوفر للاهتمام بالأرض الزراعية

جميع ما ذكر

أمور أخرى اذكرها

دور الحيوانات

38- هل الرعي السائد في قرينك يزيد من تخريب الأراضي الزراعية

نعم لا

39- تساهم الحيوانات (الماعز والأغنام) في تخريب الأراضي الزراعية من خلال :

الاعتداء على المزروعات المختلفة

تهديم الجدران الأستنادية وتخریبها

تفكيك التربة التربة وبالتالي تساعد على انجرافها بالمياه والرياح

- تدمير الغطاء العشبي وهذه يقلل من تماسك التربة .
 جميع ما ذكر
- 40- هل تساهم الحيوانات البرية (مثل: الخنازير) في تخريب الأراضي الزراعية
 نعم لا
- 41- تؤثر الحيوانات البرية في تخريب الأراضي الزراعية من خلال :
 تدمير المحصول واثلافة تخريب شبكات الري والأنتلام
استصلاح الأراضي الزراعية وصيانتها :
- 42- من طرق استصلاح الأرض و إقامة المصاطب (الجبلات)
 نعم لا
- 43- هل أقيمت جدران استنادي و مصاطب في أرضك :
 نعم لا
- 44- هل أقيمت الجدران و المصاطب
 قديما حديثا بعضها قديم والآخر حديث
- 45 إذا كان هناك مصاطب وجدران استاديه في أرضك فهل تقوم بصيانتها
 باستمرار أحيانا بدون صيانة
- 46- إن لم تقم بصيانتها باستمرار فان السبب هو :
 عدم فائدتها المادية عدم توفير المال اللازم لذلك
 عدم فائدتها للتربية لعدم التفريغ للعمل الزراعي
 لا شيء مما ذكر
- 47- في نظرك تقام المصاطب والجدران الأستنادية للأرض الزراعية من أجل:
 منع انجراف التربة تسوية الأرض حفظ رطوبة التربة
 توفير مساحة زراعة اكبر إعطاء شكل جميل للأرض كل ما ذكر
- 48- هل لاحظت أن إنتاج هذه المصاطب مقارنة بمناطق أخرى لا يوجد فيها مصاطب
 أكثر أقل لا يوجد فرق
- 49- كيف يتم حراثة هذه المصاطب :
 نعم لا
- 50- هل تقوم بتسميد هذه المصاطب :
 نعم لا

51- ما نوع السماد المستخدم في هذه المصاطب :

سماد طبيعي (زبل بلدي) سماد كيميائي كلاهما

52- ماذا تستخدم للقضاء على الأعشاب:

المبيدات العشبية الحراثة كلاهما

53- هل تعتقد أن صيانة الأرض الزراعية و حمايتها من التدهور مكلف اقتصاديا

نعم لا

54- تكاليف صيانة الأرض الزراعية تظهر من خلال:

ارتفاع أجرة الحراثة اليومية

ارتفاع أجرة بناء الجدران الاستنادية (السناسل)

ارتفاع أثمان الأسمدة

ارتفاع تكاليف إزالة الأعشاب والأشجار الشوكية من الأرض الزراعية

قلة الدعم المادي للحفاظ الأرض الزراعية

جميع ما ذكر

دعم الأراضي الزراعية

55- هل تتلقى دعم مباشر أو غير مباشر من المؤسسات:

نعم لا

56- هل هذه المؤسسات :

حكومية أهلية كلاهما

57- ما هي طبيعة هذا الدعم :

دعم مادي لوازم زراعية تسويق مياه ري

شق طرق زراعي إرشادات وإشراف بناء جدران استنادية

جميع ما ذكر

ملكية الأرض ونظام الإرث

58- ما مساحة الأرض التي كان يمتلكها لجدك أو الأب:

أقل من 20 دونم 20 - 50 دونم 50 - 100 دونم

أكثر من 100 دونم

59- ما مساحة أرضك التي تمتلكها حالياً:

- أقل من 5 دونم 5- 10 دونم 10- 20 دونم
 20-50 دونم أكثر من 50 دونم

60 - هل هناك أراضٍ للعائلة و أصحابها في الخارج:

- نعم لا

61- هل يتم الاعتناء بأراضي هؤلاء الأشخاص الموجودين في الخارج:

- نعم لا

62- من يقوم بالعناية بأراضي هؤلاء الأشخاص المغتربين :

- أنت أفراد آخرون من العائلة عمال مستأجرون

63- هل تعتقد أن كثرة المالكين لقطعة الأرض الواحدة يقلل من الاهتمام بها:

- نعم لا

64- تعدد المالكين لقطعة الأرض الواحدة يساهم في ترك و تدهور الأرض الزراعية وذلك

بسبب:

عدم معرفة حجم حصة كل فرد

عدم معرفة مكان حصة كل فرد

اختلاف اهتمام الأفراد في نفس القطعة الواحدة

كثرة العدد تعيق إقامة مشاريع كبيرة في القطعة الواحدة

ارتفاع تكاليف استصلاح قطع الأراضي الزراعية كبيرة المساحة

جميع ما ذكر

65- هل تعتقد أن توزيع الملكية بين الورثة يساهم في العناية و الاهتمام بالأرض:

- نعم لا

66- توزيع الملكية بين الورثة يساهم في الاهتمام و العناية بالأرض من خلال:

معرفة كل شخص لحجم حصته و مكانها

تكاليف الاهتمام بالمساحة الصغيرة تبقى أقل من تكاليف المساحات الكبيرة

تسهل عملية اختيار طريقة الاستثمار لدى كل شخص

جميع ما ذكر

سعر الأرض و أثره على نوع الاستخدام للأرض:

67 - هل أسعار الزراعية الصالحة للبناء في قرينك (للدونم الواحد) :قبل عام 1990م

أقل من 1000 دينار 1000-4000 دينار 4000-7000

أكثر من 7000 دينار

68- ما هو سعر الأراضي الزراعية الصالحة للبناء في قرينك للدونم الواحد بعد مجيء السلطة الفلسطينية:

أقل من 2000 دينار 2000-10000 10000-20000

دينار

أكثر من 20000 دينار

69- هل قمت ببيع أرض لآخرين لاستخدامها في البناء أو الزراعة:

نعم لا

70- هل يقوم المزارعون في قرينك ببيع أراضي لغيرهم؛ لاستخدامات مختلفة مثل: البناء أو الزراعة:

نعم لا

71- هل استخدام الأرض الزراعية للبناء جعل العناية بالأرض الزراعية المتبقية:

أكثر أقل لا يوجد فرق

72- هل تعتقد أن استصلاح الأرض الزراعية يزيد من قيمة الأرض:

نعم لا

73- هل تزيد قيمة الأرض بعد استصلاحها بنسبة:

20% 30% 50%

74 - هل تعتقد أن قيمة الأرض تزداد و محفوظة سواء مستصلحة أم غير مستصلحة:

لا نعم

75- السبب في ان الأرض تحافظ على قيمتها هو :

- ازدياد الطلب عليها يوماً بعد آخر للسكن
- تنوع مجالات الاستخدام و الاستثمار
- التطور في شبكة المواصلات و الطرق والخدمات العامة
- الاستقرار السياسي
- عودة اللاجئين
- جميع ما ذكر